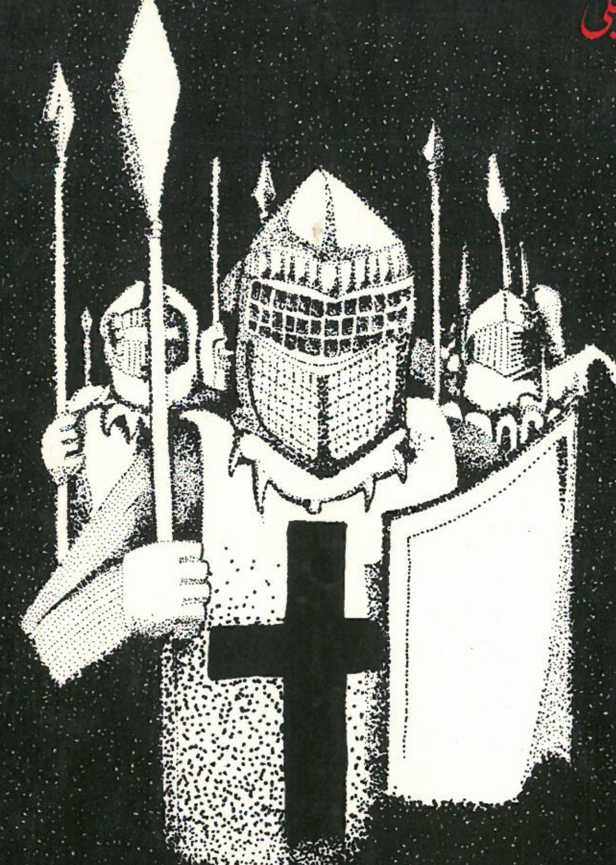
الشيخ كاظم ياسين العاملي



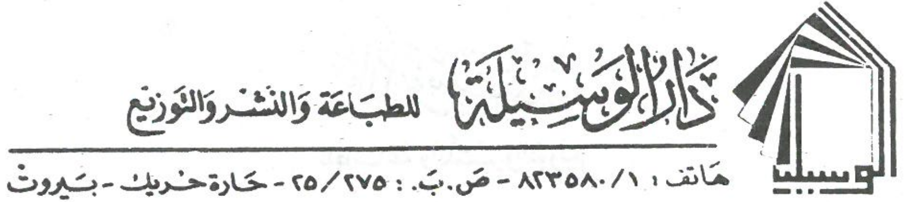
تاريخ عِلاقات الموارنة بجيرانهم

مِنَ الفتح الإسلامي إلى الحربِ الأهليّة

دار الوسيلة
للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
١٩٩٤ ميلادية ١٤١٥ هجرية





بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين

الإهداء

إلى جميع الشهداء الذين قضوا نحبهم دفاعاً عن هذه الثغور الإسلامية الممتدة على طول الساحل اللبناني وعلى قمم الجبال اللبنانية وعلى مساحة هضاب جبل عامل والبقاع الغربي عبر التاريخ وإلى يومنا هذا.. إلى جميع الشهداء الذين خاضوا معارك الشرف والجهاد والبطولة ضد أعداء الإسلام والوطن من الروم والصليبيين والأوروبيين والأميركيين والصهاينة اليهود ممن غزا هذه الربوع الطاهرة وأراد تدنيسها واحتلالها وإذلال أهلها.

أهدي كتابي هذا راجياً من الله تعالى القبول.
ولهم الرحمة والرضوان.

الشيخ محمد كاظم ياسين العاملي

مقدمة

لبنان، بحدوده الحالية، ولد سنة ١٩٢٠ على يد فرنسا.. هو مجموعة مناطق متقاربة متلاصقة، حدثت بينها عبر التاريخ حوادث مختلفة وعلاقات متشعبة.. لم تكن في الماضي تحمل هذا الإسم (لبنان) بل كان غريباً عليها.. لقد أطلق (جبل لبنان) على تلك المرتفعات الشمالية من السلسلة الغربية وأطلق (جبل الشوف) أو (جبل الدروز) على القسم الجنوبي من مرتفعات ما يسمى اليوم محافظة جبل لبنان أي ما هو جنوبي طريق دمشق بيروت وكان لمحافظة الجنوب اسم خاص بها هو (جبل عامل) وكان يعرف أهله بـ(العامليين) أو (المتاولة).. كذلك كانت مناطق البقاع وعكار والهرمل والمدن الساحلية مثل طرابلس وجبيل وبيروت وصيدا وصور.. هي كلها مناطق مستقلة ولبنان اليوم هو مجموع هذه المناطق.. فلا يصح أن يسمّى جبل لبنان فقط (لبنان).. بل جبل لبنان كما قلنا هو فقط تلك المنطقة المرتفعة التي تقع في القسم الشمالي من سلسلة جبال لبنان الغربية.. وأما كلمة لبنان.. فمحدثة.. مولود جديد، إعتباري.. وقف الجنرال غورو وقال: أعتبر جميع هذه المناطق المختلفة دولة واحدة وأسمّيها إسماً جديداً شاملاً لها جميعاً لا يلغي أسماءها الذاتية الشخصية..

وبعبارة أخرى أدعو هذه المناطق جميعاً بما فيها جبل لبنان للدخول في النادي الجديد (لبنان)..

إذن فالذي يؤلف ويصنف (تاريخ لبنان) إنما هو يتجنّى على الحقيقة والواقع فلم يكن شيء إسمه لبنان قبل ١٩٢٠ حتى يسرد تاريخه، والجناية الأكبر على الحقيقة هي أن هؤلاء الذين صنفوا (تاريخ لبنان).. لم ينظروا إلا إلى قطعة واحدة من هذه القطع المتناثرة التي جمعها غورو وألف منها (لبنان) وهي قطعة جبل لبنان.. فقصروا النظر عليها ولم يروا غيرها... ومع ذلك اعتدوا على التاريخ الحقيقي لبقية المناطق كلها ومسخوه وقزّموه وعنونوا كتبهم بـ(تاريخ لبنان) فما قصدوه لم يقع إذ لم يكن لبنان بعد.. وما وقع لم يقصدوه فما كتبوه إنما هو تاريخ بقعة حكمها أفراد وعائلات ليست هي التي صنعت تاريخ لبنان ولا حتى منطقتها بل هي دمى مصنوعة تلوح ما لاحت رياح الآخرين الكبار على هذه البقعة الصغيرة من العالم.

ما العمل؟

يوجد لكل منطقة وبقعة ومدينة من هذا الذي سمّاه غورو لبنان تاريخ مستقل فيه ما فيه، داخله وخارجه.. بينه وبين جيرانه، حتى جيرانه الذين سوف يشكل معهم فيما بعد (لبنان) بقابلة فرنسية.. هذا التاريخ المستقل هو تاريخ بكل معنى الكلمة، معارك وحروب، هجرات بشرية وثقافية، تأثر بالغير وتأثير فيه، حضارة وبناء وعمران... لقد احتكت مناطق ما سوف يسمّى لبنان ببعضها البعض، تحاربت، تهادنت، تحالفت، مع بعضها وضد بعضها الآخر أو ضد الأجنبي... تأسست فيها حضارة وعلوم وثقافة.. سكنها شعوب وقبائل وأقوام مختلفين فجاءت إليها أديان ومذاهب ورحلت منها أديان ومذاهب..

إذن فتاريخ لبنان يجب أن يكون إن صحت هذه العنونة تاريخ كل هذه المناطق منفردةً أو تاريخ ذاتها بذاتها أولاً وتاريخ علاقتها ببقية

المناطق ثانياً وتاريخ تأثير تلك العلاقات على ذاتها حاضراً ومستقبلاً ثالثاً..

وأما أن يكتب تاريخ المرتفعات للسلسلة الجبلية الغربية والذي سكنه أقليتان لبنانيتان (بالقياس إلى المستقبل) ثم يسمى هذا التاريخ تاريخ لبنان (!!!) ثم يقال للطلاب الذين يجلسون على مقاعد الدراسة في مدارسنا هذا تاريخكم فهو اعتداء وتجنّي ومصادرة...

صحيح أن غورو قال: أعتبر جميع المناطق دولةً واحدةً سميتها لبنان... ولكنه كان يقصد أمراً آخر هو: أعتبر جميع المناطق أراضٍ ملحقةً بمنطقةٍ مخصوصة هي (جبل لبنان المسيحي) تخدمها وتشتغل عندها وتنال المواطنية الثانية بعدها.. ونحن والغرب راضون عن الملحقات ما رضي عنها جبل لبنان المسيحي والعكس بالعكس... وبعبارة أخرى إني أعتبر (الست والجواري) معاً دولةً واحدة إسمها لبنان..

لقد انعكس هذا الأصل الإستعماري على كتابة التاريخ فصدرت كتب التاريخ ملأى بأمجاد وبطولات وسير الرموز النصرانية (ومن كان منها درزياً سوف يظهر أنه كان مارونياً في السر) وسمّيت هذه الكتب تجنّياً: تاريخ لبنان..

نحن لا نريد العودة إلى الوراء.. وخلع الرداء السياسي الحالي الذي ارتديناه أو ورثنا ارتداءه عن آبائنا.. فلا نريد أن نكتب فقط تاريخ جبل عامل.. فقط.. أو تاريخ صيدا أو طرابلس أو بعلبك... مثلاً.. فقط... لقد دخلنا في زواج كاثوليكي مع غيرنا.. لا طلاق بعده.. بل قد لا نسمح بالطلاق.. وقد نقاتله وننحره وقد فعلنا ذلك لأن الطلاق اليوم مطلب يهودي صهيوني لتمزيق المنطقة المحيطة بفلسطين.. وتشتيتها كي تؤكل على حدةٍ واحدةً واحدةً تلو الأخرى.. الطلاق

والإنقسام والتقسيم ممنوع سواء انطلق المنع من مبادىء إسلامية أم من مبادىء أخرى..

ولكن إذا كتبنا تاريخ جبل عامل.. فليس لأننا لا نريد إلا جبل عامل.. كلا.. بل كجزءٍ من تاريخٍ لوطنٍ أصبح لنا... أكبر وأوسع من جبل عامل.. وكذلك إذا كتبنا تاريخ لبنان فلا نكتب تاريخ المرتفعات للسلسلة الغربية فقط بل نكتب تاريخ كل هذه المناطق لوحدها ومع بعضها البعض.. حتى نصل إلى اليوم الذي أصبح لدينا فيه جميعاً شكل سياسي وإداري واحد.. فكان لا بد من كتابة تاريخ واحد لكيان واحد.. ولكن غير منفصلٍ عن تاريخ أجزائه وغير منفصل عن تاريخ محيطه الذي دخل في عمق أجزائه دخولاً بقي إلى اليوم يرسمها ديناً وثقافةً وعلاقاتٍ ومواقف.

إذن لا بد أن يكون تاريخ لبنان منسجماً مع الحقيقة التاريخية الثابتة التي تستند إلى ركنين:

أولاً : يوجد لكل منطقةٍ من مناطق لبنان ولكل مدينة من مدن لبنان تاريخ خاص بها.. يتدرج بها على كل المستويات حتى يصل عام ١٩٢٠.

ثانياً : تاريخ لبنان منذ ١٩٢٠ هو تاريخ الكيان الجديد منسجماً وغير مفارقٍ لآثار ومكونات التاريخ الخاص الماضي لكل منطقة.

إلا أن شيئاً ميّز التاريخ في هذه المناطق المختلفة وأعطاه طابعاً خاصاً ما زالت آثاره إلى اليوم، فقد تجاوب نصارى منطقة الشام مع الفتح الإسلامي وتعايشوا معه فتعرّبوا في لغتهم وتأسلموا في سياساتهم وتقاليدهم وأعرافهم وإن بقوا على دين النصرانية. ما عدا طائفة الموارنة الذين بقوا في جبل لبنان وحافظوا على لغتهم السريانية طوال حقبة طويلة من الزمن مقابل العربية التي هي لغة الإسلام والقرآن، والطريف

أنهم حافظوا على اللغة العربية عندما أصبحت لغة (القومية) العربية مقابل الإسلام أيضاً.. وحافظوا كذلك على سياستهم المستقلة التي سوف نتحدث عنها بالتفصيل في كتابنا هذا والتي طبعت تاريخ علاقة جبل لبنان بجيرانه في البقاع وعلى طول الساحل وفي جبل عامل، هذه السياسة كانت عبر التاريخ وما زالت إلى يومنا هذا مرآة لتوازن القوى بين الشرق والغرب بين الإسلام والكفر بين الداخل العربي والإسلامي والخارج الأجنبي والنصراني، لقد انعكس هذا التوازن الدولي باستمرار على هذه السياسة بحيث كلما انقلبت الموازين لمصلحة الغرب والاستعمار في العالم انعكست صورة ذلك على علاقة الموارنة بجيرانهم، فكانت سياساتهم ومواقفهم وأفكارهم تستمد قوتها ونهجها من هذه الموازين.. حتى بعد التشكيل الرسمي للبنان الكبير ودخول المسلمين والنصارى معاً في العائلة اللبنانية الجديدة فإن علاقة الموارنة بمواطنيهم المسلمين بقيت تمليها هذه التوازنات الحساسة الدولية وقد انعكس ذلك على كل شيء في الدولة الجديدة، وما زالت إلى اليوم..

هذا التأثر الدائم بميزان القوى العام الخارجي جعل الموارنة في لبنان في موقع الفعل الدائم، فإن تعرّض المناطق اللبنانية للتفاعل مع القوى الخارجية عبر التاريخ بسبب كونها ثغراً من ثغور الإسلام وكونها مسرحاً للحدث دائماً جعل القوى المرتبطة داخلها بالخارج في حالة من الفِعل الدائم تبعاً للفعل الذي كان يسببه الطاريء الأجنبي، فالهجوم الذي مورس على هذه المنطقة طوال قرون من قبل الروم ثم الصليبيين ثم التدخل أو الدخول الذي مارسه الأجانب خلال الحكم العثماني إلى السيطرة الفرنسية المباشرة، كان يؤدي إلى إحداث حالات من الإنفعال الدائم في المنطقة وإلى حدوث إيجابيات التنظيم والوعي والتطور من أجل الدفاع وهزيمة المعتدي، ولكن ذلك كان لا يتعدى المسلمين إلى غيرهم، بل كان غيرهم كالموارنة في لبنان مثلاً في موقع الفعل مع

الأجنبي لا في موقع الإنفعال مع المواطن.. ولكونهم في موقع الفعل تصنيفاً ولكون المنطقة التي كانوا يسكنون جزءاً منها ثغراً دائماً ومجّناً ومواقعَ التدخل الدائم للعدو الأجنبي فقد طبعوا تاريخ هذه المنطقة بطابعهم حتى غدا كلُّ حدثٍ فيه تدخل أجنبي يحمل رائحةً لهم مما حدا بكثير من المؤرخين إلى التركيز على تاريخهم وكأنه هو تاريخ المنطقة بينما كان غيرهم من المسلمين في مواقع الإنفعال والإنسجام مع الحاكم المسلم فكان يتصدى ويدخل المعركة إذا دخلها الحاكم المسلم ويصالح أو يستسلم إذا استسلم أو صالح الحاكم المسلم، فلم يكن في موقع الفعل أبداً.. بل كان بعضهم كالشيعة مثلاً في موقع الدفاع عن النفس أحياناً من الجهتين: من الجهة المعادية للإسلام الخارجية الأجنبية (طرابلس، صور، طبريا في مواجهة الغزو الصليبي)، ومن جهة حكام الجور المسلمين المتعصبين مذهبياً، الذين نكّلوا بالوجود الشيعي في المناطق اللبنانية أشد التنكيل (نور الدين زنكي، وصلاح الدين الأيوبي، والمماليك)..

ولذلك كانت دراسة علاقات الموارنة بجيرانهم في الحقيقة دراسة للحدث الفاعل لأنه هو الذي ارتبط بالحدث الفاعل الأساسي أي التدخل الأجنبي المباشر أو غير المباشر...

ما هو تاريخ هذه العلاقات وكيف تأثرت عبر التاريخ بالموازين الخارجية وبالتدخل الأجنبي؟؟

سوف يحاول هذا الكتاب تسليط النور على ذلك..

* * *

الفصل الأول

من الفتح الإسلامي حتى أوائل الغزوات الصليبية

نقطة التحوّل التاريخية التي نقلت المسيحية إلى دينٍ للدولة كانت في اعتناق الأمبراطور قسطنطين للنصرانية في نفس الوقت الذي احتدم فيه الجدل بين الناطقين باليونانية والناطقين باللاتينية شأن العلاقة بين (الكلمة) و (الله) الذي دعي آنذاك بـ (الأب).. وحبّذ بعض هؤلاء الأساقفة وجهة النظر التي تقول إن المسيح مخلوق وبالتالي فهو خاضع للأب فهو إذن ليس إلهاً وطبيعته ليست إلهية بل مشيئته فقط هي الإلهية وبين هؤلاء كان آريوس أسقف الإسكندرية.. واعتبر آخرون وجهة النظر هذه عن خضوع المسيح هرطقةً وتحوّلوا أكثر نحو عبادة المسيح بصفته (الله المتجسّد)... وبما أن هذه المرحلة من تاريخ الدين المسيحي، أي بعد ثلاثمائة سنة تقريباً على ميلاد المسيح كانت ما تزال خالية من أي تكريس للثالوثية بل كان كل فريق يرى نفسه مصيباً ويرى الأسفار لمصلحته فقد حصل الإنقسام الأول الكبير في الكنيسة المسيحية...

وقد أراد قسطنطين توحيد الأمبراطورية تحت سلطته فاعتنق النصرانية ودعا إلى مجمع لأساقفته في نيقية سنة ٣٢٥ ميلادية.. وبعد

جدال عنيف خرجت من ذلك المجمع العقيدة النيقية بانحيازها الشديد إلى التفكير الثالوثي. . . ولكن طوال القرن الرابع الميلادي وبتأييد للآريوسية من قبل الأباطرة البيزنطيين الذين جاؤوا بعد قسطنطين وبتأييد من بطريركية أنطاكية أتى على المسيحية نصف قرن من الزمان لاح فيه أنها ستؤمن بالتوحيد وتتخلّى عن عقيدة ألوهية المسيح. . ولقد كان الراهب مار مارون من أتباع مجمع نيقية حتى أن موارنة اليوم ما زالوا يعيّرون الروم بأن أريوس أباهم. ونتيجة هذا الانقسام وقعت المجازر الفظيعة بين الآريوسيين أتباع الكنيسة البطريركية في أنطاكية والنيقيين أتباع كنيسة روما التي انتهت بإضمحلال الآريوسية نهائياً وانتقال المسيحية إلى عقيدة التثليث رسمياً وعبادة المسيح بصفته إلهاً وعبادة أمه بصفتها أم الله. . .

وفي سنة ٤٥١ ميلادية وبعد أن أصبحت الكنيسة مستقطبة ومنقسمة باللغة والجغرافيا إلى روما الناطقة باللاتينية والقسطنطينية الناطقة باليونانية عقد في خلقيدونية مجمع لتعريف صفات (طبيعتي) المسيح، وفي حين قبل الغرب العقيدة التي أصدرها هذا المجمع الذي نادى بطبيعتين في السيد المسيح عارضت الكنائس الشرقية التي قالت بالطبيعة الواحدة. . مما أدى إلى تشكيل الكنيسة القبطية في مصر وأثيوبيا والكنائس اليعقوبية في سوريا وأرمينيا وقد برز الرهبان الموارنة يعملون على نشر العقيدة الخلقيدونية في سورية مؤيدين لروما مرة ثانية ونتيجة لهذا الإنقسام الثاني وقعت مجازر أخرى متبادلة بين الفريقين، ويعتقد أن بعض رهبان الموارنة انتقلوا إلى جبال لبنان الشمالية في حالةٍ من حالات تأييد الدولة البيزنطية لليعاقبة وإن كانوا هم أيضاً بدورهم - ونتيجة لحالة أخرى من حالات تأييد الدولة البيزنطية المتقلبة بين المذهبين لهم قد نكّلوا باليعاقبة وأبدوا قسوة شديدة في التعامل معهم. . لقد كانت هذه المرحلة هي المرحلة الأولى لتشكيل نواة مذهبية خاصة

تابعة لروما في المشرق العربي وهم الموارنة في جبال لبنان الشمالي فقد بقي الموارنة على ولائهم لروما حتى حين حصل الإنشقاق التاريخي بين روما والقسطنطينية ثم بزغ فجر الإسلام فجاء بتسامحه إلى هذه الربوع ووقف بين هذه المذاهب على مسافةٍ متساوية فأبقى لكل فريق ما كان بيده وقد ارتاح النصارى اليعاقبة ومن على مذهبهم إلى النظام الجديد الذي نجّاهم من ظلم الروم وأما بقية الطوائف ومنهم الموارنة فقد انسحب بعضهم مع الروم وبقي البعض الآخر في جبال لبنان يرسم تاريخاً خاصاً. **ولقد ارتبط تاريخ الوجود النصراني في جبال لبنان طوال فترة الحكم الأموي والحكم العباسي والفاطمي بتوازن القوى بين الروم والدولة الإسلامية على اختلاف صورها عبر هذه المرحلة الممتدة من أوائل سنوات الفتح الإسلامي إلى حين الغزوات الصليبية. . فكان هذا الوجود النصراني قوة وضعفاً، ضيقاً واتساعاً، قلةً وكثرةً ينسجم مع طبيعة هذه التوازنات ويتأثر بها. . ويمكن أن نصوّر ذلك على مراحل:**

المرحلة الأولى مرحلة الفتح الإسلامي: فلقد كان رد الفعل الأولي عند الموارنة في الشام حال بزوغ فجر الفتح الإسلامي هو الإنسجام مع حالة الدفاع التي عاشتها القوات الرومية في هذه المنطقة والتي رافقها التشتت وفقدان السيطرة فغادر بعضهم مع المنسحبين إلى مناطق الجرجومة وجبال اللكام قرب أنطاكية وبقي بعضهم الآخر في الجبال اللبنانية العالية. . .

وقد عالج المسلمون في هذه المرحلة هذين الوجودين في جبال طوروس وفي الجبال اللبنانية بنحوين:

الأول: عقدوا مصالحة مع أهالي الجرجومة على أن يكونوا أعواناً لهم وعيوناً أي أدلّاء ومسالح في جبل اللكام، ولكنهم كانوا دائماً في

خدمة من يدفع لهم أكثر[1] فكانوا يستقيمون للولاة مرةً ويعوجون أخرى فيكاتبون الروم ويمالئونهم على المسلمين[2]. مما يعني أن موقفهم كان يميل حقيقةً إلى الروم ولكنهم كانوا يتحينون الفرص وينتظرون وهناً عند المسلمين أو قوةً عند الروم حتى ينقلبوا على المسلمين، وقد كانت سياسة الروم في هذه المرحلة تهدف إلى محاولة استعادة سوريا ولكن نظراً إلى أن الداخل العربي كان قد أفلت من يدهم كلياً حتى أن النصارى فيه كانوا قد قبلوا الحكم الإسلامي الذي تعايش معهم وأنسوا فيه التسامح خلافاً لموقف الدولة البيزنطية منهم[3] ولم يبق مستعداً للسير في ركاب الروم ومدّ يد المعونة لهم سوى نصارى جبل لبنان الذين استفادوا من طبيعة الجبال اللبنانية والذين تميزوا بعلاقة مذهبية مع الجراجمة في جبال طوروس.. **فشكّل هؤلاء النصارى بنظر الروم رأس جسر داخل جسم الدولة الإسلامية يعبرون إليه كلما وجدوا الفرصة سانحة لإعادة مجدهم وسيطرتهم على هذه المنطقة.**

الثاني: أدرك المسلمون أن سواحل الشام الشمالية وخصوصاً الساحل اللبناني سوف تكون هدفاً أولياً لأي محاولة رومية لاستعادة سوريا. ونظراً لبقاء قسم من النصارى في جبل لبنان ممّن بقي على ولائه السياسي والعسكري للروم فقد اعتبر المسلمون هؤلاء عنصر خلل في أمن الداخل الإسلامي فبادر كثير من المسلمين إلى ملء المدن الساحلية وجبال عاملة والبقاع ومدينة بعلبك بالخصوص في أوائل الفتح الإسلامي وقد تبنّت الدولة هذه السياسة رسمياً فحوالي سنة ٦٦٣ م ٤٢ هـ جاء معاوية بجاليات من الفرس وأسكنها صيدا وبيروت وجبيل.

(١) فيليب حتى تاريخ لبنان ص ٢٩٩.
(٢) معجم البلدان ج ٢ ص ١٢٣.
(٣) تاريخ الموارنة؛ الأب ضو، ج ٢ ص ٢٤٢.

وطرابلس وعرقة[1] وفي أواخر العهد الأموي أخذ المسلمون ينتقلون إلى بيروت للمرابطة بالإضافة إلى المقاتلة وجيوش البحر الذين كانوا يغزون مناطق المتوسط وكانوا يسكنون السواحل. وقد شكل هذا التمركز الإسلامي على طول الساحل وفي جبل عامل وفي البقاع وبعلبك حول جبل لبنان في أوائل الفتح الإسلامي عملية إحاطةٍ برأس الجسر النصراني في جبل لبنان لتطويقه ومنع القوة الخارجية الرومية من الإتصال به وإلغاء تأثيره العسكري ضمن أي هجوم رومي في المستقبل.

المرحلة الثانية مرحلة انصراف الحكم الأموي إلى تسعير الفتنة ضد الخليفة الشرعي ثم مجابهة الثورات والإنتفاضات التي نجمت عن ذلك..

في هذه المرحلة استفاد الروم من انصراف معاوية إلى تسعير نار الفتنة فتقدموا من ثغرة أنطاكية وضمّوا إليهم جماعات من الجراجمة ممن نقض العهود مع المسلمين ومالأ الروم فاستعانوا بهم على التقدم داخل بلاد المسلمين مستهدفين الإتصال بالوجود النصراني في جبل لبنان فحققوا معه حالةً من الوحدة العسكرية على الأرض وأمدّوه بالعنصر البشري المسلح، فاحتلوا شمالي سورية وجبال لبنان الغربية وجبال فلسطين حتى القدس وقاموا بهجمات منظمة ضد الحكم الأموي وضد المناطق الإسلامية المحيطة بهم فاضطر معاوية إلى مهادنتهم وعقد معهم صلحاً دفع لهم بموجبه مالاً كثيراً لمدة ثلاثين سنة سنة ٦٥٦ م ٣٥ هـ.

وفي سنة ٦٦٦ م ٤٥ هـ أخذ الجراجمة يكررون تسللهم إلى جبال لبنان من أجل تقوية هذا الوجود المعادي للدولة الإسلامية وتزويده بالعنصر البشري إلى أن أخذ تسللهم شبه اجتياح سنة ٦٦٩ م ٤٨ هـ فشاركتهم فرق عسكرية رومية وكان قادتهم من الروم وساعدهم

(١) تاريخ اليعقوبي ص ٣٢٧.

الأسطول من البحر فاحتلوا السواحل حتى مشارف فلسطين وشكّلوا ضغطاً على الأمويين وشنوا الهجمات على مناطق المسلمين المحيطة بهم وقد اضطر معاوية أيضاً لمهادنتهم.

في هذه المرحلة وبعد ظهور الكثرة والقوة عند نصارى جبل لبنان بسبب الوهن والضعف الذي أصاب الدولة الإسلامية بسبب الفتنة واستفادة الروم من هذا الوهن لتقوية الوجود النصراني داخل جسم الدولة الإسلامية.. تخوّفت روما من أن يتمكن الروم من تحويل الموارنة عن تبعيتهم لها وجعلهم تابعين للقسطنطينية على الصعيد المذهبي فقامت في سنة ٦٧٦ م ٥٥ هـ التي أرسل فيها الروم مجموعات كبيرة من الجراجمة لمحاربة المسلمين والضغط عليهم ومنعهم من مهاجمة البيزنطيين برفع رتبة يوحنا مارون إلى أسقف[١] وعينته في لبنان مندوباً لروما لكي يشرف على بقاء تبعية الموارنة لها مذهبياً ولقد كان دور روما في هذا المجال قوياً فما إن انتهى العصر الأموي حتى كانت عملية الإندماج بين الجراجمة الذين سموا بعد تمركزهم في الجبال اللبنانية بالمردة وبين نصارى لبنان من الموارنة قد تمت[٢] وبدأت تظهر الطائفة المارونية كقوة مذهبية تابعة لروما وعنصراً سياسياً مبايناً لمحيطه المسلم يتحيّن الفرص للإنقضاض عليه ويفتح صدره لكل غازٍ وعدوٍ للمسلمين.

وفعلاً وبعد قدوم يوحنا مارون وفي سنة ٦٨٩ م ٧٠ هـ عاد الروم إلى إرسال الجنود إلى جبل لبنان لمساعدة الجراجمة والموارنة على الفتنة والعبث بالأمن في أرض الشام[٣]. ففي هذه السنة انهزم المسلمون أمام الروم[٤] واستطاع اثنا عشر ألف جندي من المردة الوصول إلى

---

(١) فيليب حتى تاريخ لبنان ص ٣٠٤.
(٢) فيليب حتي تاريخ لبنان ص ٣٠٠.
(٣) البلاذري ص ١٦٠.
(٤) الكامل لابن الأثير ج ٤ ص ٣٠٦.

جبل لبنان فتحالفوا مع الموارنة فاضطر عبد الملك المرواني جرياً على سياسة معاوية قبله أن يقبل الشروط التي فرضوها عليه فصالح الجراجمة على ألف دينار كل أسبوع.

وقد استمرت هذه المرحلة الثانية حتى أواسط سبعينات الهجرة حينما أخمد الأمويون آخر أكبر ثورة عليهم وهي ثورة ابن الزبير وضربوا الكعبة بالمنجنيق، وقد اتسمت هذه المرحلة بإنصراف الأمويين إلى الفتنة أولاً ثم إلى قمع المعارضة وتركيز قواعد حكمهم ثانياً فاضطروا إلى مهادنة الروم والجراجمة والموارنة الذين عزّزوا وجودهم العسكري والبشري في جبل لبنان وأحرزوا تقدماً وانتصاراتٍ عسكرية مهمة.

المرحلة الثالثة: بعد أن ركز الحكم الأموي قواعده وقضى على كل معارضة عزم على التخلص من الخطر الذي كان يهدده من الشمال فانتقل إلى الهجوم وشنّ على الروم طوال خمسين عاماً حروباً سنوية ابتدأت سنة ٦٩٢ م ٧٤ هـ أسفرت عن سقوط أكثر من عشرين حصناً ومدينةً وعن سقوط أنطاكية وسردينية ومحاصرة نفس القسطنطينية كما فتح جبهة الغرب على أوروبا فكانت معركة فتح الأندلس سنة ٩٢ هجرية[١]..

لقد أدى هذا الهجوم العام على الروم إلى تقليص أخطار اتصالهم بالوجود الماروني في جبل لبنان وخصوصاً أنه في سنة ٨٩ هـ ٧٠٨ م عقد الأمويون العزم على تهديم المتكأ الذي كان يجده الروم في لبنان فاستولوا على مقرّهم في الجرجومة وشتتوهم ففر بعضهم إلى الأناضول وأذن لبعضهم الآخر في التوطن في سورية ولبنان حيث رخّص لهم أيضاً أن يمارسوا طقوسهم من دون أن يؤدوا الجزية كما كان يفرض على أهل

---

(١) انظر ج ٤ و ج ٥ لابن الأثير.

الذمة[1] وقد ارتاح الموارنة إلى هذه السياسة الأموية حيالهم خصوصاً وأنهم في هذه المرحلة قد فقدوا القوة الخارجية الداعمة لهم بسبب انتقال الروم إلى الدفاع وسقوط خطوطهم الدفاعية فمالوا إلى الهدوء والسكينة وانطفأت جذوتهم مؤقتاً انتظاراً لانقلاب موازين القوى وقد ساعدهم على هذه السكينة ما كان يدفعه لهم الأمويون من مساعدات وأموال حتى قيل إن الأمويين أسهموا في تكوين الطائفة المارونية في شمالي لبنان[2].

المرحلة الرابعة: الفراغ في الشام بين سقوط الأمويين والدولة العباسية.

في سنة ١٣٢ هـ ٧٥٠ م سقط الحكم الأموي وانتقلت عاصمة الدولة إلى العراق فابتعد المركز السياسي للدولة عن الثغور الساحلية مما أدى إلى حدوث خلل في الإجراءات الدفاعية من جهة جبل لبنان فقد كانت مدينتا بعلبك وعنجر في العصر الأموي بمثابة عاصمة ثانية لهم بعد دمشق ولقرب هاتين المدينتين من موطن الموارنة في جبل لبنان فقد كان حذر الأمويين شديداً إن من جهة الإجراءات الأمنية الشديدة أو من جهة شراء هدوء الموارنة وكفّهم بالمال.. ولكن ما إن سقطت دولتهم وابتعدت العاصمة السياسية إلى العراق واستفحال الفوضى الأمنية وملاحقة فلول الأمويين في الشام ومع وجود حالة عامة في الشام معادية للعباسيين بسبب نقل الخلافة ومركز السيطرة من الشام فقد نشأت حالة من الفراغ الأمني ساعدها في هذه المرحلة انتقال الروم إلى الهجوم في آسية الصغرى وأرمينية مما أدى إلى تراجع خط الثغور الإسلامية سنة

(١) البلاذري ص ١٦١.
(٢) محمد علي مكي؛ تاريخ لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ص ٤٨ نقلاً عن البلاذري.

١٣٣ هـ و ١٣٨ هـ أي بعد سقوط الدولة الأموية مباشرةً. كل ذلك انعكس على صورة الوضع السياسي في جبل لبنان ومحيطه فاستفاد الموارنة من انقلاب موازين القوى الذي حصل فانتقلوا أيضاً إلى الهجوم فتقدموا إلى البقاع بقيادة المقدم الياس ١٣٥ هـ ٧٥٣ م فأحرقوا القرى وا مزارع ونهبوها[1] وبتحريض من البيزنطيين الذين دخلوا طرابلس تحرك موارنة جبل لبنان بزعامة رجل من أهل المنيطرة سنة ٧٥٨ م ١٤٣ هـ فهاجموا البقاع وسبوا أهله..

وفي مواجهة هذه الحالة ونظراً لكون الدولة العباسية في مرحلة تركيز نفسها فقد قمع الموارنة بشدة في المنيطرة ولم يكن قمعهم بوازع ديني فإن من بقي منهم أقرّ على دينه.

وقد نبهت حركة المقدم الياس وثورة المنيطرة إلى خطر الموارنة كرأس جسرٍ للروم وكقوةٍ داخلية ممالئةٍ لهم فبادر العباسيون إلى إرسال القبائل العربية إلى السواحل وكان أولها التنوخيون الذين تمركزوا في بيروت فخشي الموارنة بين بسكنتا وبيروت من الخروج مع أهل المنيطرة[2].

المرحلة الخامسة: تميّزت بقوة الدولة العباسية وسيطرتها في الداخل وبانتقالها إلى الهجوم ضد الروم في الخارج فعادت إلى إشعال خطوط الثغور وشنت هجمات عميقة في الداخل الرومي (٧٧٥ م ١٥٧ هـ المهدي و ٧٨٢ م ١٦٥ هـ و ٨٠٠ م ١٨٥ هـ هارون و ٨٣٣ م المأمون و ٨٣٨ م المعتصم..).

وفي هذه المرحلة الخامسة تميز الوضع الماروني بالهدوء والسكينة بسبب انتقال الدولة العباسية إلى الهجوم وقوتها وبأسها في

(١) خطط الشام ج ١ ص ١٨٠.
(٢) لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ص ٦٧.

الداخل . .

المرحلة السادسة: إبتداء الإنحلال في الدولة وتوقف الغزو الجدي ذي الأهمية للروم إلى أن جاء الحمدانيون في أواخر هذه المرحلة وجدّدوا الغزو.

استمرت هذه المرحلة إلى أوائل العصر الفاطمي، فتمزّقت منطقة الشام إلى دويلاتٍ كان الروم لا يضيّعون خلالها أية فرصة للتدخل كما حصل عندما انفصلت مصر عن بغداد واستقلت تحت حكم أحمد ابن طولون منذ ٨٦٧ م فإن البيزنطيين الروم بدأوا زحفهم البطيء مستغلين التدهور الداخلي الذي أصاب بغداد بعد ثورة الزنج[1] وفي نفس الوقت عمد الموارنة إلى الهجوم على مدينة بيروت من جبال لبنان المشرفة على المدينة[2] فدافع الأرسلانيون عنها.

في أواخر هذه المرحلة التي تميّزت بالتمزق السياسي والمذهبي أصبحت الشام محوراً للتجاذب بين الروم من جهة والدولة الفاطمية الفتية من جهةٍ أخرى ففي نفس الفترة التي كان يشتد فيها الضغط الرومي على الدولة الحمدانية في شمالي سورية كان الفاطميون يتقدمون إلى سوريا تحت شعار مجابهة الروم فدخلوا دمشق في نفس العام الذي احتل فيه الروم أنطاكية سنة ٩٦٩ م ٣٥٩ هـ[3] وهنا ابتدأت منطقة الشام تتعرض لضغط شديد من قبل الروم استمر طوال واحد وثلاثين عاماً أبلى خلالها الفاطميون بلاء حسناً في الدفاع عن هذه المنطقة. ففي سنة ٩٦٨ م ٣٥٨ هـ تمكن الروم من اجتياح شمالي سورية واحتلال أنطاكية

(١) مكي ـ لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ص ٨٠.
(٢) مكي ـ لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ص ٧٨.
(٣) ابن الأثير ج ٧ ص ٣٦.

وحلب سنة ٩٦٩[1]، وقد دعم الموارنة حركة التوسع البيزنطي هذه.

وفي سنة ٩٧٤ عاد الروم إلى الهجوم فاجتاحوا شمالي سورية ووصلوا إلى لبنان فاحتلوا البقاع ووصلوا إلى فلسطين واحتلوا الساحل بكامله ما عدا صور وطرابلس.

وفي سنة ٩٩٥ م ٣٨٥ هـ قاموا بهجوم كبير أيضاً على شمالي سورية ووصلوا إلى مشارف طرابلس، وفي سنة ٩٩٧ م ٣٨٧ هـ ساعدوا علاّقة ضد الفاطميين الذين قاموا بهجوم مضاد وصلوا فيه إلى مشارف أنطاكية التي بقيت في يد الروم إلى أن حرّرها السلاجقة بعد ثمانين عاماً. وفي سنة ٩٩٩ م ٣٨٩ هـ اجتاحوا أيضاً معظم المناطق الشمالية ووصلوا إلى طرابلس ولم يستطيعوا إسقاطها. . وكانت هذه الهجمة آخر عهد بالفرنجة في هذه المناطق. ثم دخلت المنطقة في عصر التفكك ثم في عصر التجاذب السلجوقي الفاطمي الذي استمر إلى أن ظهرت في الأفق بوادر الغزوات الصليبية. . التي فاجأت الطرفين. . .

إن ما ذكرناه هو عرض للخط البياني العام الذي طبع علاقة الموارنة بالدولة الإسلامية فإذا به يتأثر بموازين القوى بين هذه الدولة وبين الروم قوةً وضعفاً. . فكان الروم يتوجهون في هجومهم نحو جبال الموارنة للإتصال بهم وكان الموارنة ينقلون موقفهم إلى الهجوم كلما لاح ضعف عند الدولة الإسلامية أو قوة عند الروم أو حصل اتصال للقوات الرومية بهم. . فشكلوا في هذه الحقبة الطويلة قاعدة في الداخل الإسلامي لمصلحة الخارج المعادي للدولة الإسلامية. . وطوال هذه الحقبة أيضاً كان سكان بقية المناطق من المسلمين يتصدّون إما للهجوم الرومي وإما للتأثر الماروني المذكور. . فتحولت المناطق المحيطة بالتواجد الماروني إلى مناطق ثغور ومرابطة بسبب الطابع العدواني الذي

(١) مكي ـ لبنان من الفتح العربي ص ٨٨.

تميّز به هذا الوجود.. وسوف نرى أن هذا الطابع الذي طبع طرفي المناطق اللبنانية ودخل في حياتهم وثقافتهم سوف ينتقل منهم إلى أعقابهم يتوارثونه جيلاً بعد جيل.. الموارنة ينظرون إلى الأفق ينتظرون الفرنجة الذين ارتبطوا بهم سياسياً وعسكرياً ومذهبياً والمسلمون يرون أنفسهم وقد ورثوا مهمة الدفاع عن بلاد المسلمين في هذا الثغر وعلى طول هذا الساحل الممتد من صور إلى طرابلس وفي الداخل المحيط بجبل لبنان ابتداءً من جبل عامل صعوداً إلى البقاع فعكّار.. هذه الثقافة سيحملها هؤلاء جميعاً.. إلى يومنا هذا...

وأما ما كان يحصل من إنكسارات جزئية في هذا الخط البياني العام كصراع محدود بين الروم والموارنة بسبب جنوح الأمبراطور البيزنطي آنذاك نحو إخضاع الموارنة مذهبياً أو كمصالحات عقدت بين الروم والمسلمين نجم عنها سحب جنودٍ للمردة حلّوا في لبنان وإن كنا نعتقد أن ما انسحب منهم هو القليل وما بقي هو الكثير.. كل ذلك لا يضر بالخط البياني العام الذي يشير إلى العلاقة التي ذكرنا بوضوح طوال مئات من السنين.

* * *

الفصل الثاني

مرحلة الحروب الصليبية

في العصور الوسطى وعلى امتداد قرنين من الزمان: (١٠٩٦ م إلى ١٢٩٢) (ـ ٤٨٩ هـ) جاءت أُوروبا متخفّية تحت صلبان المسيح محاولة ستر أطماعها بالدين..

فقد اعتلى اربان الثاني العرش البابوي سنة (١٠٨٨ م ـ ٤٨١ هـ)؛ فدعا إلى اجتماع عام في مدينة كلرمونت الفرنسيّة حضره عدد هائل من الأُمراء والإقطاعيين والرهبان والغوغائيين، حتّى أنّه كان من الصعوبة إيجاد أمكنة لجميع المشاركين، فوجّه الباب خطابه الملتهب إلى الجموع المحتشدة فطالب جميع النصارى مؤمنين وعلمانيين القاطنين في الغرب أو على حدود العالم الإسلامي بحمل السلاح لإنقاذ المسيحيّة من أيدي المسلمين قائلاً:

(كلّما تقتلون الكثير من المسلمين؛ كلّما ازداد إعجاب الله بكم)[1].

(١) غارودي: من انفصال الغرب إلى حوار الحضارات ص ١٠٨. انظر الترجمة

وقد اقترح البابا وضع علامة الصليب الأحمر على الكتف الأيمن، ووعد بأن يعفو عن ذنوب المشاركين في الحروب الصليبيّة وإلغاء كافة ديونهم ووضع أملاكهم تحت حماية الكنيسة[1]..

وقد تقدّم في الفصل السابق أن البيزنطيين قاموا منذ أواسط القرن الرابع الهجري بسلسلة من الهجمات على سوريا ولبنان وفلسطين لانتزاعها من أيدي المسلمين.. وانتهت بسقوط الساحل الشمالي من سوريا بعد أن ولّدت تلك الحالة الخاصة المرتبطة بالروم عسكرياً وبروما دينياً في جبال لبنان، وقد تمركز البيزنطيّون في منطقة أنطاكية.. وما أخرجهم منها إلّا السلاجقة بعد احتلال دام أكثر من قرن؛ فقد أنزلت بالإمبراطوريّة الرومانيّة الشرقيّة أكبر هزيمة منذ الفتح الإسلامي؛ إذ تمكّن الغُزّ التركمان من تحقيق ما أخفق العرب والفرس من قبل في تحقيقه.. ألا وهو تحرير الأناضول ومن ثمّ تهديد نفس القسطنطينية[2] لو أن السلاجقة استمروا في هجومهم نحوها ولكن انكفاءهم نحو المعارك الداخلية مع الفاطميين ضيّع على المسلمين فرصة ثمينة.

وهنا أخذت عوامل الحروب الصليبيّة تقوى:

ففي القسطنطينيّة خاف الروم من حجم الإنتصار العسكري السلجوقي، وفي روما خاف البابا من سقوط خطّ الدفاع الشرقي عن أوروبا بسبب انهيار العسكرية البيزنطية في معركة (ملاذكرد) مع السلاجقة. ولكي ينهي حالة التمرّد على الكنيسة الرومانية التي حصلت في القسطنطينية فبدلاً من تركها تموت تحت ضربات المسلمين رأى أنّ

الكاملة لنصوص خطبة البابا في: قاسم عبده قاسم؛ الحروب الصليبية ص ٨٣ ـ ٨٩.

(١) لورغا (تاريخ الصليبيين المختصر) ص ١٥.

(٢) (مدخل إلى تاريخ الحروب الصليبية) سهيل زكّار ص ١٦.

الأفضل التقدّم إلى دعمها؛ فهو من جهة يدافع عن الجهة الشرقية في وجه المسلمين ومن جهة أخرى ينهي حالة الزعامة للكنيسة الشرقية التي استندت إلى قوة القسطنطينية العسكرية فيوحّد بين الكنيستين تحت زعامة خلفاء القدّيس بطرس في روما[1] بأن يوجّه إليها مئات الآلاف من الأوروبيين التابعين للكنيسة الرومانية فينهي زعامتها العسكرية الدينية[2]، وفي نفس الوقت يقضي على الوجود الإسلامي في الشرق ويؤسس واقعاً لأحلامه في القضاء على الإسلام ويوحّد أوروبا تحت عرش البابويّة ويخرج منها أعداءه المتعدّدين من ملوك أوروبا...

لقد كانت الحروب الصليبية متعددة الأهداف والنتائج...

وما يهمّنا منها هنا أثر الموازنة فيها وأثرها فيهم سياسياً وعسكرياً وحضارياً:

واقع الحال أنّ الحملات الصليبيّة هي حلقة من حلقات الصراع بين المسلمين ومن تستّر بالنصرانية لتغطية مطامعه عبر العصور ولقد قام الباحثون الأوروبيون بتمجيد رجالات الصليبيين وأضفوا عليهم صوراً من القدرة والشجاعة هي في كثير من الأحيان فوق الصفات العادية للبشر، مع أنّ واقع الحال لم يكن كذلك أبداً، فقد كان الصليبيون بشراً أدنى من سواهم ثقافة وحضارة وحتى شجاعة ومعرفة بفنون القتال بل كانوا من الهمجية والبربرية والتوحش بمكانٍ ظهر بارزاً في الحروب الصليبية.

وقد انتصروا حينما وصلوا إلى بلاد الشام لا لأنهم تمتّعوا بصفات التفوّق بل لأن خصمهم الذي واجهوه كان من التفكّك والهزال بحال لا يحسد عليه أبداً. ففي النصف الثاني من القرن الخامس الهجري

(١) ماهية الحروب الصليبية د. قاسم ص ٩١.

(٢) عن هذا الموضوع أنظر: اسحق عبيد، روما وبيزنطة ـ من قطيعة فوشيوس حتى الغزو اللاتيني قسطنطين ٨٦٩ ـ ١٢٠٤ م (القاهرة ـ ١٩٧٠ م) ص ٣٥ ـ ٣٩.

(الحادي عشر الميلادي) كان المسلمون في المنطقة العربية موزعين في ولائهم السياسي بين الخلافة العباسية في بغداد والخلافة الفاطمية في القاهرة. وبالإضافة إلى النزاع والتخاصم بين الخلافتين فإن أحوالهما الداخلية كانت مرتبكة بالقدر الذي جعل بلاد الشام ـ وهي المجال الحيوي الذي تنازعت الخلافتان السيادة عليه ـ موزعاً بين عدة إمارات صغيرة. فقبيل الحملة الصليبية الأولى كانت كل مدينة كبيرة في بلاد الشام تقريباً إمارة مستقلة تحت حكم حاكم عربي أو من الأتراك السلاجقة. وكانت مشاعر الحقد والشك المتبادلة بين هذه الكيانات السياسية الصغيرة سبباً في العداء السياسي والعسكري الذي سبّب تنافر هذه القوى وعدم توحدها في مواجهة الغزو الصليبي..

إذن... ففي نصف القرن الذي سبق مجيء الصليبيين كان العالم الإسلامي يعيش في حالة من الفوضى والدمار لا نظير لها.

وقد ساعد على هذه الحالة هجرة الغُزّ التركمان إلى العالم الإسلامي مع الفتح السلجوقي، وبما أن منطقة الشام مسرح الحروب الصليبية كانت عند مجيئهم كرقعة الشطرنج من حيث كثرة المربّعات والدمى والقوى المتصارعة فيها بشكل دائم... فقد كان دخول الغُزّ التركان لها سهلاً يسيراً ولم يجدوا كبير عناء في فتحها والسيطرة عليها، كما أن هذا التمزّق في الشام ناسب الغُزّ التركمان ووافق طبيعتهم؛ فقد كانوا بالأصل عشائر بدويّة يكرهون التوحّد ويمجّونه ويألفون الفرقة ويحبونها فانعكس عليهم وضع الشام فإذا هم أيضاً قوىً متناحرة متصارعة متقاتلة تسفك دماء بعضها البعض... في هذه الحالة أطلّت جيوش الصليبيين بمئات الألوف جمعاً واحداً تحت قيادة واحدة وهدف واحد ألا وهو: (إبادة المسلمين والسيطرة على بلادهم) فأخذت المدن

تهوي أمامهم واحدة تلو الأخرى[١]..

ولا بدّ من التعرّض للعلاقة التي قامت بين الموارنة والصليبيين والتي تمثّلت بتحالف وثيق، وتقديم كافّة المساعدات والإمكانات لهم تبعاً للمراحل الثلاثة للحروب الصليبية:

١ ـ مرحلة الهجوم العام وتحقيق الإنتصارات.

٢ ـ مرحلة توقّف الهجوم الصليبي وتحقق التوازن بين الصليبيين والمسلمين (الزنكيين والأيوبيين).

٣ ـ مرحلة اختلال التوازن لمصلحة المسلمين وإنهاء الوجود الصليبي في الشرق (المماليك).

أما المرحلة الأولى: فقد تمثلت في الدعم المباشر والقوي للصليبيين من قبل الموارنة عسكرياً وسياسياً[٢]، فشكّلوا معهم فرقة مستقلة للرماة تقدمت الفرق الصليبية ولعبت دور الكشّاف لها في ممرات الجبال اللبنانية والمناطق الشرقية[٣]، كما انخرط كثير من الشباب السريانيّون (لأن لغة الموارنة كانت هي السريانية) في صفوف القوات الأوروبية حتى قيل: إن أفضل المقاتلين في الحملات الصليبية لم يكونوا أوروبيين بل شرقيين[٤]، وشارك الموارنة الصليبيين في حكم المناطق المحتلة واختلطوا بهم وتزاوجوا معهم حتى صاروا أقرباء ثقافياً وتجارياً واجتماعياً[٥]... وشاركوهم في معظم المعارك التي خاضوها مع المسلمين واجتاحوا معهم الأراضي الإسلامية إلى القدس واستولى كهنتهم على معابد القدس وحوّلوها إلى كنائس لهم واستوطن من

(١) أنظر مقدمة كتاب (مدخل إلى تاريخ الحروب الصليبية) د. سهيل زكّار.
(٢) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ٢١.
(٣) وليد فارس (التعددية في لبنان) ص ٦٧ ـ ٦٨.
(٤) نفس المصدر.
(٥) نفس المصدر.

جيشهم الذي رافق الصليبيين إثنا عشر ألف مقاتل في مدينة القدس بعد ذبح أهلها[١]، وقد كانت بداية التفاعل بين الموارنة والصليبيين قرب طرابلس عندما نزلوا من الجبل لملاقاة الصليبيين الذين كانوا قد غادروا أنطاكية باتجاه القدس[٢]، وكذلك ساعدوهم مساعدة كبرى عندما دخلوا الجبال الشمالية الشرقية اللبنانية[٣]. . .

ورغم ذلك فقد صمدت المدن الإسلامية الساحلية خصوصاً مع الدعم البحري الفاطمي وكبّدتهم جميعاً خسائر فادحة ولم يستطيعوا إسقاطها فحاصروها واستمروا في تقدمهم إلى مدينة القدس وكان فيها ألف مقاتل مصري فسقطت (في يوم الجمعة ٢٢ شعبان ٤٩٢ هـ) بعد حصار دام أربعين يوماً[٤] وقتلوا حاميتها وسبعين ألفاً من سكانها في مذبحة يندى لها جبين الإنسانية[٥]. .

بعد سقوط القدس تعزّزت اللقاءات والمراسلات بين الموارنة والبابا والصليبيين[٦] وعاش الموارنة عهدهم الذهبي، فكان نتيجة هذا الوضع أن تعزّز حصار المدن الساحلية فقدّم الموارنة للصليبيين دعماً كان له أثر في إسقاط هذه المدن لمعرفتهم وخبرتهم بها كونهم من سكان البلاد[٧]، فسقطت جبيل بعد سقوط القدس بخمس سنوات[٨]، وسقطت طرابلس بعد حصار دام خمس سنوات وقتال مرير وكرّ وفرّ بينما وقف ملوك المسلمين وأمراؤهم خلال ذلك موقف المتفرّج.

---

(١) (عودة النصارى إلى جرود كسروان) الخوري جرجس زغيب ص ٢.
(٢) كمال صليبي (الموارنة صورة تاريخية) ص ١٣١ ـ ١٤٣.
(٣) محمد علي مكي (لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني) ص ١١٣.
(٤) عبد الفتاح عاشور (الحركة الصليبية) ج ١ ص ٢٤٣.
(٥) ابن الأثير (الكامل في التاريخ) ج ١٠ ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.
(٦) بطرس ضو (تاريخ الموارنة) ص ٣٨٢.
(٧) ابن الأثير ج ١٠ ص ٣٤٤
(٨) ابن الأثير ج ١٠ ص ٣٧٢.

ثم انضمّت كل هذه الجيوش المحاصرة لطرابلس وجبيل إلى جيوش الموارنة فحاصروا بيروت وأسقطوها وأحدثوا فيها مجزرة رهيبة بعد حصار دام شهرين[١]، وسقطت صيدا في نفس السنة[٢]. . ثم حاصروا بأجمعهم مدينة صور فصمدت أمامهم يعاونها في ذلك أهالي جبل عامل ولم تسقط إلا بعد مدة طاولت خمس وعشرين سنة وكان سقوطها وهناً كبيراً على المسلمين[٣]. . .

وعمد الموارنة بالإتفاق مع الصليبيين إلى أسلوب التهجير فأجبروا المسلمين على إخلاء مدن عديدة مثل: طرابلس وبيروت وغيرهما[٤]. . .

وأما المرحلة الثانية من الحروب الصليبية وهي المرحلة التي حدث فيها التوازن بين الصليبيين والمسلمين. . .

فما أن فرغ الصليبيون من احتلال القدس وأسسوا فيها مملكة القدس اللاتينية؛ حتى كانت دولهم قد أصبحت أربع: مملكة الرها، ومملكة أنطاكية، ومملكة طرابلس، ومملكة القدس، وقد كان هذا الإنقسام يعكس طبيعة الصليبيين أنفسهم ومطامع قادتهم في تأسيس دويلات مستقلة برأسها في الشرق.

يضاف إلى ذلك أن كثيراً من صليبيّ الحملة الأولى قد استقروا في بلاد الشام وتبعهم صليبيّوا الحملات الأخرى فحدثت حالة انقسام ثانية بين مجموعتين متمايزتين منهم: مجموعة المقيمين، ومجموعة الوافدين، ويضاف إلى ذلك انقساماتهم القومية، وتشكيلهم تنظيمات غالباً ما كانت

---

(١) ابن القلانسي (ذيل تاريخ دمشق) ص ١٦٨ ـ ١٦٩.
(٢) محمد علي مكي مرجع سابق ص ١٢٢.
(٣) ابن الأثير في حوادث سنة ٥١٨ هـ.
(٤) هاني فارس (النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث) ص ٩٤.

ذات صبغة عسكرية وذات مطامح سياسية متنافسة. . . كل ذلك كان له أبعد الأثر مع مرور السنين في تعميق الانقسام والفرقة والخلافات عندهم. . . فزالت من بينهم الروح التي وجدت في الحملة الأولى. . .

في نفس الوقت كان المسلمون قد بدأ فيهم انقلاب هائل حيث أن الضربة التي تلقّوها من أعدائهم أفاقتهم من رقدتهم. . وزالت القيادات القديمة وتكوّنت قيادات جديدة فقامت الدولة الزنكيّة في الموصل، وكردّ فعل للهجوم الصليبي أخذت تظهر الروح العسكرية والجهادية عند المسلمين على صفة أنظمة عسكرية هي الأنظمة العسكرية الثلاثة الزنكية والأيوبية والمملوكية. وانتشرت ظاهرة الفرسان، وسرعان ما سقطت مملكة الرها، حينما حرّر الزنكيون شمال العراق وسوريا سنة (١١٤٤ م ـ ٥٣٩ هـ)، وذلك بعد أن انضمّت حلب إليهم سنة (١١٤٣ م ـ ٥٣٢ هـ) ثم دمشق سنة (١١٥٤ م ـ ٥٤٩ هـ)[١]، فإذا هم جبهة واحدة تقوم في مواجهة الصليبيين، حتى أنه كلما كانت تحصل محاولة للتقدم من قبل الصليبيين كان المسلمون يتصدّون لها. . . فكانت هذه الفترة إيذاناً بوقف الهجوم الصليبي العام. . . ولكنها كانت فترة كرّ وفرّ وانتصارات وهزائم للجانبين؛ كهزيمة صلاح الدين في معركة الرملة ثم انتصاره عليهم في حطّين سنة (١١٨٧ م ـ ٥٨٢ هـ). .

ولم يستطع صلاح الدين إقتلاع الصليبيين لعوامل عديدة؛ فتجدد هجومهم وحاولوا غزو مصر في معركة: (دمياط) سنة (١٢١٨ م ـ ٦١٥ هـ) ثم في معركة: (المنصورة) سنة (١٢٥٠ م ـ ٦٤٧ هـ). . بدون أن يفلحوا بشيء، وبدون أن يفلح المسلمون في اقتلاعهم أيضاً. . . فحدثت مرحلة التوازن، بدون أن يستطيع أحد حسم الحرب كلٌّ لمصلحته، وكانت هذه الفترة هي فترة التفاعل العميق بين الموازنة

---

(١) (مدخل إلى تاريخ الحروب الصليبية) سهيل زكّار ص ١٠.

والصليبيين حيث استقرت جبهتهم الداخلية، ولكنّ يقظة المسلمين آنذاك كانت نذير خطر في الأفق واستنفذ الصليبيون طاقاتهم في حشد المزيد من الجيوش وشنّ المزيد من الحملات. . .

في نفس الوقت أخذت تظهر في الشرق هجمات المغول الوثنيين، فوجد فيهم لويس التاسع ملك فرنسا خير حليف؛ يضع المسلمين بين مطرقة المغول وسندان الصليبيين، وكان لويس التاسع قد ذاق بنفسه ذلّ الهزيمة والأسر على أيدي المسلمين في معركة (المنصورة)[١]. . فأرسل إلى منكوقا آن سنة (١٢٥٢ م ـ ٦٤٩ هـ) بعثه برئاسة الراهب (غيوم روبرك): فقوبلت بالترحيب في البلاط المغولي وعادت تحمل رسالة جوابيّة إلى لويس التاسع، يشير جوانفيل، الذي كتب سيرة الملك لويس التاسع، وأرّخ لحملته ضد مصر إلى أنه بينما كان الملك في قبرص ليكمل استعداداته لغزو مصر أرسل له (ملك التتار العظيم) رسلاً يحملون له رسائل ودية (توضح أنه على استعداد لمساعدته في غزو وتخليص بيت المقدس من أيدي المسلمين)، ولم تقتصر هذه الدعوة على مسيحيّ أوروبا فإن مسيحيّ غرب آسيا حاولوا هم أيضاً التقرّب إلى المغول فقام (هيثوم) ملك كيليكيا بالإسراع إلى قراقورم في السنة نفسها التي عاد فيها رسول لويس التاسع إلى أوروبا وألحّ على (منكوقا آن) بالقيام بحملة مشتركة على المسلمين[٢]. . .

وحتى ولو كان هدف المغول سحق الصليبيين بعد الفراغ من المسلمين بناءً على تحاليل تاريخيّة[٣]، إلا أنّ الذي يهمنا هو أنهم اكتسحوا البلاد الإسلامية فعلاً في سلسلة من المذابح والمجازر

---

(١) عبد الفتاح عبد المقصود (صليبية إلى الأبد) ص ١٥٢ ـ ١٥٣.
(٢) (الغزو المغولي) حسن الأمين ص ٧٩.
(٣) نفس المصدر ص ٨٠.

والمآسي أدخلوا فيها الرعب والهلع في نفوس المسلمين، فإذا بجيوشهم تجتاح إيران والعراق وسوريا، وتقف عند مدينة غزّة مرسلةً وفداً إلى مماليك مصر تدعوهم إلى تسليم مصر للمغول...

لقد انقلب الوضع في برّ الشام؛ فلم يعد فيه إلا الصليبيون في السواحل والمغول في الداخل، وظهر وكأنّ ما كان يصبو إليه الصليبيون قد تحقق؛ فسرعان ما سوف تسقط مصر ويكون قد تمّ القضاء على مركز الثقل الإسلامي آنذاك... إلا أن العزم الإسلامي في مصر استيقظ بصورة مذهلة.. وكان اللقاء التاريخي في معركة (عين جالوت) سنة (١٢٦٠ م ـ ٦٥٨ هـ) الذي انتهى بهزيمة المغول هزيمة ساحقة خرجوا على أثرها من سوريا والعراق، فطاردتهم جيوش المسلمين إلى ضفاف الفرات، وانهارت أحلام الصليبيين، وتوحّدت بلاد المسلمين حول أماكن الإحتلال الصليبي ثانية... فانتهت مرحلة التوازن وابتدأت مرحلة أخرى وهي:

المرحلة الثالثة من الحروب الصليبية التي انقلب فيها التوازن لمصلحة المسلمين وكانت نهايتها بإخراج آخر صليبي من بلاد المسلمين سنة (١٢٩٢ م ـ ٦٩٠ هـ).

انعكس الإنتصار الإسلامي بسرعة على الوضع في لبنان وفي مواجهة المراكز الصليبية؛ فبدأ المسلمون يهاجمون الصليبيين وكان الموارنة العقبة الرئيسية في طريقهم في لبنان، فقد اصطدموا مراراً بالمسلمين عندما كانوا يقتربون من طرابلس من أجل تحريرها[1]... وقد اضطر المسلمون إلى تأجيل موضوع الساحل اللبناني فانتقلوا إلى أنطاكية وتمّ تحريرها سنة (١٢٦٨ م ـ ٦٦٦ هـ) ولمّا لم يبق إلا بعض المدن الساحلية اللبنانية وذلك بسبب تعاون الموارنة مع القوّات

(١) محمد علي مكي (لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني) ص ٢٠٢.

الأجنبية، ونظراً للعلاقة بين الموارنة وصليبييّ طرابلس ومساعدتهم لهم فقد عمد المسلمون إلى تحرير المناطق المارونية المحيطة بطرابلس سنة (١٢٨٣ م ـ ٦٨١ هـ) من أجل فتح الطريق إلى هذه المدينة وتحريرها[1].

نتائج الحروب الصليبية بالنسبة إلى الموارنة:

(أولاً): استبدل الموارنة التحالف العسكري مع الروم بتحالف أقوى مع أوروبا، فالتحالف العسكري السابق كان يعاني من الإنقسام المذهبي بين أتباع الكنيسة الشرقية والموارنة أتباع روما، وأما التحالف الجديد، فقد جاء ليقوّي الربط الديني للموارنة بروما، فالجيوش كاثوليكية ومعظمها فرنسية، والبابا هو المحرّض والقائد الأكبر، فلم يتردد الموارنة في وضع أنفسهم في خدمة الغزاة ضد جيرانهم المسلمين[2].

(ثانياً): كانت الفترة التي بقي فيها الصليبيون في الشرق والتي قاربت المئتي عام كافية لتزويد الوجود الماروني بالطاقات البشرية السكانيّة؛ فكثير من الصليبيين الغزاة قد استوطن في لبنان وتحولوا إلى مذهب الموارنة لكونه تابعاً للبابا الكاثوليكي؛ هذه الطاقة البشرية وما ترتّب عليها من آثار ثقافية واجتماعية واقتصادية عميقة كان لها أبعد الأثر في تعزيز النفوذ الماروني في المستقبل وفي بناء الجسور المختلفة مع أوروبا مما كان له أثر كبير في ما سيجري بعد ذلك من التدخّل المباشر أو غير المباشر لأوروبا في لبنان.

(ثالثاً): لازم الحروب الصليبية تدفّق الإرساليات والمبشّرين

(١) حتي ـ لبنان في التاريخ ص ٣٩٧.
(٢) وليد فارس (التعددية في لبنان) ص ٦٧ ـ ٦٨.

النصارى من الكاثوليك[١] ولمّا كانت معظم الجيوش فرنسية وكانت فرنسا حامية الكثلكة في العالم فقد نشأت تلك (الصداقة الحميمة) بين الموارنة وفرنسا مذهبيّاً وثقافياً وتجارياً وخصوصاً في عهد لويس التاسع ملك فرنسا، وهذه العلاقة بقيت إلى ما بعد الحروب الصليبية واستمرت إلى عصرنا الحاضر.

* * *

(١) زين نور الدين زين (الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان) ص ٣٣.

الفصل الثالث

مرحلة الحكم المملوكي

جاءت هذه المرحلة بعد خروج الصليبيين من بلاد المسلمين وما لزم عليه من انقطاع العلاقة المباشرة واليومية بين الموارنة والصليبيين، وقد تخلّل هذه المرحلة حدثان بارزان كان لهما أبلغ الأثر في السياسة المارونية وهما توجيه الضربة القاضية للوجود الصليبي في الشرق بما فيه بقاياه في جزيرة قبرص وسقوط القسطنطينية الذي أدى إلى انهيار الإمبراطورية البيزنطية، فكان واضحاً في هذه المرحلة أن موازين القوى العامة قد انقلبت لمصلحة الدولتين الإسلاميتين آنذاك المملوكية والعثمانية، وقد انعكس ذلك سكوناً وهدوءاً في الفعل الماروني وفي مدى انسجامه مع الفعل الأوروبي المهزوم آنذاك ولكن عاملاً محلّياً طرأ كان له أثر كبير في الوضع الماروني في هذه المرحلة مما ساهم إلى حد كبير في الأحداث التي ستقع بعد عدة قرون من حرب أهلية بين الموارنة وجيرانهم المسلمين ومن تدخّل أجنبي وإنشاء لنظام المتصرّفيّة الذي كان المقدمة للبنان الحالي.

وهذا العامل هو تفريغ جبل لبنان من القوى الإسلامية وتكريسه

منطقة مارونية خالصة:

فإن سلاطين المسلمين عبر العصور وابتداء بالأمويين ومروراً بالعباسيين إلى الأيوبيين والزنكيين قد نقلوا العديد من القبائل العربية والإسلامية من الحجاز والعراق وإيران إلى برّ الشام (لبنان الحالي) وأسكنوها في مناطق محيطة بأماكن التواجد والسيطرة المارونية كصيدا وبيروت وجبيل وطرابلس وعرقة لتكون هذه القبائل سياجاً وقائياً يدفع عدوان الموارنة ويحدّ من سيطرتهم ويمنع الغزوات الرومية من إحداث رؤوس جسور لها على السواحل اللبنانية، وأول من قام بهذا العمل معاوية بن أبي سفيان الذي جاء حوالي ٦٦٣ م بجاليات من الفرس وأسكنها صيدا وبيروت وجبيل وطرابلس وعرقه وذلك بغية رد الغزوات التي قد تقوم بها أساطيل الروم[1]. وتبعه أبو جعفر المنصور سنة (١٤١) هجرية الذي أسكن منذر بن مالك وأخاه الأمير أرسلان وجماعة من عشيرتهما في وادي التيم ومنه تفرّقوا في جبل لبنان[2]..

وكانت قبائل من ربيعة قد نزحت إلى لبنان في بداية القرن الثالث للهجرة[3] ومن بني لخم مناذرة العراق قدم الأميران عون وعامر إلى لبنان لمقاومة الروم، كما قام الأيوبيون والزنكيون بنشر الكثير من القبائل العربية والكردية الإسلامية في البقاع وجبل عامل وجبل لبنان لمواجهة الغزو الصليبي... وهاجر الشهابيون من حوران إلى وادي التيم عام ١١٧١ م[4] وسرعان ما اشتبكوا مع الصليبيين فهزموهم وكان قد سبقهم المعنيون إلى الإستقرار في الشوف فواجها معاً الغزوات الصليبية..[5]

(١) اليعقوبي ص ٣٢٧.
(٢) خطط الشام ج ٦ ص ٧٢.
(٣) نفس المصدر.
(٤) تاريخ الأمراء الشهابيين ص ٣٠.
(٥) نفس المصدر ص ٢٥، ٢٩، ٤٩.

وكان قسم من هذه القبائل قد سكن كسروان وجبيل والعاقورة وكانوا من الشيعة[1] الذين نزلوا أولاً في السواحل إلا أنهم تراجعوا إلى جبال كسروان وجبيل بسبب الغزو الصليبي وبقوا هناك يمثّلون طاقة إسلامية مهمة في مواجهة التمدّد الصليبي أولاً والماروني فيما بعد إلى أن انتكس هذا الوجود المنيع للإسلام انتكاسة خطيرة على أيدي المماليك نتيجة للتعصّب المذهبي ولسيطرة وعّاظ السلاطين؛ فقد أفتى ابن تيميّة سنة (١٣٠٥) ميلادية بهدر دماء (الرافضة) في جبل لبنان، وكان من نتيجة ذلك أن شنّ المماليك أربع حملات على جبال كسروان كان آخرها الحملة الكبرى التي انتهت بتدمير قرى الشيعة ومزارعهم وكرومهم وتهجيرهم منها إلى البقاع وجبل عامل، وسمّيت هذه الحملة بـ: (فتوح كسروان)، ومن هنا أطلق هذا الاسم على نفس هذه المناطق وما زالت إلى اليوم في المصطلح الرسمي الماروني معروفة بـ: (فتوح كسروان).

وإثر هذه المعارك التي تخللها مذابح كثيرة وبتشجيع من العسافيين أخذ الموارنة ينتشرون في منطقة كسروان ويستوطنون فيها[2].. وبنحوٍ تدريجي استمر حتى مطلع العهد العثماني وبطريقة التوسع والتملك أخذت حركة النزوح الكثيف للموارنة إلى كسروان تؤتي ثمارها وخصوصاً بعد استعار الخلاف بين العسافيين والتنوخيين وبعد مرحلة من الراحة وانتشار الكنائس والمدارس عند الموارنة وبعد أن ركزت العلاقة مع روما وتأسست في روما مدرسة للموارنة... وبعد أن تلقى الشيعة في لبنان ضربةً لو لم يلجأوا إلى التقيه لتطويق آثارها وامتداداتها لكان

(١) معجم البلدان لياقوت الحموي ج ٢ ص ٣٢ و ٣٣.
(٢) محمد علي مكي (لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني) ص ٢٣٠.

يمكن لها أن تكون أشد ضرراً من ذلك بكثير... بعد ذلك كله وما ان أطل العثمانيون برأسهم وانحسرت السيطرة المملوكية المباشرة وابتعدت عاصمة الدولة المركزية آلاف الأميال حتى وجدنا أن الموارنة قد أصبحوا هم المشايخ والسادة الإقطاعيين في جبل لبنان بكامله من مرتفعاته الشمالية وحتى طريق بيروت دمشق ورغم المحاولات الشيعية للعودة إلى كسروان بعد ذلك في العقود التي تلت فإن تحقيقاً لوجود إسلامي متجدّد هناك لم يحصل بعد ذلك، وسنرى فيما بعد أن المعنيّين والشهابيّين كانوا ممن ساعد الموارنة ومنع أي عودة إسلامية شيعية إلى هذه المناطق...

وبعد هذه الضربة وفي القرون التي تلت استمر إخراج الشيعة من جبل لبنان، وكان آخر ذلك إخراج القبائل الحماديّة من جرود جبيل في عصر المعنيّين والشهابيّين.

لقد ساهم تفريغ جبل لبنان من العنصر الإسلامي إلى حدّ بعيد في تقوية الوجود الماروني سواء من ناحية إبعاد القوى المعادية له ومنع تأثيرها العسكري والسياسي بالتالي، أم من ناحية إتاحة الفرصة للموارنة في التملّك للأراضي الشاسعة والمساحات والجبال التي شكّلت العنصر التاريخي في نشوء الإقطاع الماروني وزيادة ثروة الكنيسة المارونية وتقويتها مما سيشكّل فيما بعد أهم عناصر السيطرة المارونية والتدخّل الأجنبي المباشر.

وكان مما ساعد على نشوء هذه السيطرة المارونية القوانين التي سنها الحكم المملوكي لمصلحتهم ونظام المقدميّة الذي كان نواة تنظيم العلاقة بين الموارنة وبين المماليك والذي شكّل إلى حدّ ما البداية الرسمية لبروز الإقطاع الماروني فيما بعد[1].

---

(١) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ٢١ ـ ٢٢.

الفصل الرابع

الحكم العثماني والإمتيازات الأجنبية

فقد كانت الإمتيازات الأجنبية الباب الذي نفذت منه الدول الأوروبية إلى لبنان وكرّست بواسطته المتصرفية أولاً والنظام اللبناني ثانياً... ولم يكن الهدف الأساس هو هذا الذي توصّلت إليه الدول الأوروبية من نظام الإمتيازات الذي جاء عقيب نظام الملل العثماني لقد كان هدف نظام الملل العثماني الذي وضعه السلطان محمد الثاني هو إعطاء الأقليّات الدينية غير الإسلامية نحو حريّة من ممارسة طقوسها الدينية وبعض الإستقلالية في ممارسة الخصوصيات المذهبية الدينية ولكن في ضمن سيطرة الدولة وقوانينها وبشكل متوازن[1]...

إلا أن معاهدة الإمتيازات الأجنبية التي أبرمها السلطان سليمان القانوني مع الملك الفرنسي: فرنسوا الأول سنة (١٥٣٥) ميلادية شكّلت النقلة النوعية التي استفادت منها الدول الأوروبية في القرون التي تلت

---

(١) (الإتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠) د. وجيه كوثراني ص ٣٩.

بحيث أصبحت منفذاً لهذه الدول من أجل تعميق هذه الخصوصيات المذهبية المحلية وخصوصاً عند الموارنة وتلقيحها بمفاهيم أوروبية انفصالية عن الدولة العثمانية ومعادية للإسلام، فأفرزت بعد ثلاثة قرون ونيف نظام المتصرفية، وبعده بقرن تقريباً النظام الماروني اللبناني[1].

استفادت فرنسا في البداية من هذه المعاهدة في الحصول على امتيازات في التجارة والملاحة والإقامة في الدولة العثمانية للرعايا الفرنسيين؛ فقد كانت المعاهدة أولاً تنصّ على حماية الجاليات الأجنبية وحريتها في العمل والتنقل والإقامة، بل وحتى حريتها في أن يكون لها كنائسها الخاصة ومدفنها الخاص ومحاكمها الخاصة[2]...

وكانت المعاهدة خاصة بالفرنسيين ثم مع الضعف المتزايد للدولة العثمانية أخذت بقية الدول الأوروبية تحصل على امتيازات مشابهة فأخذت تقوى وتتشكّل الجاليات المختلفة الإيطالية والإنكليزية.. وأصبحت هذه الجاليات (دولة ضمن دولة).

وبما أن الإرساليات الأجنبية والرهبان والمبشّرين كانوا من الأجانب فقد شملتهم هذه الحماية فأصبحوا أحراراً في العمل والنشاط لا يمنعهم مانع من التنقّل والحركة وتأسيس المدارس... والإتصال بالموارنة وتحريضهم وممارسة النشاط السياسي المعادي للإسلام وللدولة... وكان لا يطال هؤلاء لا سلطة ولا قانون ولا محاكم، حتى أن التاجر أو الراهب أو المواطن الأجنبي العادي كان يعدّ بيته أو يُعدّ هو نفسه قطعة من الدولة التي ينتمي هو إليها بحيث أن القانون كان يتوقف تنفيذه عند باب داره... بل كان يعدّ مداهمة بيته أو تفتيشه قانونياً نقضاً للمعاهدة وإساءة للدولة الحامية مما كان يستدعي أحياناً

(١) فيليب حتي (تاريخ سوريا) ج ٢ ص ٣١٨ ـ ٣٢٠.
(٢) د. هند فتّال (تاريخ المجتمع العربي) ص ٦٥.

نشوب مشكلة ديبلوماسية وتدخّل القناصل لدى الباب العالي[1].

وبما أن فرنسا كانت حامية الكثلكة في العالم وصديقة الموارنة في لبنان بالدرجة الأولى فقد استفادت فرنسا أيضاً وأيضاً من الضعف العثماني فجددت المعاهدة سنة (١٦٠٤) ميلادية، فاعترف السلطان العثماني لفرنسا فيها بالحق في حماية النصارى الكاثوليك من رعايا الدولة العثمانية ثم انسحبت حقوق الإمتيازات هذه على كل الطوائف المرتبطة بروما خصوصاً الأقليات المارونية...

فأخذت منذ ذلك الوقت تتعزّز العلاقات الثقافية والدينية والمذهبية والتجارية والسياسية بين فرنسا والموارنة... وبدأت تظهر ثمار هذه العلاقات على مختلف المستويات فقد أصبح الأوروبيون والموارنة مفضّلين على أبناء البلاد على مستوى القضاء والقانون؛ فلا يخضعون لما يخضع له أهل البلاد المسلمون، ولا يطالبون بشيء، ولا يمثلون أمام محكمة، ولا يقرّون بحق لمسلم عليهم في مال منقول أو غير منقول، وإذا رفعت الدعوى فإنها ستواجه بتعقيد كبير وشكليّات وتأويلات للقانون. فإن القنصل سوف يتدخّل ويشارك في تفسير القانون ويمنع القاضي المسلم العثماني من إصدار حكمه على الأجنبي أو الماروني لأن القنصلية هي التي تحاكمه فقط، وإذا كان المدّعي مسلماً فلا بد من حضور للقنصل وما يستتبع ذلك من تعقيدات... فإذا بالأجنبي والماروني أو النصراني مصان ومحترم ورابح دائماً[2]...

وعلى المستوى الإقتصادي لم يكن الأجانب والموارنة بحكم الحماية يدفعون من الضرائب شيئاً بل كانوا يعملون ويتاجرون ويستوردون ويصدّرون بدون أية ضريبة؛ حتى الضرائب غير المباشرة

(١) خالدي ـ فروخ (التبشير والإستعمار) ص ١٣٣ ـ ١٣٤.
(٢) د. هند فتّال (تاريخ المجتمع العربي) ص ٦٦.

كانت مقيّدة بقيود المعاهدة الأجنبية فلم يكن يدفع التاجر الأجنبي أو وكيله الماروني أكثر من ثمانية بالمئة من قيمة البضائع المستوردة. . . بينما كان التاجر المسلم يدفع الضرائب الباهظة للدولة مما أدى إلى تباين في الوضع الإقتصادي والتجاري مما يعني ضعفاً في ماليّة المسلمين يقابله غنىً وثروة متزايدة عند الأجانب والموارنة فأخذت شيئاً فشيئاً تقوى وتزداد القوة المالية المقارنة للسيطرة السياسية عند الموارنة[1] . . .

ونظراً إلى أن التجار والوكلاء كانوا جميعاً من الأجانب والموارنة مع ما لهم من الحماية القانونية والسياسية فقد تأسس تدريجياً كيان إقتصادي وسياسي ماروني إزداد معه النفوذ الفرنسي خصوصاً والأجنبي عموماً. . . فأخذت الدول الأجنبية تجد موطىء قدم لها تدريجياً في شواطئنا فأخذت تكثر حالات التدخّل العسكري المباشر وغير المباشر فإذا بحملة نابليون والإنزال العسكري الإنكليزي والإنزال الفرنسي. . . ورافق ذلك كله غزو ثقافي كاثوليكي بواسطة المرسلين الفرنسيسكان أولاً ثم الآباء اليسوعيين ثانياً فأخذت الكنيسة المارونية ترتبط بالدولة الفرنسية بواسطة الفاتيكان ارتباطاً عضوياً رغم تبنّي الدولة الفرنسية للعلمانية داخل فرنسا ورغم طرد أوروبا كلها حتى البابا للآباء اليسوعيين وتحريم العمل الكنيسي عليهم في أوروبا إلا أنهم أصبحوا في الشرق الإسلامي وخصوصاً في لبنان محميّين من قبل فرنسا والدول الأوروبية ليمارسوا هنا التبشير والغزو الثقافي ومحاولة تدمير الإسلام بعد ربط الموارنة بفرنسا[2].

وهكذا نجد إلى هنا: أن إشتغال الأمويين بالفتنة والتساهل مع

(١) د. وجيه كوثراني (مرجع سابق) ص ٤٢ و ٤٣.
(٢) هاني فارس (النزاعات الطائفية) ص ٤٦.

الوجود الماروني المعادي للدولة الإسلامية والمرتبط بأعدائها.

وأن التعصب المذهبي ضد المسلمين الشيعة عند المماليك والذي ساهم في تفريغ جبل لبنان وتحويله إلى منطقة مارونية صافية.

وأن الضعف في الدولة العثمانية وتساهلها مع التغلغل الأوروبي داخل الدولة في الوقت الذي كانت تمارس فيه الإستبداد وعدم التساهل مع مواطنيها من المسلمين . . .

كل ذلك قد أدى مع عوامل خارجية وداخلية أخرى إلى نشوء حالة معادية للإسلام وعميلة للأجنبي عشعشت وفرّخت في جبال لبنان الشمالية وجوداً مارونياً ما زالت آثاره إلى اليوم.

وفي حالة من القوة والتنظيم عند الإقطاع والكنيسة المارونيين مارس الموارنة شكل الحكم غير المباشر وابتدؤا في بناء البنية الفوقيّة للحكم مستفيدين من أمراء الأسرتين المعنيّة والشهابيّة الذين تسمّوا بأسماء إسلامية وكانوا في واقعهم موارنة[1] ومطيّة للموارنة وعامل فساد وإفساد وقهر للمسلمين وتسليط لأعدائهم عليهم.

* * *

(١) من محاضرة لبطرس ضو في ٨ شباط ١٩٧٧ م.

الفصل الخامس

مرحلة حكم الأسرتين المعنية والشهابية لجبل لبنان

يمثل تاريخ الحكم المعني والشهابي لجبل لبنان المرحلة الخطرة التي انتقل فيها الحكم فيه من الإمارة العربية الإسلامية التي تمثلت في حكم التنوخيين الذين حملوا عبء الدفاع عن المدخل الغربي للمشرق الإسلامي لقرون طويلة إلى تأسيس كيان طائفي ذي طابع مسيحي في أواسط ونهايات القرن التاسع عشر.

فقد تضعضعت السلطة العثمانية في بلاد الشام. وشهدت المناطق اللبنانية نشاطاً واسعاً للإرساليات الأجنبية وأخذ قناصل الدول الأوروبية يتدخلون بشكل فاعل ومؤثر في الشؤون الداخلية والخارجية.. لقد كانت هذه المرحلة مقدمة لمشروع الكنيسة المارونية الهادف لبناء كيان سياسي يسيطر عليه الموارنة. فقد برزت الإمارة الشهابية في مرحلة شهدت تدهوراً في مركز العثمانيين العسكري والسياسي في أوروبا فتراجعت الدولة العثمانية من موقع الهجوم إلى موقع الدفاع وقد أدّى هذا التردي العسكري في وضع العثمانيين إلى ضعف هيبة السلطة المركزية في الولايات فانعكست الصورة داخل

الإمارة الشهابية تقدماً للموارنة وتراجعاً للمسلمين كإنعكاس طبيعي لصورة موازين القوى في العالم.

فقد إتّسمت مرحلة الحكم المعني والشهابي للبنان بالخضوع التام للموارنة والكنيسة ومحاولة إخضاع جبل عامل للهيمنة المعنية أو الشهابية والمارونية بالتالي، فقد كانت العلاقات الشخصية والرسمية المتميزة مع الإقطاعيين الموارنة والكنيسة والتي تميزت بإعطائهم الإمتيازات والوظائف العليا وإقطاع البلاد لهم وضرب المسلمين في جبل لبنان تعزيزاً لسيطرتهم ووقف الأديرة على كنائسهم وإعطائها الأراضي الشاسعة وإسكانهم في مختلف أنحاء لبنان وجعلهم وسائط بين الإمارة وبين أوروبا والفاتيكان وتعيينهم الوزراء والمدبّرين؛ كان كل ذلك ذا دلالة صريحة وواضحة على خضوع الإمارة المعنية أو الشهابية للموارنة... فشكل الموارنة القاعدة الأساسية التي اعتمد عليها المعنيون والشهابيون.

بينما كانت العلاقة الحربية الدموية بين هاتين الإمارتين وبين جبل عامل ذات دلالة صريحة أيضاً على محاولة الإخضاع المتعددة الأسباب والوجوه.

أما فخر الدين الثاني فقد تربى عند عائلة مارونية ولذلك وبعد أن أصبح أميراً جعل سركيس الخازن الماروني مدبّراً ومنحه كسروان وأعفاه من الضرائب، وقد استمر أولاد الخازن بتدبير أعمال الإمارة حتى في عهد أولاد فخر الدين، حتى أن أبا نوفل الخازن حاز على إعجاب فرنسا فجعلته قنصلاً لها في بيروت[1]، وقد ازدهر وضع النصارى بشكل عام والموارنة بالخصوص[2] في أيام فخر الدين فازداد عدد الكنائس وكان

---

(١) كمال الصليبي (تاريخ لبنان الحديث ص ٤٢).
(٢) الدويهي تاريخ الطائفة المارونية ص ٢٠٥.

أكثر عسكره ومدبّريه وخدمه من الموارنة فقد كان إقبال المسيحيين على القتال في صفوفه كبيراً إلى حد جعل بعض المؤرخين يعزّون أسباب انتصاره في المعارك وتوسّعه في الأقاليم المجاورة إليهم. قال ماجري: لقد وسّع فخر الدين مملكته كثيراً بمؤازرة الموارنة لأن عشرين ألفاً من رجالهم يحاربون في صفوفه وأغلب قواده منهم[1] بل أن اليهود كانوا في عهده أكثر جاهاً وأكبر ثروةً من المسيحيين[2] الذين وهبهم دير الناصرة وعكا وصيدا[3].

واندمجت في عهده كسروان وجبيل والبترون بإمارة جبل لبنان التابعة له، وكان الشيعة قد أخذوا يتكاثرون فيها من جديد وذلك بانتشار العشائر الحماديّة فيها، فعيّن آل الخازن لإدارة هذه المناطق وسلّمها لهم كإقطاعات وساعدهم على إعادة إجلاء الشيعة[4] عنها من جديد وجعلها مارونية خالصة[5].

كما ساعد الموارنة على الإنتشار والسكن في مختلف مناطق لبنان فأعطاهم أراضي ومناطق من بشري والجبال الشمالية والبقاع وجبل عامل والشوف والمتن.

والمعروف عنه في كتب المستشرقين والموارنة (وإن أخفت ذلك كتب وزارة التربية اللبنانية) أنّه كان مسلماً درزياً في الظاهر ونصرانياً مارونياً في السر، فقد نقلوا أنه قبل موته رسم إشارة الصليب ووجدوا

---

(١) قرألي فخر الدين وتوسكانة ج ٢ ص ٧٠.
(٢) قرألي فخر الدين وتوسكانة ج ٢ ص ٣٠.
(٣) الخوري جرجس زغيب (عودة النصارى إلى جرود كسروان) ص ٣٩ ـ ٥٠.
(٤) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ١٧٠.
(٥) أنيس صايع (لبنان الطائفي) ص ٥٥ ـ ٧٧.

على جثته صليباً صغيراً من الذهب كان يلبسه على اللحم، وقد كانت صلة الوصل بينه وبين البابا البطريرك الماروني يوحنّا مخلوف[1].

هذه النقاط المختصرة جداً من عهد فخر الدين بالإضافة إلى معاهدة توسكانة تحدد معالم علاقة هذا الأمير بالنصارى والأوروبيين.

فقد ابتدأت علاقة فخر الدين بالبابا سنة (١٦٠٥ م ـ ١٠٠٦ هـ) الذي وصله بأمير توسكانة فعقد معه معاهدة توسكانة التي شرعت بعدها إمدادات الأسلحة والمعدات ترد على فخر الدين، وقد نصّت المعاهدة على أن يحض البابا الموارنة على دعم فخر الدين في حروبه ضد المسلمين وضد الدولة العثمانية وتلبية أوامره، وعلى أن تقدّم توسكانة له الخبراء في صناعة السلاح والمدافع والمعدات الحربية وعلى أن تضع سفناً تحت تصرفه[2]...

إن الدارس المتتبّع لسيرة فخر الدين يستطيع أن يرى بوضوح النقاط التالية:

(أولاً): إنه وفّر عنصر القوة الإقتصادية والمالية للإقطاع الماروني من خلال إقطاعه مناطق شاسعة في جبل لبنان بعد تفريغها لهم من الشيعة وبالتالي تمليكهم قوة القرار السياسي.

(ثانياً): تكريس التسلّط السياسي للموارنة من خلال جعلهم المدبّرين والقادة للإمارة.

(ثالثاً): توفير عنصر القوة المالي للكنيسة بتمليكها الأديرة ومنحها الأراضي حتى أصبحت الكنيسة في آخر العهد الشهابي تملك ربع سطح جبل لبنان.

(١) الخوري جرجس زغيب (عودة النصارى إلى جرود كسروان).
(٢) لحد خاطر (لبنان والفاتيكان) ص ١٨٩ ـ ١٩١.

(رابعاً): إختراق التجمّعات الإسلامية في مختلف المناطق اللبنانية وزرع وجودات مارونية في أوساطهم من أجل تقوية التملُّك الماروني للأرض وإضعاف الكثافة السكانيّة الإسلامية ومنعها من التأثير العكسي.

(خامساً): الإستعانة والتحالف مع القوى الأجنبية المعادية للإسلام ضد الإسلام والمسلمين[1]، والتظاهر بالإسلام وكتم الكفر.

(سادساً): بناء الأديرة وتشجيع النشاط التبشيري في قرى المسلمين في جبل لبنان مما أدى بالإضافة إلى زرع الوجودات المارونية بين هذه القرى إلى ارتداد قرابة مئة عائلة عن الإسلام.

كل ذلك أدى إلى تعزيز عناصر القوة والسيطرة والنفوذ عند الموارنة إلى حد كبير..

في نفس الوقت حاول فخر الدين إلتزام جبل عامل من الباب العالي رغماً عن والي دمشق الذي كان قد لزّمه للحرافشة حلفاءه، فنجح فخر الدين في إلتزام جبل عامل وكان تابعاً لسنجقيّة صفد، ولكنّ الجبل لم يخضع له خضوعاً تاماً[2]... وكان في حالة تمرّد دائم عليه وعلى الولاة العثمانيين... وقد بلغ الصدام ذروته مع خلفاء فخر الدين في معارك عديدة سنأتي على ذكرها... عند التعرّض لعهدي: ملحم وأحمد.

وأما عهد الأميرين: ملحم وأحمد ابن ملحم:

فقد كان مطلعه وساطة قام بها بطريرك الموارنة لدى البابا وفرنسا حتى يتدخّلا لدى الدولة العثمانية كي تعترف بملحم أميراً على جبل لبنان[3]... ولقد كانت بداية عهده إشارة واضحة لمدى خضوعه

(١) تاريخ لبنان الحديث ص ٣١ (كمال الصليبي).
(٢) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل) ص ١١١.
(٣) لحد خاطر (لبنان والفاتيكان) ص ٦٧.

للموارنة فقد تميّز عهده بصراعات دموية مع الشيعة حيث هاجم قراهم المتبقية في جبيل وكسروان فأحرقها وشتّت أهلها وغدر بقرية أنصار العاملية حيث دخلها مسالماً ثم نفّذ فيها مذبحة مريعة ذهب ضحيّتها قرابة الألف من أهالي البلدة سنة (١٦٣٨ م ـ ١٠٤٨ هـ) وكانت الحرب سجالاً بينه وبين العامليين؛ فوقعت معارك بينه وبينهم كمعركة عيناتا سنة (١٦٥٨ م ـ ١٠٦٨ هـ)، ومعركة النبطية سنة (١٦٦٦ م ـ ١٠٧٦ هـ)، ومعركة وادي الكفور سنة (١٦٦٧ م ـ ١٠٧٧ هـ)[١]. . .

أما الشهابيون الذين دانوا بالنصرانية[٢] على مذهب الموارنة ففي عهدهم أكمل الموارنة سيطرتهم على كسروان واستقروا في المناطق الإسلامية في الجنوب مما أدى إلى أن تصبح الطائفة المارونية من أوسع الطوائف انتشاراً في البلاد[٣]؛ فأصبحوا قوة لا يُستهان بها، وقد ساهمت عوامل عديدة في ذلك خلال العهد الشهابي:

منها: تنصير الشهابيين والقيادات السياسية واتخاذهم الموارنة كبار الموظفين والقادة[٤].

ومنها: إرتباط الموارنة بكنيسة روما وبالدول الأوروبية في نفس الوقت الذي تنصّرت فيه الإمارة الشهابية على مذهب الموارنة فحصل عند الإمارة الشهابية خضوع دائم لهم بسبب الحاجة إلى وساطتهم الدائمة من أجل كسب تأييد روما وأوروبا، فهذا التأييد لم يكن ليتمّ إلا بواسطة الموارنة. ذلك أن صلة الموارنة بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية

(١) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل).
(٢) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ٤٠ ـ ٤١.
(٣) كمال صليبي (الموارنة صورة تاريخية) ص ٣٣ ـ ٣٤.
(٤) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ٤٢.

زوّدت الموارنة بتأييد سياسي أوروبي لم يعرفه غيرهم آنذاك.

ومنها: نزوح الكثير من الكاثوليك السوريين إلى لبنان مما قوى الوجود الماروني فيه[١].

ومنها: التأييد السياسي الأوروبي وخصوصاً الفرنسي القوي للموارنة مما جعلهم بمثابة جالية فرنسية داخل الدولة العثمانية.

ومنها: تكاثر البعثات الإرسالية والرهبانية والتبشيرية في لبنان؛ فما أن أطل القرن الثامن عشر الميلادي حتى نشط عدد من الإرساليات في لبنان من فرنسيسكان ولعازاريين وكرمليّين ويسوعيين وكانوا جميعاً مقرّبين لدى الشهابيين فتعززت المصالح الكاثوليكية بما فيها المارونية على وجه خاص[٢]. وكانوا قد تزايدوا في أيام فخر الدين حتى أصبحوا مسموعي الكلمة في الشؤون اللبنانية.

وخلال العصر الشهابي اشتدّ الصراع بين الأمراء الشهابيين وحلفائهم الموارنة من جهة، والعامليين من جهة أخرى، وقد كان لهذا الصراع الدائم أسباب وظروف عديدة؛ فأحياناً قد يكون بسبب إلتزام المعنيين أو الشهابيين لجبل عامل وما يلزم عليه من مظالم وسرقات وتعدّيات كان يأباها الشيعة باستمرار؛ فيرفضون دفع الأموال لهؤلاء الأمراء، فتتحرّك الجيوش التي كان يساهم الموارنة بجزء مهم منها وبما أنّ رفض دفع الأموال كانت تعتبره الدولة العثمانية بواسطة ولاتها تمرّداً على ولاتها وقوانينها في التلزيم والإلتزام فغالباً ما كانت تنشأ تحالفات بين الولاة العثمانيين وبين الأمراء الشهابيين ضد الجبل، وكان أهل جبل عامل يخوضون حينذاك أشرس المعارك دفاعاً عن كرامتهم، وأحياناً

(١) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ٤٣.
(٢) الخوري بطرس غالب (فرنسا صديقة ومحامية) وكمال الصليبي (تاريخ لبنان الحديث ص ٤٣).

كانت المعارك تنشب إذا اختار العامليّون التحالف مع أحد الأطراف المحلية وكان الشهابيون متحالفين مع الطرف الآخر كما حصل عندما حصل التحالف التاريخي بين جبل عامل والشيخ ظاهر العمر، فكان أن اشتدّ الصراع بين العامليين والأمراء الشهابيين فوقعت معارك عديدة بينهما كان النصر فيها دائماً حليف العامليين كمعركة مرجعيون (١٧٤٤ م ـ ١١٥٨ هـ) ومعركة دير قانون (١٧٥٠ م ـ ١١٦٤ هـ) ومعركة كفر رمان ـ النبطيّة مع الأمير يوسف (١٧٧١ م ـ ١١٨٥ هـ) ومعركة الغازيّة حارة صيدا مع الأمير يوسف أيضاً (١٧٧٢ م ـ ١١٨٦ هـ)، وكان العثمانيون يشاركون في هذه المعارك إلى جانب الموارنة والأمير يوسف وبأعداد كثيفة، ولقد كانت النسبة غالباً غير متكافئة حتى أنه في معركة النبطية كفر رمان قيل إن النسبة إلى الشيعة كانت عشرة إلى واحد ومع ذلك كانت الغلبة للمدافعين الشيعة[١].

أما الأمير بشير الشهابي الثاني فقد لمع في عهده نجم الكنيسة المارونية التي وقفت إلى جانبه ودعمته بكل قوة طوال نصف قرن، وقد برز هذا التحالف خلال مرحلتين من أهم مراحل الجبل في خمسين سنة وهما: مرحلة الحملة الفرنسية ومرحلة الحكم المصري... وقد كان لسحقه للشيخ بشير جنبلاط الأثر الكبير في تسديد ضربة قاضية إلى مكانة الدروز كطائفة فكان بضربته تلك يصفّي آخر قيادة درزية معادية للسيطرة المارونية في جبل لبنان[٢]. فقد خلا الجو حينئذٍ من أية معارضة قوية داخل الدروز للسيطرة المارونية بواسطة بشير الثاني فلم يبق أمام الكنيسة سوى تصفية منافسيها هي من الإقطاع الماروني لتصبح هي وبشير الثاني الحاكم الوحيد لجبل لبنان.

(١) انظر: محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل).
(٢) كمال الصليبي ص ٥٨.

ومن جهته شجّع الأمير بشير الفلاحين الموارنة على الإنتقال إلى وسط لبنان فساعدهم على احتلال مناطق جديدة كما ساعدهم على شراء أراضي المسلمين والإستيلاء عليها من قبل النصارى الأغنياء والكنيسة المارونية، وخصوصاً نصارى دير القمر.

الحملة الفرنسية والتحالف بين بشير والموارنة:

بعد عشر سنوات من اشتعال الثورة الفرنسية وبعد أن كان رجالات الثورة الفرنسية يقطعون رؤوس الأساقفة على المقصلة ويحرّمون اجتماعات المصلّين في فرنسا ويمارسون أسوأ حالات الزندقة والعلمانية... أخذوا يعدّون لحملة جديدة على بلاد المسلمين قاصدين مصر بالدرجة الأولى لقطع طريق بريطانيا إلى الهند كجزء من الصراع الإستعماري معها وفلسطين ولبنان بالدرجة الثانية من أجل فرض الدين المسيحي وتحرير الأراضي المقدّسة من أيدي المسلمين... فكانوا علمانيين زنادقة داخل فرنسا، ونصارى متعصّبين ضدّ المسلمين خارجها.

وكان قائد هذه الحملة السفّاح نابليون بونابرت الذي رافق معه في الحملة عدداً من المستشرقين، ورافقه طلاّب المعهد الماروني في الفاتيكان وهم أهل جبل لبنان لمعرفتهم بلغة البلاد وتقاليدها بالإضافة إلى أربعين ألف جندي فرنسي[١].

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر سنة (١٧٩٨ م ـ ١٢١٣ هـ) وكانت مصالح فرنسا قد قويت في مصر وغيرها بسبب معاهدة الإمتيازات الأجنبية وأصبح لها امتيازات قضائية وسياسية واقتصادية واسعة وتقدّمت إلى فلسطين إلى أن حاصرت عكا فتوقّفت عند أسوارها

(١) هند فتّال (تاريخ المجتمع العربي) ص ٧٥.

بعد ارتكاب المجازر في غزّة والعريش ويافا[١].

وكان اقتراب الحملة الفرنسية ووصولها إلى المنطقة قد عزّز التوتّر بين المسلمين والموارنة الذين تأهّبوا للقتال معتبرين أنفسهم 'أصدقاء فرنسا الحميمين؛ فيما داخلت المسلمين خشية شديدة، بينما كان الموارنة يزوّدون الجيش الفرنسي بالمواد الغذائية، ولقد تدخل الدروز وحاولوا منع الموارنة من تزويد الفرنسيين بالمؤن[٢] كما أنهم اجتمعوا في مقام السيد عبد الله التنوخي في عبيه وقرّ رأيهم على (مقاومة الفرنسيين والأمير[٣] ولعلهم لمسوا من الأمير بشير ميلاً للتعاون مع الفرنسيين خصوصاً أنه تلكّأ في الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية في الوقت الذي كان موقف الموارنة فيه هو الولاء للفرنسيين حتى أن البطريرك الماروني يوسف التيّان كلف الشيخ يوسف حبيش بأن يجمع المتطوعين لنجدة الجيش الفرنسي [٤]، وعرض على نابليون تأييده أثناء حصار عكا وبادر إلى إرسال المؤن والخمور، ومع ذلك أخذ بشير الثاني يتبادل الهدايا والرسائل مع نابليون؛ وقد تلقّى منه سيفاً[٥]. ولكنه لم يكن مستعداً للإنسجام مع بطريرك الموارنة يوسف التيان فقد كان هذا الموقف تحدّياً للسلطة العثمانية ومتناقضاً مع موقف أعيان الدروز التقليدي المؤيد للحكم الإسلامي في بلاد الشام والمعارض لمساعدة الفرنسيين[٦] وخصوصاً الشيخ بشير جنبلاط الحليف الأساسي لبشير الثاني ولقد كان تفاهم بشير الثاني وبشير جنبلاط الحاجز الأخير في وجه تقدّم الكنيسة المارونية لإعطاء الحكم الشهابي الطابع الماروني

(١) محمد كردعلي (خطط الشام) ج ٣ ص ١٧.
(٢) مذكرات سدني سميث ص ١٨٤.
(٣) الشدباق، ج ٢ ص ١٨٤.
(٤) بطرس صفير، الأمير بشير الشهابي ص ٤٤.
(٥) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ٥١.
(٦) الشدياق، أخبار الأعيان ج ٢ ص ٣٦٩.

المنشود. ولهذا فإن إنجاز تلك الخطوة تأخر حتى وقع الخلاف بين البشيرين، هذا الخلاف الذي ظهرت أولى ملامحه حينما بنى بشير جنبلاط جامع المختارة[١] فاغتاظ بشير الثاني لذلك كثيراً كاشفاً عن حقده وعن دوره الماروني في تصفية أي أثر إسلامي في جبل لبنان فما أن سحق بشير جنبلاط حتى بادر إلى هدم الجامع الذي بناه، وإن قرار البطريرك الماروني يومذاك يوسف حبيش حشد أكبر قدر من الدعم الماروني سواء من الإقطاعيين الموارنة أم من عامة الموارنة للقتال إلى جانب بشير الثاني في المعركة الحاسمة ضد الشيخ بشير جنبلاط يظهر مدى تصميم الكنيسة لتحقيق هدفها بتوجيه الضربة لآخر موقع قوي درزي مرتبط بالداخل الإسلامي حتى تبقى هي القوة الوحيدة بعد أن قضى على تفوق الدروز السياسي والإقتصادي[٢] في جبل لبنان وفتح الطريق واسعاً أمام السيطرة المارونية وبالتالي أمام التدخلات الأجنبية التي مزقت البلاد وكانت مقدمة نظام المتصرفية في الكيان الماروني فيما بعد[٣].

هزمت الحملة الفرنسيّة أمام أسوار عكا بعدما خسرت كثيراً من الجنود والقادة وفتك الطاعون بأفرادها وتسرّبت إلى نابليون أخبار من فرنسا عن حصول حالة غير مؤاتية له هناك فعاد مسرعاً إلى فرنسا[٤]، وانتهت بذلك حملة لو قدّر لها أن تنتصر لكانت وبالاً على المسلمين في لبنان وفلسطين ولكنها تحطّمت أمام صلابة أسوار عكا وتحطمت معها آمال الموارنة بوصول جيوش فرنسية صليبية جديدة تجدّد الأحلام والآمال بإقامة الوطن الماروني.

* * *

(١) الشدياق (أخبار الأعيان) ص ١٣٩.
(٢) مذكرات رستم باز، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.
(٣) أبو شقراء، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية ص ١٣.
(٤) محمد كردعلي (خطط الشام) ج ٣ ص ١٣ ـ ١٥.

الفصل السادس

الغزو المصري والحرب الأهلية الأولى

أدّت سياسة الأمراء الشهابيين والمعنيّين إلى تثبيت الموارنة وتعزيز مكانتهم الإجتماعية والسياسية والسكانية، وإلى سيطرتهم على معظم جبل لبنان وقسم من بيروت وصيدا والبقاع وجبل عامل... وقد انعكس هذا التثبيت إلى قوة إقتصادية ومادية ومعنوية للإقطاع الماروني وللكنيسة أيضاً، فالإقطاعيون الموارنة سيطروا سيطرة شبه مطلقة على أجزاء كاملة من الجبل وطبّعوا العلاقات الإجتماعية والسياسية بطباعهم حتى أنهم كانوا يؤثّرون في السياسة العامة للإمارة المعنية والشهابية، بل أنّ قوّتهم الإقتصادية والسياسية طغت على نفس الكنيسة المارونية فكان الإقطاعيون يؤثّرون في نفس انتخاب البطريرك وكان لهم سيطرة تامة تقريباً على تعيين الأساقفة والمطارنة... وفي النهاية شكلوا هيئة انتخابية لتختار البطريرك. فقد كان نفوذ آل الخازن خلال هذه الفترة واضحاً في انتخاب البطريرك وتشير بعض المصادر إلى أن ذلك النفوذ كان يتيح لهم انتخاب ثلاثة مطارنة وعدداً من الأساقفة في أبرشيات حلب ودمشق وبعلبك[1].

---

(١) راجع يوسف خطار غانم، برنامج أخوية القديس مارون (بيروت ١٩٠٣) ص٢٠٣.

وفي المقابل أصبح للكنيسة قوة إقتصادية هائلة، فما أن جاء القرن التاسع عشر الميلادي حتى صارت الكنيسة وبرعاية بشير الثاني وعن طريق رهبانيّتها أكبر مالك في لبنان حتى أن ممتلكات الرهبانيات قدّرت بربع السطح الكامل (الثروة الكاملة) لجبل لبنان، وبالإضافة إلى القدرة التنظيمية الداخلية لرجال الكنيسة التي تمثّلت بالإنضباط التسلسلي أصبحت الكنيسة من أكبر المنظّمات الدينية السياسية المالية في جبل لبنان وأكثرها تنظيماً وثراءً...

ومع هذه القوة التنظيمية والمالية لم تعد ترضى الكنيسة بالبقاء في مرتبة ثانويّة بعد الإقطاعيين في القيادة السياسية للموارنة فأخذت تظهر استقلالاً تنظيمياً وسياسياً عن الإقطاعيين وعزمت على أن تكون الممثّل الشرعي والقائد الوحيد للموارنة...

وقد ساعد الشهابيون الكنيسة على اتّباع طريق السيطرة على القرار الماروني وأخذ بشير الثاني يتعامل مباشرة مع البطريرك وعزّز مكانته السياسية فجعل في النهاية حق فضّ المنازعات بين الموارنة للبطريرك لا للإقطاعيين..

هذه الحالة من سيطرة الكنيسة كانت من العوامل التي أدت إلى تفجير الحرب الأهلية الأولى، وقد ظهر للفرنسيين ولحليفهم محمد علي باشا وولده إبراهيم باشا وللأمير بشير الشهابي الثاني أنّ الكنيسة هي القوة الصالحة أكثر لتوفير الدعم الأكبر لهم.

فما أن استقل محمد علي بمصر ووجّه ولده إبراهيم لقتال الدولة العثمانية مستغلاً ضعفها بسبب هزيمتها أمام الروس، فاكتسح إبراهيم سوريا ولبنان وعبر جبال الأناضول ملحقاً بالجيوش العثمانية الهزيمة تلو الهزيمة حتى وجد في لبنان حاكماً وكنيسة هما بشير الثاني والبطريرك

ينتظران على أحرّ من الجمر مجيء قوة تهزم الدولة العثمانية، فكيف إذا كانت هذه القوة هي دولة محمد علي باشا الذي تحالف مع الفرنسيين الذين أمدّوه بالخبراء العسكريين والإداريين الإختصاصيين لتأسيس دولته على النمط الغربي وكانوا ينظرون إليه وكأنه خليفة نابليون الروحي في مصر [١].

اعتبر بشير الثاني والموارنة وسائر النصارى إبراهيم باشا صديقاً وحليفاً لهم:

أولاً: لكونه في حالة حرب مع الدولة العثمانية،

وثانياً: لأنه متحالف مع فرنسا أم الكثلكة في العالم،

وثالثاً: لأنه بمجرّد احتلاله للبنان سيقلب موازين القوى المحلية لمصلحة الموارنة. ولذلك ما إن اقترب إبراهيم باشا من عكا حتى وقع الخصام بين الموارنة والدروز ونشب القتال بين الفريقين وانضم بعض مشايخ الدروز للعثمانيين ضد محمد علي باشا[٢].

ولذلك أيضاً ما إن تمّت سيطرة إبراهيم باشا على لبنان حتى تأسس حلف قوي بين بشير الثاني والبطريرك تجسّد في الدعم القوي الذي قدمته الكنيسة لبشير رجالاً وعتاداً في المعارك التي خاضها بشير ضدّ جبل عامل وضدّ حوران وضدّ وادي التيم حتى أن قوات بشير الثاني التي قاتلت الثوار في وادي التيم كانت مارونية صرفة.

لقد انعكس الإنتصار الساحق لإبراهيم باشا حليف فرنسا على الدولة العثمانية على الساحة الداخلية اللبنانية تقدماً مارونياً، ذلك أن الضغط العسكري المصري على الدروز أعطى الكنيسة المارونية الفرصة لتعزيز سيطرتها ونفوذها السياسي بين الموارنة حتى في المناطق الدرزية، فأخذوا مع بشير ينكّلون بالمسلمين في جبل عامل حيث ساق

(١) تاريخ لبنان الحديث (كمال الصليبي ص ٦٤).
(٢) تاريخ لبنان الحديث (كمال الصليبي ص ٥٩).

بشير إلى السجون زهاء الألف رجل، وحقّر العلماء، وخرّب البلاد، وقام مع الكنيسة بتسليح نصارى جبل عامل للفتك بجيرانهم المسلمين، واستخدم فرق المتطوّعين الموارنة لمواجهة عصيان المسلمين لإبراهيم باشا في حوران ونابلس ولبنان الشرقي[1]، كما أنّ بشيراً وبأمرٍ من محمد علي نقل السلاح الذي صادره من الدروز إلى النصارى مما أظهر التحالف بأجلى صوره[2] فكادت هذه السياسة لو استمرت عشرين سنة أخرى أن تخلي الجبل من أي وجود درزي وأن تحوّله إلى ماروني خالص كما كتب مبعوث فرنسي إلى لبنان يومذاك[3].

إذن؛ إنعكست صورة الخلل في موازين القوى بين (فرنسا ومحمد علي) من جهة، وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى على الساحة اللبنانية هجوماً مارونياً لم يتوقّف إلا بعد رحيل قوات محمد علي من لبنان... هذا الرحيل الذي سمح للعامليين بالتقاط أنفاسهم فهزموا التحالف الماروني الشهابي في معركة القعقعيّة. وانضمت جموعهم إلى الجيوش العثمانية ضد التحالف المصري ـ الشهابي الماروني.

لقد أثبت الغزو المصري أنّ الكنيسة هي الجسم التنظيمي السياسي الديني المناسب لكي تكون مقاليد الأمور بيده في لبنان مقابل الزعامات الإقطاعية المارونية الذي ظهر لها خلال حملة إبراهيم دور ثانوي بالنسبة لدور البطريرك.

لقد مثّلت مرحلة الإحتلال المصري تجربة عميقة للكنيسة المارونية فرأت أنه من أجل الوصول إلى أهدافها في إقامة الكيان

(١) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل).
(٢) الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا ج ٣ ـ ٤ ص ٢٣١ وهذا الكلام مقتبس من كتاب مذكرات تاريخية للخوري قسطنطين الباشا ص ١٥٠-١٥١
(٣) عن نجلاء ابو عز الدين ـ الدروز ص ٢٩٩ ـ ٣٠١.

الماروني المستقل لا بد من حلّ القضايا التالية:

(أولاً): عدم كفاية الموازين المحلية والقوى المحلية في تحقيق فرض أمر ماروني واقع على الدولة العثمانية، فلا بد من خلق الظروف المؤاتية لتدخّل أوروبي في لبنان.

(ثانياً): ظهر عدم كفاية التوازن بين الكنيسة والإقطاع الماروني وأنّ المساواة في القرار السياسي قد تلحق الضرر الكبير بوحدة القيادة والقرار الماروني، فلا بدّ إذن من تصفية المنافسة الإقطاعية المارونية للبطريرك وحصر تبعية جميع الموارنة قاطبة بالكنيسة، وذلك بعد ما تبيّن خلال الإستفادة من الوجود العسكري المصري أن حشّد طاقات الموارنة بواسطة الإرتباط الكنيسي الطائفي أفضل وأجدى وأقوى بكثير من حشدها بواسطة الزعامات الإقطاعية المتفرّقة.

أمام هذه الصورة دخلت الكنيسة المارونية مرحلة الحرب الأهلية اللبنانية الأولى التي امتدت عبر جولات متفرقة طوال عشرين عاماً من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠ فما أن انسحبت جيوش إبراهيم باشا واستسلام حليفه بشير الذي نفي إلى مالطة وعيّن بشير الثالث مكانه حتى دخلت البلاد في فوضى ومجازر إستمرّت عشرين سنة؛ أظهرت فيها الكنيسة المارونية كامل قدراتها وخاضت معارك عديدة على جبهات عديدة كان آخرها إنهاء الزعامة السياسية للإقطاعيين الموارنة.

كان بشير الثالث ضعيف الشخصية؛ فأصرّ البطريرك على بقائه مستفيداً من ضعفه لاستمرار حالة الفوضى فوقعت الفتنة الأهلية الأولى التي كانت بتحريض من البطريرك الذي أصدر منشوراً وقّعه هو وبعض وجهاء الموارنة ووزّعه على النصارى داعياً إلى القتال[1]... وقد انتهت

(١) كمال الصليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ٨١.

المرحلة الأولى من الحرب الأهلية الأولى بإقالة بشير الثالث وتعيين الدولة العثمانية مكانه عمر باشا النمساوي؛ الذي رغم تقرّبه الشديد من الموارنة واسترضائه لهم لم يفلح في ترطيب أجوائهم بل إننا نجد أنّ القنصليات الأجنبية في عهده قد زادت من تدخّلها لحماية الموارنة والكاثوليك، ونجد القنصلية الروسية تتبنى قضية الروم الأرثوذكس، ونجد الفلاحين الموارنة الذين استولوا على أراضي المسلمين وممتلكاتهم خلال الجولة الأولى يرفضون إعادتها إلى أصحابها بتحريض من البطريرك، ونجد أن المرسلين الكاثوليكيين ينتشرون في القرى ويحرّضون النصارى على قتال المسلمين، ونجد فرنسا ترسل السلاح إلى الموارنة... فلم تجد سياسة عمر باشا النمساوي في التهدئة؛ لقد أدركت الكنيسة أن الإستمرار في الحرب الأهلية سيؤمّن لها التدخّل الأجنبي[١].

وفعلاً، ظهر الأسطول الفرنسي أمام سواحل بيروت لتوكيد الحماية العسكرية للموارنة فكانت ردّة فعل النمسا أن اقترحت تشكيل نظام القائمقاميّتين...

تولى حيدر أبي اللمع شؤون قمائمقامية الشمال المارونية وكان قد رشّحه البطريرك واشتهر بخضوعه له، وكان يعرف عنه اقتناعه بأن فرنسا ستحتلّ لبنان يوماً ما.

إلا أن وجود قائمقامية درزية ثانية جنوبي الجبل لم يرضِ طموح الكنيسة، ومعارضة بعض الإقطاعيين الموارنة الكبار كآل الخازن لتعيين حيدر أبي اللمع كان إشارة إلى أنّ الكنيسة ما زالت غير محكمة السيطرة على القرار الماروني... ولم يكن نظام القائمقاميتين كافياً بنظر البطريرك لتحقيق التدخّل المباشر؛ لذلك كان لا بد من إشعال الجولة

(١) كمال الصليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ١٠٥.

الثانية للحرب الأهلية.

فابتدأ البطريرك بالتصريح والإعلان عن استعداده لجعل لبنان تحت الحكم الماروني ففي أواخر عهد الإمارة الشهابية، انتدب البطريرك المطران نقولا مراد مطران جبل لبنان لمهمات سياسية في استنبول وباريس ولندن وكانت هذه المهمات تقضي بالعمل على إقناع الدول الأوروبية لدعم وإنشاء إمارة مسيحية تحت حكم أمير شهابي ماروني، ويعلّل المطران ذلك في كتابه Notice Histopique sur l'origine de la Nation Maronite بأن الموارنة هم طائفة لها تاريخها الخاص ويستطيعون أن يشكلوا دولة لهم وأن حاكم جبل لبنان كان مارونياً دائماً وأن الطبقة الحاكمة مارونية ولقد صرّح البطريرك قائلاً: (... ولا بدّ من توجيه الضربة، ومن يضرب أولاً سيحالفه الحظّ بنسبة فرصتين إلى فرصة..)، فأخذ الرهبان والقساوسة يهيّجون عوام الموارنة، وأجاز البطريرك لرجال الكنيسة حشد قوّات غير نظامية، وجمع الأسلحة لهم، وخصّص لهم الأموال الضرورية..

وفي سنة (١٨٤٥ م) تجمهر جمع غفير من الموارنة في منطقة (بعبدا) وفي منطقة (جزين) وفي أنحاء أخرى من البلاد وهاجموا قرى الدروز والمسلمين فأحرقوا عشرات القرى وأحدثوا المذابح والقتل والتهجير، وابتدأت ضدّهم ردّات الفعل والهجمات المضادّة...

وقد انتهت الجولة الثانية بدون أن تحرز الكنيسة المارونية النصر في الحرب... إلا أن المجازر التي أحدثوها كانت من العوامل الكامنة التي ساعدت على تفجير الجولة الثالثة سنة (١٨٦٠ م) والتي انتهت ـ كما يطمح البطريرك ـ بالتدخّل الأجنبي المباشر[١].

(١) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ١٠٥.

وقبل الجولة القادمة من الحرب الأهلية كان لا بد للكنيسة من إحكام سيطرتها كاملاً على القرار الماروني، وقد كانت سياسة القائمقام الماروني بشير أبو اللمع عاملاً مساعداً في الوضع الذي استفادت منه الكنيسة. . . فقد أفقرت سياسته الإقتصادية الفلاحين الموارنة في الوقت الذي كانت الكنيسة تقف إلى جانبهم استعداداً لتحريكهم في الوقت المناسب.

فما أن تفاقم الوضع الإقتصادي للفلاحين. . . حتى وقعت الإضطرابات في كسروان بين جماهير الفلاحين وبين الإقطاعيين من آل الخازن، وكانت الإنتفاضة بقيادة فلاّح كسرواني وهو طانيوس شاهين يتمتع هو ورجاله بتأييد القنصلية الفرنسية[1].

لقد كان التنظيم المتماسك للكنيسة وجهازها الدعاوي الواسع الإنتشار بين الفلاحين والأصل الفلاّحي للكثير من رجال الكنيسة والعلاقة التحتيّة القائمة بين الكنيسة وبين الفلاحين بالإضافة إلى أن البطريرك بنفسه كان عامياً ولم يكن من أسرة إقطاعية. . . كلّ ذلك ساعد الكنيسة بالتنسيق مع القنصلية الفرنسية على توجيه الضربة القاضية إلى الزعامة الإقطاعية المارونية . .

فتحرك الفلاحون بزعامة طانيوس شاهين، وأخذت تتزعزع سيطرة الإقطاع الماروني حتى أن البطريرك إقترح إلغاء إمتيازات الإقطاعيين وانتخاب مأمور يكون مسؤولاً عن إدارة كسروان. . . وعندما حاول خورشيد باشا المشير العثماني التدخّل عسكرياً لفرض النظام ضغط عليه البطريرك بواسطة القنصل الفرنسي ومنعه من محاولة ذلك كي يتسنّى للفلاحين الذهاب في تقويض الزعامة المارونية إلى النهاية، بل عندما

(١) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ١٢١.

حاول يوسف كرم ترتيب سلام بين الفلاحين والإقطاعيين منعه البطريرك من ذلك مما دفعه إلى اتهام البطريرك بالإشتراك مع الفلاحين في الثورة.

وما إن انتهت سنة (١٨٥٨ م) حتى كانت البطريركية المارونية تتلقى العرائض من الفلاحين ومن الإقطاعيين معاً للتدخل وإنهاء المشاكل، فإذا بالبطريركية تصبح الزعيم الأوحد للموارنة والأغنى والأكثر ثراء في لبنان والأقوى تنظيماً وتماسكاً والأوسع سيطرة على رجالات الدولة والمدارس والمؤسسات التعليمية والتبشيرية. . . وبعد أن كان البطريرك بعد تعيينه يذهب لزيارة كبير آل الخازن في كسروان ليطلب الموافقة إذا بالكنيسة المارونية اليوم تجد نفسها مؤهّلة لقيادة الطائفة المارونية أكثر مما كانت في السابق وأقوى وأغنى ولعلها هذه المرة تحقق حلمها بالتدخّل الأجنبي في لبنان.

وسرعان ما رست باخرة فرنسية قرب طرابلس وأنزلت السلاح لأهل زغرتا، وخلال سنة واحدة من كانون الثاني (١٨٥٧ م) إلى ربيع (١٨٥٨ م) دخل إلى لبنان مئة وعشرون ألف بندقية وعشرون ألف مسدس وأخذ الموارنة في المدن والقرى يشكّلون الروابط والجمعيات العسكرية التي كانت ترتدي لباساً خاصاً وتتنقل من مكان إلى آخر وأخذ أثرياؤهم يجمعون التبرعات لشراء الأسلحة والذخائر وتوزيعها على الموارنة في الجبال، وأخذوا يتبادلون رسائل الدعوة إلى الوحدة والإتّحاد وتدفّقت الأسلحة الفرنسية على الموارنة[1].

وفي أيار (١٨٦٠ م) بدأ التقاتل الذي استمر حتى أوائل تموز؛ فشمل المناطق الجنوبية والوسطى من جبل لبنان والمناطق الساحلية والبقاع، وجرى النهب المتبادل للقرى وإحراقها وسلب اللاجئين من

(١) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ١٢٤.

جميع الأطراف وتلاحقت المجازر بسرعة مخيفة ودخل جبل لبنان في مرحلة من الحرب الأهلية كانت كافيةً لكي تجعل الدول الأوروبية تتدخل رسمياً في صناعة مستقبل المنطقة وهذا كان أقصى طموح للكنيسة المارونية.

فإن التنظيم الرديء والقيادة غير الكفوءة وانعدام الإنضباط والعجز عن إشتراك جميع النصارى في الحرب وإن لم يسمح للموارنة بإحراز نصر عسكري وإنهاء الحرب لمصلحتهم إلا أنه أتاح فعلاً الفرصة التاريخية الكبرى للتدخل الأجنبي السافر، ففي شهر آب نزلت جيوش فرنسا في بيروت... وأخذت الدول الكبرى آنذاك تتكالب على التدخل لحماية النصارى من كاثوليك وموارنة وآرثوذكس... فكانت النتيجة إحلال نظام المتصرفية في لبنان الذي كان مقدمةً للكيان الطائفي الحالي، فأصبح لبنان مركزاً للتبشير في الشرق ومركزاً للعلمانية والأفكار المعادية للإسلام ومنبعاً للدعوات القومية من عربية وسورية ولبنانية، تلك الدعوات التي مزّقت وحدة الدولة العثمانية وحولتها إلى كيانات متفرقة.

* * *

الفصل السابع

المتصرفية ـ الآثار السياسية

لم يستطع أي طرفٍ في جبل لبنان إحراز نصر عسكري في الحرب الأهلية، إلا أن حصول المعارك والمذابح المتبادلة وارتكاب المجازر كان الوسيلة الوحيدة لدفع الوضع اللبناني إلى أن يكون حالة دولية تستفيد منها الدول الأجنبية من أجل التدخّل المباشر... وبما أن الدولة العثمانية لم تكن آنذاك قد وصلت بعد إلى حالة من الضعف بحيث تسمح بقيام كيان ماروني مستقل عنها داخل الدولة العثمانية، ولقد كان موقف السلطان عبد الحميد بعد هذا الزمان بعدّة عقود شاهداً على عدم تراخي الدولة العثمانية وتهاونها في هذه المسألة الخطيرة عندما رفض عرضاً تقدم به (هرتزل) للسماح بإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين مقابل مائة وخمسين مليون ليرة ذهبية... وكان الرفض قاطعاً... ولقد أدرك البطريرك والكنيسة المارونية ومن ورائهم فرنسا أنه لا بد من إقامة كيان وسيط يعتبر جسراً إلى إقامة الدولة المارونية... وهذا الكيان الوسيط هو حالة من التدخّل الأجنبي الرسمي والقانوني الذي يغطّي حالة شبه مستقلة بحيث تعترف الدولة العثمانية

بنفس هذا الكيان... ولذلك كان مجرد انعقاد اللجنة السداسية المؤلفة من الدولة العثمانية وروسيا وألمانيا وفرنسا والنمسا وإنكلترا في بيروت على أثر الحرب الأهلية نصراً كبيراً للموارنة، فقد برزت إلى الوجود حينئذٍ مشكلة لبنان... والدفاع عن الأقليات المسيحية في الشرق وحماية النصارى... وأدت الإمتيازات الأجنبية وقوانين الحماية إلى اعتبار المساس بالنصارى أفراداً أو مجتمعاً مسألة تهدّد أمن فرنسا والنمسا وروسيا وبقيّة الدول العظمى آنذاك... مما كان يجعل لأيّ ضرر يلحق بماروني في لبنان مهما كان شأنه صدى في باريس والفاتيكان... لذلك جاءت الحرب الأهلية الأولى مع كل ما وقع فيها من مجازر وكوارث فرصة ذهبية للدول الأجنبية لتكريس حمايتها وتدخّلها وتأسيس رأس جسر لها في قلب بلاد الشام مستفيدة من الوجود الماروني في لبنان إلى أقصى الحدود.

إستمرت اجتماعات اللجنة السداسية إلى سنة (١٨٦٤ م)؛ أي طالت ما يقارب الأربع سنوات، والذي يفسّر طول مدة هذه المفاوضات عدة أمور:

(أولاً): القوة العسكرية الفرنسية التي نزلت في بيروت منضمّة إلى قوة الموارنة شكلت أداة ضغط على الدولة العثمانية؛ فقد كان الطموح الفرنسي إقامة دولة مارونية مستقلة تحت النفوذ الفرنسي تضم طرابلس وبيروت وصيدا...

(ثانياً): حاولت بريطانيا الإستفادة من تحالفها مع الدولة العثمانية ضد محمد علي؛ من أجل أن تحل بديلاً عن الدولة العثمانية فتضع كل سوريا تحت وصايتها الذاتية.. فعارضت مع الدولة العثمانية قيام كيان ماروني مستقل تحت النفوذ الفرنسي.

(ثالثاً): طالبت روسيا بكيان خاص للروم الأرثوذكس أو على

الأقل منحهم الإستقلال الإداري مقابل المطالب الفرنسية والبريطانية.

(رابعاً): إستفادت الدولة العثمانية مع حالة ضعفها من توازن القوى وتضارب المصالح بين هذه الدول الإستعمارية ومن التناقض القائم بينها ولم تسمح بتمرير كامل أهدافها.

فجاءت النتائج للإجتماعات في النهاية غير ملائمة لكل من الأهداف الأصلية لهذه الدول ولكنها كانت ـ كما قلنا ـ بنظرها مرحلة وسيطة من أجل الإنتقال إلى المرحلة التي بعدها وهي الإستعمار الفعلي والمباشر، كما كانت النتائج ملائمة للموارنة وإن كانت أقل من حلمهم الأصلي وهو إقامة كيانهم المستقل[1]...

فقد كان أهم بنود نظام المتصرفية:

«يتولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي كاثوليكي ينصبه الباب العالي بعد موافقة الدول موقّعة الميثاق ويكون مرجعه إليه مباشرة».

والملاحظ أولاً في البند الأساسي هو مقدار قوة الوجود الفرنسي خصوصاً في النص على مذهب المتصرف رغم وجود الإنكليز البروتستانت والروس الأرثوذكس...

والملاحظ ثانياً هو الدور الشكلي للدولة العثمانية حيث جعلوا لها مجرد إصدار الفرمان بالتعيين فقط.

وقد نصّت إحدى المواد الأخرى على الإستقلالية المالية للمتصرف حيال الدولة العثمانية، كما نصت على تشكيل مجلس إدارة مؤلف من إثني عشر عضواً على أن يكون سبعة منهم من النصارى

(١) انظر: د. وجيه كوثراني (الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠) ص ٧٢. وفتحي يكن (المسألة اللبنانية من منظور إسلامي) ص ٤٥.

وخمسة من المسلمين مما يعني أن رئيس المجلس سوف يكون نصرانياً دائماً... وهؤلاء النصارى أربعة منهم موارنة وثلاثة من بقية طوائفهم مما يعني أن رئيس المجلس سوف يكون مارونياً دائماً... وهكذا كان منذ أن دخل الحلفاء لبنان إلى أن انتهى إنتدابهم إلى يومنا هذا...

إستغل الموارنة سيطرتهم على مجلس الإدارة إلى أقصى الحدود على صعيد وظائف الدولة، ومالياً وسياسياً فكان معظم الموظفين في الوظائف العليا والأساسية موارنة وكان بيدهم تعيين القضاة وقادة الجيش والدرك... وتوزيع الميزانية ووضع الخطط العمرانية... وكرسوا واقع ملكية الأرض التي حصل خلال الحرب الأهلية وقبلها من الإستيلاء على أراضي المسلمين وقراهم، فأصبح الوضع الجديد أمراً رسمياً واقعاً وقانونياً... بل لقد سيطروا على نفس المتصرف فكان لا يحلّ ولا يعقد إلا بالتنسيق مع البطريرك، وكان إذا حضر داود باشا المتصرّف الأول اجتماعات مجلس الإدارة يضع على صدره صليباً بارزاً... بل كان بعض المتصرفين يطرحون أنفسهم وكأنهم موارنة مع أنهم قد يكونوا أرمن في الواقع.

ونظراً إلى كون معظم وكلاء الدول الأوروبية التجاريين من النصارى ومن الموارنة خصوصاً فقد انضمّت القوة المالية التجارية والسيطرة الإقطاعية إلى السيطرة السياسية والدعم الأجنبي فإذا بالموارنة في عصر المتصرفية طائفة ممتازة إقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

لقد تحققت أحلام البطريركية المارونية فها هي قد قصّت أجنحة الإقطاعيين وجعلتهم خاضعين لها وها هي قد أشعلت حرباً أهلية أدت إلى التدخل الأجنبي وها هي قد حصلت على كيان شبه مستقل مدعوم أوروبياً... فلم تكن تحتاج بعد ذلك إلى أن يتصدى راهب من رهبانها للعمل السياسي أو لوظيفةٍ ما أو لعضوية أو رئاسة مجلس الإدارة، فقد سيطرت على الإقطاعيين الموارنة وعلى المتصرف بحيث أنه لم يكن

يعيّن أعضاء مجلس الإدارة إلا برضاها فكانت تدير الأمور من خلف الستار كما هي اليوم.

إلا أن هذه البطريركية كانت ترى أن الوضع في لبنان والمنطقة كان يجب أن يفرز حالة أفضل من حالة «متصرفية برئاسة كاثوليكي داخل الدولة العثمانية» فقد كانت ترى الدولة العثمانية أضعف مما يكتفي معه بمتصرفية فقط، وترى الدول الأوروبية أقوى مما يكتفي معه بمتصرفية فقط؛ ولذلك وقفت إلى جانب يوسف كرم الماروني الإقطاعي الذي اشتهر في الحرب الأهلية كقبضاي ببطولاته في ترويع الآمنين وإحراق البيوت وإحداث المجازر وقطع الطرق... كان كرم يرى الوضع ملائماً لإستقلال ماروني تام أو على الأقل لأن يكون المتصرف مارونياً، فقام بثورة على المتصرف داود باشا أيّده فيها البطريرك وأخذ رجال الكنيسة يساعدونه بجمع التبرعات والدعوة إلى القتال معه وتحويل كنائسهم إلى مراكز للتجنيد والتعبئة[1]...

لكن الثغرة هذه المرة كانت في الموقف الفرنسي، فإن هذا التطرف لم يرض فرنسا إذ اعتبرت أنه قد يعرّض للهدم انتصاراً ومكسباً كبيراً حقيقته، بنظام المتصرفية، فنظام المتصرفية كان تعبيراً عن قوة فرنسا وكان سيكرّس وجودها في المستقبل في هذه المنطقة ولو بشكل بطيء، إذ كانت تخشى فرنسا أن ترفض الدولة العثمانية أية حالة إستقلالية تامة ضمن حدودها وعندها ستستفيد بريطانيا إلى أبعد الحدود فتخسر فرنسا مكسباً كبيراً حقيقته وهو نظام المتصرفية المعترف به دولياً وعثمانياً... فلم تكن لتقف إلى جانب حماقة يوسف كرم غير المناسبة وغير الملائمة للسياسة الفرنسية المفروض اتباعها آنذاك.

(١) انظر: د. وجيه كوثراني ـ مصدر سابق ص ٨١. وأحمد طربين (لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الإنتداب) ص ١ ـ ٢.

ولقد استقوى داود باشا بكونه متصرفاً مدعوماً دولياً وعثمانياً فاعتقل يوسف كرم ونفاه إلى مصر، وعندما عاد إلى لبنان خفية دعمه البطريرك ثانية لكن القنصل الفرنسي وقف إلى جانب المتصرف داود باشا... فأدرك البطريرك دقّة الموقف الفرنسي فسحب يده من يوسف كرم الذي واجه المتصرف المدعوم بعشرة آلاف مقاتل دعمه بها والي دمشق ووالي بيروت... وكي لا يذلّ البطريرك وحليفه يوسف كرم وكي لا يتعرض الوضع الماروني لهزيمة مهما كانت جزئية، تدخّل القنصل الفرنسي فوضع كرم تحت الحماية الفرنسية وجاءت بارجة فرنسية سحبتْه إلى إيطاليا فبقي هناك إلى أن مات[١]...

نتائج نظام المتصرفية:

(أولاً): خلق مشكلة دولية (أوروبية ـ شرق أوسطية) دائمة؛ إسمها: لبنان، فكرّس نظام المتصرفية تدخلاً أوروبياً وفرنسياً خاصاً دائماً في لبنان، واتخذ هذا التدخل الصفة الرسمية والقانونية الدولية والعثمانية بإنشاء نظام المتصرفية، مما أنتج أن أية حالة من المساس به سوف يكون مساساً بالأمن الخاص لهذه الدول... وقد استفادت فرنسا من نقض نظام المتصرفية من قبل الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى كي تحتل لبنان وتضعه تحت انتدابها.

(ثانياً): كرّس نظام المتصرفية زعامة الكنيسة المارونية وحصر القرار الماروني بيدها وجعل القوى السياسية المارونية تحت رعايتها وهيمنتها مما جعلها تتحكّم بمصير لبنان ككل؛ حتى أنه حينما أعلنت الدولة العثمانية الدستور سنة (١٨٧٦ م) وطلب السلطان العثماني إجراء انتخابات المندوبين إلى مجلس (المبعوثان) عارضت الكنيسة المارونية

(١) محمد كردعلي (خطط الشام) ج ٣ ص ١٠٣.

إجراء الإنتخابات في جبل لبنان لأنه تحت الحماية الدولية... وقد وقف القنصل الفرنسي والروسي إلى جانبها في ذلك.

(ثالثاً): تكريس لبنان منطقة لها امتياز خاص خارجة عن السيطرة العثمانية وعن محيطها الإسلامي، فأصبح لبنان بعد ذلك مركزاً للتبشير المسيحي بين المسلمين وللتآمر عليهم، وتأسست المعاهد والكليات الأجنبية كالكلية الإنجيلية (التي إسمها اليوم: الجامعة الأمريكية) والجامعة اليسوعية وغيرها... فأصبح لبنان مركزاً للأفكار المعادية للإسلام والمسلمين من شيوعية وقومية وعلمانية، وخرّجت معاهد وجامعات النصارى روّاد الفكر القومي والفكر الشيوعي العلماني الذين أسسوا الحركات التي كان لها الأثر الأساس في تقسيم بلاد المسلمين فيما بعد إلى دويلات وأقطار...

* * *

الفصل الثامن

المتصرفية - حركة التبشير[1]

تقدم أن من أهم آثار نظام المتصرفية هو أنه حوّل لبنان إلى مزرعة للأفكار القومية والعلمانية المعادية للإسلام وإلى مركز لحركات التبشير الإستعمارية[2]، ونظراً لأهمية هذا الموضوع من ناحية الآثار الخطيرة التي تركها في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية في لبنان والمشرق العربي والإسلامي؛ فقد ارتأينا قبل الدخول في دراسة مرحلة الإنتداب الفرنسي التعرّض لهذا الموضوع؛ موضوع التبشير ودوره في نشوء الحركات القوميّة. . .

فإنّ كثيراً من الناس يظنون أن المبشرين إنما يأتون إلى الشرق لنشر الدين على أنه هدفهم الأسمى، والحق أن نشر الدين أمر ثانوي جداً في جميع الحركات التبشيرية؛ فالعالم الغربي في الحقيقة عالم ملحد لا يؤمن بالدين، وماديّ ليس فيه للروح معنى سواء على مستوى

---

(١) كمصدر عام لهذا البحث أنظر خالدي وفروخ (التبشير والإستعمار).
(٢) خالدي وفروخ (التبشير والإستعمار) ص ١٤٢ و ١٥٠.

التفكير أم على مستوى النظام السياسي أم على مستوى الحياة العادية، ومع ذلك فإن أمريكا مثلاً التي لا قيمة فيها إلا للذهب والبترول والدولار قد غطّت نصف الأرض بمبشّرين يزعمون أنهم يدعون إلى حياة روحية وسلام ديني، وفرنسا التي هي دولة علمانية لا تعترف بالدين تدفع إلى خارجها كميات من الرهبان السود أو الآباء اليسوعيين الذي حرّمت عليهم النشاط في داخل فرنسا بينما هي تدعمهم وتساعدهم في البلاد الإسلامية وغيرها، وإيطاليا التي ناصبت الكنيسة العداء والتي حجزت البابا في الفاتيكان عِدة عقود من السنين كانت تبني جميع سياساتها على جهود الرهبان المُبشرين[1]. . .

إن الهدف الأسمى للمبشرين إنما هو فك علاقة المسلم بدينه تمهيداً لاستعباده. . .

فإن من الواضح أن سداً عظيماً قد أقيم في وجه السيطرة الأجنبية على بلاد المسلمين هو تمسّك المسلمين بدينهم، فبعد أن شكّل الإسلام عقيدة تعبويّة للجيوش التي فتحت الأندلس وتقدمت داخل فرنسا وللجيوش التي فتحت القسطنطينية وتوغّلت في أوروبا حتى حاصرت فيينا ووصلت إلى ضفاف نهر الدانوب وللجيوش التي تقدمت باتجاه الشرق وبعد أن كان دخول الشعوب في الإسلام يؤدي دائماً وبفضل قوة غيبية في نفس هذا الدين الحنيف إلى أن لا تخرج هذه الشعوب من الإسلام ثانية بل تتحوّل إلى قوة له بعد أن كانت عليه. . .

وبعد أن سيطرت الدولة العثمانية على مقاليد السلطة وأمسكت بزمام الخلافة فتوقّف المسلمون عن التقدم وتجمّدت أوصالهم في دهاليز الدولة العثمانية وعقمها واستبدادها وانتقل الأوروبيون إلى مرحلة

(١) (الغارة على العالم الإسلامي) ترجمة محب الدين الخطيب ومساعد اليافي ص ١٥.

الإستعمار والهجوم. . . لم يطرأ أي تغيير على الإسلام، بل بقي عند المسلمين عقيدة متماسكة تمنع انهيارهم وجداراً حصيناً أمام أعدائهم. . . لذلك وجدت الدول الإستعمارية أنّ ضرب هذه العلاقة بين المسلم ودينه هو مفتاح سر إمكانية التدخل الأجنبي، وإن بهذا الحدود فقط، فلم تكن الدول الإستعمارية ترغب في إدخال المسلمين في دين النصرانية بذاته بل كانت ترغب فيه بالعرض بحيث أن التفكك بين المسلم ودينه كان هو الكافي لتحقيق ما تريده، ولذلك كانت حركات التبشير[1]. . . التي وصلت في يومنا هذا إلى أن يصل عدد أفرادها من المبشّرين في العالم إلى مئات الألوف بل في بعض التقارير: الملايين من الجنود الأمبرياليين المملوئين حقداً وبغضاً وخبثاً والمتظاهرين بأنهم رسل المحبة والسلام.

يقول المبشّرون:

«إذا اتحد المسلمون في إمبراطورية إسلامية أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم وخطراً، أو أمكن أن يصبحوا أيضاً نعمة له، وأما إذا بقوا متفرقين فإنهم يظلّون حينئذٍ بلا وزن ولا تأثير»[2].

ويقولون أيضاً:

«إن الوحدة الإسلامية تجمع آمال الشعوب السمر وتساعدهم على التملّص من السيطرة الأوروبية ولذلك كان التبشير عاملاً مهماً في كسر شوكة هذه الحركة، ذلك لأن التبشير يعمل على إظهار الأوروبيين في نور جذّاب جديد وعلى سلب الحركة الإسلامية من عنصري: القوة والتمركز اللذين هما فيها: إذا كانت الوحدة الإسلامية تكتّلاً ضد الإستعمار الغربي الأوروبي ثم استطاع المبشرون أن يظهروا الأوروبيين في غير مظهر المستعمر، فإن الوحدة الإسلامية حينئذٍ تفقد حجّة من

(١) خالدي وفروخ (التبشير والإستعمار).
(٢) خالدي وفروخ (التبشير والإستعمار) (ص ٣٧).

حججها وسبباً من أسباب وجودها»[1].

كانت حركة التبشير في ابتداء أمرها فردية وضعيفة إذ لم تكن أوروبا تعتمد عليها؛ فقد كانت نفس الجيوش الأوروبية تتكفّل بمهمة السيطرة، وقد كان أول نشاطهم مع مجيء الرهبان الفرنسيسكان مع الجيوش الصليبية... ولم يكن يظهر حينذاك خطرهم ولا أهميتهم...

ولكن مع قوة الدولة العثمانية في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي ومع انهيار القسطنطينية وسقوط إمبراطورية الروم الشرقية ظهر للغرب أهمية الإختراق الفكري والثقافي للكيان الإسلامي كمقدمة لتفتيته السياسي والإقتصادي وجعله خاضعاً لأوروبا... فعقدت فرنسا معاهدة الإمتيازات الأجنبية مع الدولة العثمانية التي كانت الثغرة الكبرى والمؤسفة التي تسلل منها الغرب الإستعماري...

لقد كانت الدولة العثمانية حينما عقدت المعاهدة في أوج قوتها ولكن نفس المعاهدة كانت بشكل وبحيث استفادت منه أوروبا في حالة طروّ الضعف على الدولة العثمانية إلى أقصى حدود الإستفادة...

ولم يكن التبشير مقترناً زماناً بالمتصرفية بل وجد قبلها بقرون، وليس في لبنان فقط بل في مناطق عديدة من البلاد الإسلامية، فإن فرقاً مختلفة من الرهبان قامت منذ أوائل القرن الثالث عشر بالتبشير، ومنذ القرن الرابع عشر إلى القرن الثامن عشر كان الرهبان الدومنيكان والفرنسيسكان يعملون جاهدين في مراكش والجزائر وتونس ومصر والشام وكيليكيّة، ثم برزت في أواخر القرن السابع عشر فرق أخرى منها: اللعازاريون والكبوشيون.

ولكن ما يهمنا؛ ونريد التركيز عليه في هذه الدراسة إنما هو

(١) خالدي وفروخ (التبشير والإستعمار) (ص ٣٧).

جانب خاص منها وهو أثر نظام المتصرفية في حركة التبشير وأثرهما في تطور وضع الموارنة وتطور علاقاتهم بجيرانهم المسلمين؛ فلقد كان نظام المتصرفية الباب العريض الذي دخلت منه حركات التبشير إلى البلاد العربية والإسلامية؛ فقد فتح الباب واسعاً أمام مختلف الإرساليات؛ فها هي البروتستانتية تجدد نشاطها في لبنان تحت ظل «حاكم مسيحي وبحريّة نسبية»[1] فتؤسس الجامعة الأميركية، وها هو المتصرف واصى باشا يتعهد للمبشرين بحمايتهم وحماية عملهم[2]، وها هو المتصرف داود باشا يعفي المبشرين الأميركيين من الضرائب سنة (١٨٦٥ م)[3]، وكان الرهبان اليسوعيون قد أعفوا منها قبل ذلك، وكان لهم سنة (١٨٧٠ م) أربع صحف تبشيرية رئيسية وفي سنة (١٨٦٥ م) أسس المبشّرون الأمريكيون الكلية السورية الإنجيلية في بيروت والتي عرفت فيما بعد بالجامعة الأمريكية وذلك بهدف: «تخريج أشخاص يتولون التبشير بين أهل البلاد»، وكان يشترط أن يكون رئيسها مبشّراً وأن يكون كل أستاذ مبشراً، ووصل عدد التلاميذ في المدارس البروتستانتية سنة (١٨٩١ م) إلى (٧١١٧) تلميذاً، وفي سنة (١٩٠٩ م) كان للأمريكيين وحدهم مئة وأربع وسبعون مدرسة في سوريا ولبنان[4].

وأما اليسوعيون؛ فمنذ أن أعلنت المتصرفية أصبحوا يتمتعون بحرية واسعة ووضعوا برامجهم ابتداء من عام (١٨٦٤ م) طبقاً للنظام الفرنسي مع إضافة اللغة العربية، وكان لهم حتى مطلع الحرب العالمية الأولى أكثر من خمس مائة مدرسة في سوريا ولبنان.

وأسس اليسوعيون الكلية البطريركية للروم الكاثوليك سنة

(١) خالدي وفروخ (التبشير والإستعمار) ص ١٤٢ ـ ١٥٠.
(٢) خالدي وفروخ (التبشير والإستعمار) ص ١٤٢ ـ ١٥٠.
(٣) خالدي وفروخ (التبشير والإستعمار) ص ٥٦.
(٤) خالدي وفروخ (التبشير والإستعمار) ص ٧٨.

(١٨٦٥ م) ومعهد الحكمة للموارنة سنة (١٨٧٤ م)، والكلية الشرقية للروم الكاثوليك في زحلة سنة (١٨٩٨ م)، وفي سنة (١٨٧٥ م) نقلوا معهد غزير إلى بيروت وحوّلوه إلى كلية للتعليم العالي، فكان نواة جامعة القديس يوسف التي تعرف اليوم بالجامعة اليسوعية، وفي سنة (١٩١٤ م) كان خمسون ألف طالب من أصل تسعين ألف في مدارس تبشيرية.

ولقد كان نصيب المرأة المسلمة عند المبشرين الخطط والجهود المكثّفة لإفسادها من خلال (تحريرها)؛ ففي سنة (١٨٨٢ م) كان في بيروت وحدها ست وثلاثون مدرسة للبنات منها ثلاث وثلاثون مدرسة تبشيرية وثلاثة مدارس فقط للمسلمين... لقد كان معظم بنات المسلمين يدرسن في مدارس تبشيرية.

والذي يلاحظ التواريخ المذكورة يرى أنها كلها قد وقعت بعد سنة (١٨٦٠ م) دائماً؛ أي أن كل ذلك حصل وتطور في زمان نظام المتصرفية...

هل كان هناك هدف أساسي وخطة مرسومة لهذه الحركات التبشيرية؟ وما علاقة الموارنة بها؟

لقد كان للحركات التبشيرية هدفان أساسيان؛ هما: توحيد الموارنة خاصة والنصارى عامةً، وتفتيت المسلمين... وكانت الخطة المرسومة متعددة الرؤوس والمهمات والمراحل... وكانت الغاية الرئيسة هي السيطرة على سوريا الكبرى «من غزة إلى أدنة، ومن لبنان إلى الموصل» وتحويلها إلى منطقة خاضعة للنفوذ الإستعماري الغربي...

ولقد كان السلاح الفكري والثقافة والتعليم هو الأداة التي استطاع المبشرون بواسطتها الوصول إلى أهدافهم.

فأما النصارى؛ فقد أصبحوا بسبب هذا التركيز الثقافي عليهم بالمدارس والكليات والجامعات مركزاً لتلقّي التأثيرات الثقافية والإقتصادية والسياسية الفرنسية والأمريكية فإذا بهم في عهد المتصرفية موزّعي الولاء بين فرنسا إذا كانت مدارس الإرساليات فرنسية كالجامعة اليسوعية، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إذا كانت مدارس الإرساليات أمريكية أو إنكليزية كالجامعة الأمريكية... ولكن هذه المؤسسات التبشيرية كلها كان يوحّدها هدف واحد هو إفراز الفئات المؤهّلة والمستعدة للعمل في خدمة القنصليات الأوروبية والأمريكية وفصل البلاد عن بيئتها الإسلامية وتأسيس أفكار تستند إلى مفاهيم مثل (لبنان وطن مسيحي) (لبنان الفينيقي) (لبنان بلد غربي) (الوطن القوميّة) الخ...

لم يكن عند نصارى لبنان وموارنته بالخصوص أية ثقافة قبل الحركة التبشيرية ولم يكن عندهم مستوىً تعليمي كالذي كان عند المسلمين وخصوصاً الشيعة منهم، ففي الوقت الذي كان فيه المسلمون يعيشون وضعاً تعليمياً أفضل بسبب اهتمامهم بقراءة القرآن وتعلّم الفقه كان الوضع التعليمي عند الموارنة يسوده التخلّف إلى أن جاء النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهو عصر المتصرفية حيث بدأت ثمار العلاقات بين اليسوعيين والموارنة تظهر وتمثّلت بانتشار المدارس المسيحية وتحوّلت برامجها بالإتجاه الذي يُحاكي ثقافة الغرب وقيمه؛ فيما بدأت اللغة الفرنسية تعتمد كلغة التعليم الرسمية آنذاك، فما أن انتهى القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين حتى فاقت نسبة التعليم بين النصارى بكثير نسبة التعليم بين المسلمين وانتشر التعليم في المناطق التي يسكنها النصارى وانتشرت الثقافات واللغات والآداب الأوروبية وأصبحت اللغتان: الفرنسية والإنكليزية هما اللغتين الأساسيتين عند النصارى والموارنة خاصة؛ حتى التأريخ والجغرافية

كانت تدرّس باللغة الفرنسية وتدرّس فيهما تأريخ وجغرافية أوروبا وفرنسا بالخصوص. . .

لقد استطاع المبشّرون خلال خمسين سنة وبما وضعوه من برامج ثقافية وتوجيهية تثقيف عامة النصارى والموارنة خصوصاً وتأديبهم وتعليمهم وتحويلهم إلى طائفة لغتها أوروبية وثقافتها أوروبية وطموحاتها أوروبية، ومن هذه المؤسسات تخرّج رؤساء لبنان وقادته وموظّفوه ونوّابه ووزراؤه، فكانوا بواسطة هذه المؤسسات يسيطرون على البلاد من خلال التحكّم بقادتها وبثقافتهم وفكرهم وآدابهم. .

فمن اليسوعية خرج الرجال لا الأفكار والدعوات فقط، فإنّ أغلب الكوادر المارونية هي من خرّيجي اليسوعية وقلائل هم الذين لعبوا دوراً في الحياة السياسية اللبنانية ولم يكونوا من خرّيجيها؛ سواء في ذلك المسلمون والنصارى، ويمكن القول: إنّ أغلب الرؤساء والوزراء الذين تولوا شؤون الدولة فيما بعد استلهموا المقاييس التي أنشأتهم عليها اليسوعية وطلبوا الأهداف التي رسمتها لهم وكانوا أوفياء للتربية روحاً وأسلوباً ومنطلقاً. . . فاعتبرت اليسوعية نفسها قبل أن تنشأ الدولة اللبنانية وبعد أن نشأت مصنعاً للرجال ومسؤولاً عن إمداد دولة لبنان بطبقة قادرة على الحكم والتناسل السياسي.

وأما تفتيت المسلمين؛ فبعد أن أدرك المبشّرون أن التبشير وإدخال المسلمين إلى النصرانية أمر مستحيل وأنّ مجرد سماع المسلم لعبارة: «المسيح ابن الله» كان كافياً في اشئمزازه ونفوره. . . أخذوا يغيّرون من طرقهم وأساليبهم من جيل إلى جيل ومن قطر إلى قطر. . . فإنّ إعطاء منحة لطالب مسلم من أسرة لها وزن سياسي كي يدرس في فرنسا أو في الجامعة اليسوعية أو في الجامعة الأمريكية وجعله في النهاية محبّاً لفرنسا ولثقافتها ولغتها وآدابها ومتأثراً في سلوكه وحياته بالثقافة الفرنسية كان طريقاً لاختراق المجتمع المسلم من خلال مثقّفيه.

لقد كان التعليم العالي في الجامعات اليسوعية والأمريكية والتعليم الثانوي طريقاً للوصول إلى المثقفين المسلمين، لا من أجل جعلهم نصارى، بل من أجل فصلهم عن دينهم وثقافتهم وحضارتهم ووضعهم في منطقة ضبابية لا إنتمائية، وسيطة، فأصبحوا ذوي شخصيتين وثقافتين وفكرين. . . وبواسطتهم ولأنهم شكّلوا في مرحلة المتصرفية ثم في مرحلة الإنتداب بعد ذلك الطبقة التي انضمت إلى الموارنة في حكم البلاد، تمّ إحداث حالة مارونية في القالب ومسلمة بالإسم والعنوان، تكفّلت هذه الحالة بعد ذلك بإنشاء القيادة الإسلامية أو الزعامة الإسلامية.

وهذه الزعامات الإسلامية بسبب تخرّجها من مدرسة الموارنة وثقافتهم كبّلت نفسها كما كبّلت المسلمين بقيود التبعية والذيلية للموارنة في العقود التي تلت. . .

لقد أثمرت سياسة المبشرين توحيداً للنصارى عموماً وللموارنة خصوصاً وتفتيتاً للمسلمين فقد كان مجرد تعليم الطالب المسلم والمثقف المسلم إحتقار تأريخه وتمجيد كل ما هو غربي باسم الحضارة وتحقير السلف وتعظيم كل ما هو أجنبي يؤدي إلى بث ثقافة هجينة بين المسلمين، فأصبح المسلمون المثقفون الآلات التي يستعين بها الأجانب وحصان طروادة الذي يخترقون به هذا الجدار المنيع. . . لقد أصبح هؤلاء فيما بعد زعماء المسلمين وقادتهم ومنهم النواب والوزراء والموظفون ومنهم الأطباء والمهندسون والمحامون ومنهم العسكريون والإقتصاديون والكُتّاب والأدباء وأهل الرأي ومنهم الصحافيون وأصحاب الجرائد، فإذا بالثقافة الغربية التي تلقّوها تجعلهم في منطقهم وآرائهم وسياساتهم ومواقفهم غربيين بأسماء إسلامية. . .

ولقد امتد هذا الإختراق واستفحل أمره وسبّب حالة من عدم

الإتحاد بين المسلمين نظراً لوجود تابع للنصارى وللغرب داخل صفوف المسلمين هو هؤلاء؛ الذين يدّعي بعضهم اليوم أنه يمثّل المسلمين...

وليس من غريب الصدفة أن تكون جميع الحركات العلمانية والإلحادية والقومية والوطنية قد أسسها نصارى أو مسلمون تخرّجوا من جامعات النصارى، وأن يكون أعضاء هذه الأحزاب والحركات ممن تلقى ثقافته في مدارسهم فتأثّر بآدابهم وثقافتهم وسلوكهم...

وهكذا حوّلت الحركات التبشيرية لبنان إلى كتلة نصرانية مارونية محاطة بكمّ إسلامي مشتّت فزرعت في الوسط الماروني أفكاراً تتناسب مع المارونية مثل: (لبنان وطن أبدي للمسيحيين) و(لبنان وطن مسيحي) وبهذه الأفكار توطّدت العلاقة بين الموارنة والغرب، بينما زرعت في الوسط المسلم أفكاراً لا تتناسب مع الإسلام كالقومية والوطنية والعلمانية والإلحاد، وبهذه الأفكار قطعت كل العلاقات بين مسلمي لبنان وبين عمقهم الأكبر سواء على مستوى العقيدة أم على مستوى المسافة والمساحة...

* * *

الفصل التاسع

مرحلة الإنتداب الفرنسي

كيف ولد الإنتداب، مقدماته، ظروفه، ودوره في تأسيس الكيان الماروني المسمّى فيما بعد بالنظام اللبناني...

لقد ظهر أنه من غير المناسب أن تدخل الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، بل ظهر أنه كان من غير المناسب أن تدخل دولة كالدولة العثمانية الحرب مطلقاً، من حيث درجة اهترائها وتفكّكها وضعفها ووهن كيانها السياسي والإقتصادي فكأن دخولها في الحرب كان وسيلة مقدمة متعمدة لاقتسامها وإنهائها... فإن الحرب دائماً مجال مناسب لممارسة شريعة الغاب في النهب والسيطرة وكأنها المبرر الدائم كي يتصرف الغالب في المغلوب كما يريد... فإن المستسلم في الحرب عليه أن يوقّع على كل شروط الهزيمة.

من هذه الفكرة كان دخول الدولة العثمانية في الحرب إلى جانب ألمانيا فرصة ذهبية حتى تنهي بريطانيا وفرنسا سياسة الممالأة والتدخل غير المباشر وتنتقلا إلى سياسة الدخول المباشر واقتسام تركة الدولة العثمانية مباشرة... إنها سُنّة الحروب والغالب والمغلوب...

ولقد كان لبنان عبر تأريخه الطويل مرآة لموازين القوى بين الشرق الإسلامي والغرب الصليبي، ومع بدايات القرن العشرين أخذت موازين القوى تميل بشدة لمصلحة الغرب الذي نجح خلال القرن الماضي في التغلغل السياسي والفكري داخل الكيانات الإسلامية المنقسمة والمشتّتة، ثم بدأ مع أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ومطلع القرن العشرين يحقق حالة السيطرة المباشرة على كثير من الأقطار الإسلامية؛ فسقطت أجزاء واسعة من الوطن الإسلامي الكبير كالجزائر وتونس والهند وجاوة والصين ومصر...

وهنا جاءت الحرب العالمية الأولى كي تكمل إنهيار موازين القوى لمصلحة الغرب بشكل تام فإذا بالجيوش النصرانية تسيطر على أغلب أصقاع العالم الإسلامي، بينما كانت الدول الإسلامية شبه المستقلة تعيش حالة الضعف والتبعية والإنقسام والعداء.

هذا الإنهيار في موازين القوى إنعكس في لبنان طغياناً مارونياً ورسم خريطة جديدة لكيان جديد هو: «لبنان الكبير» تحت الإنتداب الفرنسي... وفي نفس الوقت تقريباً وَعَدَ بلفور اليهود بكيان لهم في فلسطين... فمع الإنهيار التام للدولة العثمانية والسيطرة التامة للغرب الإستعماري بعد الحرب العالمية الأولى أخذ الحلفاء ينفّذون على الأرض ما اتّفقوا عليه في المؤتمر الذي دعا إليه «هنري بانرمان» رئيس الحكومة البريطانية سنة (١٩٠٧) ميلادية من أجل وضع الخطط للسيطرة على بلاد المسلمين وقرروا فيه الإبقاء والمحافظة على حالة التجزئة التي تعيشها الدول الإسلامية ومنع أي حالة من حالات الإتحاد ثم العمل على فصل الشطر الإسلامي الإفريقي عن الشطر الإسلامي الآسيوي بإقامة حاجز بشري وكيان مصطنع بينهما؛ يهودي في فلسطين تساعد على إقامته بريطانيا، وماروني في لبنان تساعد على إقامته

فرنسا[1].

ولقد تقدم في الفصول السابقة صورة شبه واضحة عن عملية إنضاج الموارنة وجعلهم قابلين لإنشاء كيانهم الخاص من خلال عملية بطيئة إستمرت أكثر من نصف قرن من النشاط التبشيري والتعليمي ومن بناء الكادر الثقافي والسياسي الماروني ومن تأسيس القوة الإقتصادية والمالية والتجارية، فأصبح الموارنة في هذه الخمسين سنة الأكثر تعلّماً وثقافة والتصاقاً بثقافة الغرب وحضارته، والأغنى والأقوى صلة بالشركات التجارية وبالرأسمالية الغربية... وإذا بهم مستعدون عشية الحرب العالمية الأولى لاستقبال الإنقلاب في موازين القوى لمصلحة الغرب.

لقد كانت شركة المرفأ والكهرباء والماء وخطوط السكك الحديدية كلها فرنسية يديرها فرنسيون وموارنة، وكان لفرنسا أكثر من مئة مؤسسة إجتماعية من المستشفيات والمصحّات ودور اليتامى والعجزة يديرها ويسيطر عليها الموارنة والمبشّرون الفرنسيون، وكان أكثر من خمسين بالمئة من طلاب لبنان وسوريا يدرسون اللغة الفرنسية، وكانت فرنسا هي المسيطرة على فرع البنك العثماني في سوريا ولبنان حتى قدّرت رساميلها العاملة فيهما بأكثر من مئتي مليون فرنك فرنسي[2]... ومع هذا الأخطبوط الإقتصادي والتجاري كان المبشّرون يعملون ليلاً نهاراً لتأسيس «أمّة مارونية مثقّفة بثقافة فرنسية»...

وبعد ذلك أخذ الفرنسيون يسعّرون النار تحت الطبخة المارونية لإنضاجها بسرعة، فرست بارجة فرنسية في ميناء جونية سنة (١٩١٢ م) بشكل غير قانوني إذ كانت السلطات العثمانية قد أقفلت المرفأ ومنعت

(١) عبد الفتّاح عبد المقصود (صليبية إلى الأبد) ص ٤١٥.
(٢) د. مسعود ظاهر (تاريخ لبنان الإجتماعي) ١٩١٤ ـ ١٩٣٦ ص ٢٢ ـ ٢٤.

عليه استقبال السفن، وفي سنة (١٩١٣ م) طالبت بلدية زحلة القنصلية الفرنسية بضم البقاع إلى نظام المتصرفية[١].

ثم أخذت وبشكل محموم تتأسس الجمعيات والنوادي اللبنانية التي تطالب فرنسا باحتلال لبنان مثل «جمعية الإتحاد اللبنانية» و «الجمعية المركزية السورية» ومثل «المؤتمر العربي» الذي عقد في باريس، والذي تحت هيمنة الموارنة اللبنانيين والقوميين العرب والعلمانيين كان إنجازاً فرنسياً مهماً في سبيل تكريس تجزئة بلاد الإسلام وإخضاعها لمنطق القوميات التي أصبحت فيما بعد وبالاً على المسلمين.. هذا في الجانب الماروني.

أما في الجانب المسلم من لبنان؛ فقد طويت وابتداء من أول نظام المتصرفية صحيفة الإستقلال الداخلي للمناطق الإسلامية وخصوصاً جبل عامل؛ ففرضت السلطة العثمانية ابتداء من سنة (١٨٦٥ م) نفسها بالحديد والنار وعمدت إلى إلغاء الحكم الذاتي لجبل عامل ووضعت الرسوم والضرائب المجحفة وفرضت نظام التجنيد الإجباري لمدة عشرين سنة، بينما أعفي منه النصارى، فكانت النتيجة أن خسرت المناطق الإسلامية أبناءها وأموالها فتقهقرت البلاد وكسدت التجارة في نفس الوقت الذي غنى فيه الموارنة وأخذوا يؤسسون دولتهم[٢]...

هكذا كانت الحال عشية الحرب العالمية الأولى، ورغماً عن ذلك؛ فما أن اشتعلت الحرب «حتى أوقفت الحركة العربية ـ التي كان زعماؤها من المسلمين ـ نشاطها المناهض للسلطة العثمانية وحلّت الجمعيات والأحزاب السياسية نفسها، وتنادى المسلمون قاطبة من مصر إلى عدن بتوحيد الصفوف والإنضواء تحت لواء الخلافة ومناصرة

---

(١) من وثيقة في أرشيف المكتبة الشرقية ـ جامعة القديس يوسف بيروت.

(٢) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل) ص ١٦٥ وما بعدها.

السلطنة، حيث كانوا يخشون إنحلال الدولة ووقوع بلادهم تحت نير الإستعمار الأجنبي، فاختاروا أهون الشرّين اعتقاداً منهم أن حكم الأتراك أخفّ وطأة من الإستعمار الأجنبي»[١]...

ومع هزيمة الحملة العسكرية العثمانية على قناة السويس وإنكفاء العثمانيين إلى فلسطين ونجاح الإنكليز في إقناع الشريف حسين بإشعال الثورة العربية والتمرد على السلطة العثمانية بعد أن أغدقوا عليه الوعود بتأسيس المملكة العربية المستقلة؛ أخذت الأمور تنقلب في غير مصلحة العثمانيين؛ ففي حزيران ١٩١٦ م أعلن الشريف حسين أمير مكّة المكرمة استقلاله؛ فثار العرب في مكة وقتلوا حاميتها التركية وأسروا أكثرها وحاصروا المدينة المنوّرة[٢]، وكان كل ذلك يتم بإشراف ورعاية الإنكليز الذين استطاعوا توجيه وقيادة هذه الحركة فوجّهوا بذلك ضربة للمسلمين بالمسلمين.

ومع دخول الجنرال «اللنبي» إلى القدس سنة (١٩١٧ م) وسقوط القسم الجنوبي من سوريا بيد الحلفاء بالتعاون مع الجيوش العربية التي عبّدت الأرض أمام أقدام الفاتحين.. أخذ الأتراك يخلون سوريا ولبنان فانقلبت الموازين انقلاباً تاماً لمصلحة بريطانيا وفرنسا.

لقد أدّى الشريف حسين خدمة كبرى للإستعمار البريطاني في إحراز نصر سريع وقليل التكاليف على الدولة العثمانية وبدماء عربية مسلمة... ولم يدر أنه بعمله ذاك قد وضع حجر الأساس للكيان الصهيوني القائم هذا اليوم، في الوقت الذي يقول فيه السلطان عبد الحميد في رسالة بخط يده:

«لو دفعوا لي ملء الأرض ذهباً، وليس فقط مئة وخمسين مليون

---

(١) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل) ص ١٩٦.

(٢) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل) ص ٢٢٠.

ليرة إنكليزية ذهباً؛ لما وافقت على إعطاء فلسطين لليهود»[1].

هـذا للمقـارنـة فقـط بيـن (أحـرار العـرب) و (المستبـدّيـن العثمانيين)...

ولكن سرعان ما انقلب السحر على الساحر، فلم يأكل الشريف حسين من بر الحجاز إلا قليلاً إذ تخلى عنه الإنكليز وأفلتوا عليه الوهابيّين السعوديين فطفق يلعن بريطانيا ومن يصدقها.

وما أن انسحب الأتراك من سوريا ولبنان حتى أعلن الأمير سعيد الجزائري تأسيس الحكومة العربية في دمشق ورفع راية الشريف حسين، وطلب الأمير فيصل من كامل الأسعد مهاجمة الأتراك وطردهم من السواحل وعيّن محمود الفضل مديراً للأحكام في النبطية ورياض الصلح في صيدا، وعبد الله خليل في صور، وتألفت الحكومة العربية في بيروت برئاسة عمر الداعوق، ووصل شكري الأيّوبي مندوباً من قبل الأمير فيصل إلى بيروت ماراً بالنبطية فصيدا، فرفع الراية العربية في ساحة الشهداء في بيروت[2].

كل ذلك أدى إلى أن يعتقد اللبنانيون المسلمون والشيعة منهم بالخصوص أن موازين القوى قد انقلبت لمصلحة الثورة العربية بقيادة الشريف حسين وأولاده، فالإنهيار التركي وعدم وجود فعّال لجيوش الحلفاء أظهر الشريف وأولاده بمثابة الوارثين الوحيدين للسلطان العثماني، فقد كانوا هم فقط المسيطرين على الحجاز ولبنان وسوريا والعراق... فانعكس هذا على الوضع اللبناني الداخلي تأييداً عاماً للحكومة العربية وإعلان الإنضمام إليها...

(١) السلطان عبد الحميد الثاني (مذكراتي السياسية).
(٢) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل) ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

إلا أن دخول جيوش الحلفاء إلى صور وصيدا في الطريق إلى بيروت وتعيين ضابط فرنسي لإدارة صيدا وإرسال قوة عسكرية إلى النبطية وتعيين حاكم عسكري على النبطية[1]... كل ذلك كان إشارة إلى أنّ انقلاب موازين القوى لمصلحة الشريف حسين كان مؤقتاً إن لم يكن اعتقاداً خاطئاً... ولكن مرحلة جديدة بدأت كان يسودها في البداية شبه التوازن العام بين المسلمين من جهة وعلى رأسهم العامليّين؛ الـذين كـان يمثّـل حكـم الأمير فيصـل إمتـدادهـم وعمقهـم العـربي والإسلامي، والفرنسيين وحلفائهم الموارنة الذين كان يشكّل الغرب الإستعماري إمتدادهم وعمقهم الصليبي.

ولقد استمرت حالة شبه التوازن هذه بين أخذ وردّ قرابة السنتين عقد خلالها مؤتمر الصلح بين الحلفاء والولايات المتحدة في باريس لدراسة آثار الحرب وتقسيم تركة الدولة العثمانية والمناطق التي كانت خاضعة لألمانيا المهزومة.

وبذل الموارنة أقصى جهدهم ومن خلال أدبائهم ومفكّريهم ومطارنتهم وبطريركهم وخصوصاً مبعوثيهم في باريس والولايات المتحدة مثل: جبران خليل جبران وأمين الريحاني وميخائيل نعيمة وإيليا أبو ماضي وغيرهم[2]... بذلوا جهوداً عالية لإقناع المؤتمرين بوضع لبنان تحت الإنتداب الفرنسي ومنع قيام كيان إسلامي سوري، وفي نفس الوقت كان اليهود يتحركون لنيل قرار بوضع فلسطين تحت سيطرة الإنكليز حتى يتسنى لهم تأسيس وطنهم القومي الموعود..

في نفس الوقت أعلن المسلمون انضمامهم لدولة الأمير فيصل

(١) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل) ص ٢٢٤.
(٢) من وثائق وزارة الخارجية الفرنسية فيما يتعلق بسوريا ولبنان الملف العام ص ٦١ والمجلد رقم ٥ ص ٢٣١ والمجلد رقم ٩ ص ٢٢١.

التي أعلنها رغماً عن أن المؤتمرين في باريس لم يقرروا شيئاً بعد[1].

وفي هذه المرحلة أخذ الفرنسيون يرسلون المزيد من قوّاتهم العسكرية إلى لبنان لقلب الموازين لمصلحة حلفائهم الموارنة؛ إلى أن نزلت الجيوش الفرنسية بكثافة على السواحل اللبنانية سنة (١٩١٩ م) فحصل الإخلال التام بالتوازن العام لمصلحة الفرنسيين وحلفائهم وتحوّل المسلمون إلى القتال وبعد سلسلة من المعارك والمصادمات انتهت إلى انتصار ساحق للفرنسيين بفضل تفوّقهم العسكري، فانقلب الوضع إلى مصلحتهم تماماً وانتهى الأمر إلى إعلان لبنان الكبير سنة (١٩٢٠ م).

* * *

(١) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل) ص ٢٢٦.

الفصل العاشر

الإنتداب الفرنسي (٢)

لقد تقدّم في الدرس السابق أن اللبنانيين في ظرف ما بعد الحرب العالمية الأولى وانعقاد مؤتمر باريس للصلح كانوا يعملون خلال مرحلة شبه التوازن بين المسلمين والموارنة والفرنسيين على محورين:

فالمسلمون والشيعة بالخصوص كانوا يعملون على محور ضمّ لبنان إلى حكومة الأمير فيصل...

والموارنة من جهة أخرى كانوا يعملون على فصل لبنان عن سوريا وإبقاء الإحتلال الفرنسي ووضع لبنان تحت الإنتداب...

أما المسلمون الشيعة فقد مارسوا معارضة الإنتداب في البداية على شكل تشكيل مجموعات عسكرية مناوئة للإحتلال وتوزيع المنشورات الداعية إلى طرد الفرنسيين والإنضمام إلى حكومة الأمير فيصل ثم تطوّرت المعارضة إلى أن تداعى أعيان جبل عامل وعلماؤه إلى عقد مؤتمر على رأس نبع الحجير في (٢٤ نيسان ١٩٢٠ م)؛ أقرّ المؤتمرون فيه بالإجماع رفض الإنتداب وانضمامهم إلى حكومة الأمير فيصل، ثم كتبوا القرار ووقّعوه، وملخّصه:

«إن المؤتمرين قرّروا بالإجماع انضمامهم للوحدة السورية، والمناداة بجلالة الملك فيصل ملكاً على سوريا، ورفض الدخول تحت حماية أو انتداب الفرنسيين»[1].

ثم انتخب السيد عبد الحسين نور الدين من النبطية، والسيد عبد الحسين شرف الدين من صور للسفر إلى دمشق العاصمة لرفع القرار للحكومة السورية، ولم يكن تأييد هذين السيدين الجليلين وبقية علماء جبل عامل لحكومة الأمير فيصل مما يدخل عليهم حزازة تأييد متمرّد على الدولة العثمانية وخائن ساعد الإنكليز على هزيمة أهل ملّته ودينه؛ لأن الأطراف المتنازعة بعد خروج العثمانيين لم تكن بين العثمانيين والإنكليز حتى يُقال لهذين السيدين: كيف تؤيدان صديقاً للإنكليز، بل كانت المنازعة بين عملاء فرنسا من الموارنة الذين أرادوا جعل الشيعة تحت هيمنتهم وبين حكم عربي مسلم، ولعلّه كان من قبيل اللجوء إلى أهون الشرّين إذا كان لا بد من أحدهما.

وقبل ذلك كانت الولايات المتحدة بإيحاء من بريطانيا قد قررت إرسال لجنة أمريكية لتقصّي الحقائق ولمعرفة الحكومة التي يرغب السوريون واللبنانيون والفلسطينيون في أن تكون هي المنتدبة عليهم؛ فقابلها وفد من المسلمين الشيعة في صيدا وكان مؤلفاً من مئة عالم ووجيه من وجهاء جبل عامل وكان ذلك في سنة (١٩١٨ م)، «وصرّحوا كلهم بلسان واحد برفض الإنتداب الفرنسي، وبالإنضمام للوحدة السورية، وطلب الإستقلال التام الناجز تحت لواء جلالة الملك فيصل الأول ملك سوريا...»[2].

وأما الموارنة فقد كانوا مطمئنين إلى مصير البلاد وأنه رهن الإرادة

(١) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل) ص ٢٢٥ وما بعدها.
(٢) محمد جابر آل صفا (تاريج جبل عامل) ص ٢٣٠.

الفرنسية؛ إلا أنهم أخذوا ـ وبالتنسيق مع الفرنسيين ـ يعملون على أن يكون الإنتداب الفرنسي مطلباً شعبياً[1]، ومع ذلك فقد كان من الواضح أن الفرنسيين كانوا يريدون وضع لبنان تحت سيطرتهم وأنهم كانوا يعتبرون الحكومة العربية في بيروت لا شيء، فقد زار ممثل الحكومة الفرنسية ونائب المفوض السامي البطريرك في سنة (١٩١٨ م) وتمّ الإتفاق على استمرار حكم مجلس الإدارة برئاسة حبيب باشا السعد، وعلى تعيين موظف فرنسي موقّت، وبعد يومين ألقى الحاكم العسكري الفرنسي خطبة في بعبدا أعلن فيها إعادة ولاية مجلس الإدارة اللبناني... وكان معنى ذلك نقض قرار تشكيل الحكومة العربية في بيروت[2].

وأما اللجنة الأمريكية التي ذهب إليها علماء الشيعة ووجهاؤهم فقد ذهبت هي بنفسها لزيارة البطريرك وكان هذا أكبر دليل على انحيازها والتزامها المسبق بتزوير الحقائق...

وكان الإجماع النصراني والماروني خصوصاً على رفض الإستقلال والإلحاح على ضرورة الإنتداب الفرنسي؛ فكان الحاكم الفرنسي يجول في المناطق اللبنانية فيستقبله الموارنة بالهتاف وإطلاق الرصاص في الهواء... ومع انعقاد مؤتمر الصلح في باريس والبحث عن حلول للمناطق التي كانت تحت سيطرة ألمانيا وتركيا؛ فقد طلبت فرنسا من البطريرك الماروني إلياس الحويك الذهاب على رأس وفد لبناني إلى المؤتمر للمطالبة بالإنتداب الفرنسي؛ فنزل البطريرك عند رغبتهم وأبحر من جونية على بارجة حربية فرنسية[3] ثم ألحّ مع وفده من المطارنة ومع

(١) بشارة الخوري (حقائق لبنانية) ج ١ ص ٩٥.
(٢) زين نور الدين زين (الصراع الدولي في الشرق الأوسط) ص ٨٥ ـ ٨٦.
(٣) بشارة الخوري (حقائق لبنانية) ج ١ ص ٩٦.

الوفود الأخرى وخاصة وفد الجمعية السورية المركزية العميلة لفرنسا على وضع لبنان تحت الإنتداب الفرنسي... إلا أن البطريرك والوفد اللبناني وقع في ارتباك من ناحية أخرى وهي ناحية المناطق التي لم تكن داخلة تحت نظام المتصرفية وهي مدن الساحل: طرابلس وبيروت وصيدا وصور وسهل البقاع وجبل عامل فمن جهة لم يكن جبل لبنان كافياً لأن يشكّل دولة طبيعية مستقلة؛ فلا ميناء له إلا ميناء جونية ولا سهول فيه بل ليس فيه إلا الصخور والصخور لا تطحن وتصير خبزاً؛ فكانت الحاجة إلى سهل البقاع وإلى موانىء طرابلس وصيدا وبيروت، وأما جبل عامل فلم يكن البطريرك راغباً بضمّه إلى لبنان لأنه كان سيحدث حالة الإنقلاب السكّاني لمصلحة المسلمين؛ فلا يعود الموارنة أكثر عدداً فيقع البطريرك فيما فرّ منه، بل كان راغباً في ضم جبل عامل إلى فلسطين كي يتخلّص من هذه المنطقة المزعجة ويضعها تحت سيطرة اليهود... وكاد يجري الإتفاق على ذلك بينه وبين اليهود...

وأما من جهة أخرى؛ فقد كان البقاع يشكّل أيضاً عاملاً في التفوّق العددي للمسلمين فكان هذا عاملاً سلبياً في ضم البقاع، بينما كان الفرنسيون يعارضون إعطاء جبل عامل لليهود لأن معناه تقوية النفوذ البريطاني على حساب الفرنسيين؛ فقد أدت إتفاقية سايكس بيكو والتي بين فرنسا وبريطانيا إلى اقتسام لبنان وسوريا والعراق وفلسطين بينهما، وكان جبل عامل بحدوده الحالية من حصة النفوذ الفرنسي، ولم تكن فرنسا ترضى بحال ازدياد النفوذ البريطاني على حسابها، فوقع جبل عامل حينئذٍ في حالة تعارض جزئي بين الإستعماريين أدت في النهاية إلى ضمه إلى «لبنان الكبير»، ولكن بامتيازات للموارنة تضمن لهم السيطرة الدائمة على الحكم حتى ولو أصبح المسلمون أضعافهم!.

وفي سنة (١٩١٩ م) عيّن الجنرال غورو قائداً للقوات الفرنسية في الشرق؛ فجاء على رأس حملة مؤلفة من ثلاثين ألف جندي؛ فانقلبت

الموازين لمصلحة الموارنة وحلفائهم، وفرض الفرنسيون غرامة على المناطق الإسلامية لتعويض خسائر الحرب مقدارها مئتا ألف ليرة عثمانية ذهباً، فزادت البلاد فقراً فوق فقر[1]... واشتعلت الثورة في كل مكان وأخذ المسلمون يهاجمون الجنود الفرنسيين وأخذت ردّات الفعل أو الفعل الفرنسي مأخذها في مهاجمة القرى وإحراقها بتأييد ودعم ماروني تام[2]، وشملت الإنتفاضة جميع المناطق الإسلامية من طرابلس وعكار إلى البقاع وجبل عامل؛ فهاجم المسلمون مركزاً للبريد الفرنسي في تلّ كلخ وباغتوا الفرنسيين في مستنقعات الليطاني فألحقوا بهم خسائر فادحة وهاجموهم بالقرب من مزرعة مصيلح وجنوبي مرجعيون[3]، وكان أن أرسل الفرنسيون كتيبتين يعاونها دلّالون موارنة من القليعة وجديدة مرجعيون دير ميماس إلى الحولة فكمن لها المسلمون الشيعة وألحقوا بها خسائر منكرة وقتلوا الكثير من جنودها[4].

وفي هذا الظرف العصيب كان مؤتمر الحجير وإعلان الإنضمام إلى سوريا...

وفي هذه الحالة استبدّ القلق وعدم الثقة بالمصير بالموارنة فأرسلوا وفداً ثالثاً إلى باريس يطالب الحلفاء بوضع لبنان تحت الإنتداب الفرنسي[5]...

وفي (٢٥ نيسان ١٩٢٠ م) أي بعد مؤتمر الحجير بيوم واحد فقط أقرّ مجلس الحلفاء الأعلى المجتمع في سان ريمو الإنتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، فصعق المسلمون لهذا النبأ الذي وضعهم تحت

(١) محمد كردعلي (خطط الشام) ج ٣ ص ١٨٢ ـ ١٨٣.
(٢) سليمان تقي الدين (التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية) ص ٣٣ ـ ٣٤.
(٣) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل) ص ٢٢٧.
(٤) د. وجيه كوثراني ـ مصدر سابق ص ٣٣٢.
(٥) جريدة لسان الحال ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٠.

حكم أعدائهم الموارنة وجعل حكومة فيصل غير شرعية بنظر الحلفاء.. فيما استقبله الموارنة بالترحاب...

وجاء قرار سان ريمو يعطي الضوء الأخضر للجنرال غورو وحلفائه الموارنة في تصفية الثورة ضد الإحتلال بغطاء ومباركة دولية، فأرسلت له فرنسا قوات إضافية.

ولكي يجد الجنرال غورو لنفسه وللرأي العام الذريعة للبطش بالعامليين، فقد أشاع أن مؤتمر الحجير إنما عقد للتنكيل بالنصارى في جبل عامل ثم شرع بتحريض القرى النصرانية وتسليحها ثم إغراءها بالتحرش بجيرانها الشيعة والاعتداء عليهم وقطع الطرق على أبناء السبيل الوادعين منهم، فكانت ردة الفعل ومعاقبة عين ابل وفاجعتها...

وهنا استغلّ الجنرال غورو الفرصة فأرسل فرقة إلى جبل عامل مؤلّف من أربعة آلاف جندي فناوشها الشيعة واشتبكوا معها في الطريق بدون حصول معركة حاسمة؛ فلم تستطيع الحملة قتل أو إلقاء القبض حتى على واحد من الثوّار إلا أنها أحرقت بيوت الآمنين في بنت جبيل وقصفت تولين بالمدفعية وقصفت الحولة وفتكت بكثير من الأبرياء والآمنين ثم استقرت في هونين[1] وبعد ذلك سيطرت على الطيبة فنهبت دار كامل الأسعد الذي كان فرّ إلى دمشق عبر الجولان وكانوا قبل ذلك قد أحرقوا بيت السيد عبد الحسين شرف الدين ومكتبته.

إستمرت الحملة شهراً كاملاً حسمت خلالها الجيوش الإستعمارية الوضع السياسي لمصلحة الموارنة فجمع القائد الفرنسي الكولونيل (نيجر) علماء جبل عامل وأعيانه وحشرهم في دار الأسقفية الكاثوليكية في صيدا وألقى عليهم على مسمع من الأكليروس المسيحيين ووجهائهم

---

(١) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل) ص ٢٢٨.

خطاباً نارياً يتضمن التهديد والوعيد ثم أجبرهم على إمضاء وثيقة وتعهد بدفع مئة ألف ليرة عثمانية ذهباً وتسليم المحكومين للحكومة وإعادة المسيحيين الفارّين والمحافظة عليهم والتعويض لهم.

وقد جمع حاكم صيدا الفرنسي وأعوانه تلك الغرامة أضعافاً مضاعفة وأمعنوا في البلاد سلباً ونهباً؛ فنضبت ثروة جبل عامل ووقع في مهاوي الفقر والخراب[1]...

وتكريساً للتبعية للموارنة عيّنوا موظفين إداريين نصارى على صور والنبطية.

وكانت الإنتفاضة ضد الفرنسيين قد امتدت إلى جبل العلويين ودمشق وحوران وكيليكيا وشملت جميع أنحاء سوريا، وفي أوائل تموز قررت الحكومة الفرنسية حسم الموقف والسيطرة على دمشق.

وقبل أن يجهّز غورو حملته فرض على فيصل أن تضع فرنسا يدها على خط سكة الحديد: (رياق ـ حلب)، وأن يعترف فيصل بالإنتداب الفرنسي، وأن يلغي الخدمة العسكرية، ويسرّح الجيش، وأن يوقف ويعاقب كل من يقوم بحملة إعلامية ضد فرنسا[2]...

وقد استسلم فيصل، وقبل بكل ذلك، فقد كان هو وأبوه ربيبين للإستعمار؛ فسرّح الجيش... إلا أن وزير حربيته: يوسف العظمة رفض الخضوع وسار بمن تبقى من الجيش والمتطوعين من المدنيين بالأسلحة البسيطة المتوفرة وواجه الجيش الفرنسي في معركة غير متكافئة في ميسلون... استشهد فيها يوسف العظمة ومعظم جنوده[3] ودخلت فرنسا دمشق ولاذ فيصل بالفرار إلى العراق حيث نصّبه الإنكليز

---

(١) محمد جابر آل صفا (تاريخ جبل عامل) ص ٢٢٩.
(٢) ساطع الحصري (يوم ميسلون) ص ١١٨.
(٣) ساطع الحصري (يوم ميسلون) ص ٣٣٧ و ٣٣٨.

ملكاً هناك.

دخل القائد الفرنسي إلى دمشق حيث توجه إلى قبر صلاح الدين الأيوبي فركله وقال: إنهض وانظر يا صلاح الدين؛ الآن انتهت الحروب الصليبية...

لقد حسمت فرنسا الأمر لمصلحتها كلياً في سوريا ولبنان وإن دفعت ثمنه تسعة آلاف جندي قتيل ومئتين وخمسين ضابطاً[١]... وكان يوم ميسلون يوم عيد عند الموارنة[٢]...

ولقد انعكس هذا الإنتصار وهذه السيطرة على سوريا ولبنان في الوضع اللبناني بعد ذلك بسبعة أيام حيث أعلن الجنرال غورو «لبنان الكبير» بحدوده الحالية... وبرئاسة الموارنة وتحت سيطرتهم؛ فتمت لهم أمنيتهم التي طالما نشدوها من حكم فرنسا لهم[٣].

ومع أن طموح الموارنة أساساً كان في حدود ضم بيروت فقط للحصول على مرفأ وسهل البقاع للحصول على أرض خصبة للزراعة غير أن عدم القبول الفرنسي بالتمدد الإنكليزي على حساب فرنسا وثقة فرنسا بقوتها العسكرية وقدرتها على قمع أي محاولة للتمرد على فرنسا والموارنة جعلها تضم إلى لبنان مناطق ذات أغلبية إسلامية مثل: جبل عامل وبعلبك وعكار وطرابلس وصيدا؛ مما أثار مخاوف وقلق الموارنة، إذ سيحدث هذا إنقلاباً في نسبة عدد السكان لغير صالح الهيمنة المارونية...

لكن فرنسا أسست وثبتت للموارنة كياناً سياسياً ضمنت الغلبة فيه

---

(١) محمد كردعلي (خطط الشام) ج ٣ ص ١٨٧.
(٢) لسان الحال ٢٣ أيلول ١٩٢٠.
(٣) د. وجيه كوثراني (الإتجاهات الإجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي) ص ٣٥٤.

للموارنة، ويكون المسلمون فيه أكثرية عددية فقط لا تملك من أمر الحكم شيئاً، إذ أن زعماءهم وممثليهم سوف يصبحون أدوات ودمىً عند الفرنسيين وعند الموارنة بعدهم، فهم كما تقدم يمثلون الإمتداد الماروني داخل المسلمين ولكن بأسماء وألقاب إسلامية...

لقد خططت فرنسا وأسست وعملت ورتّبت الأمور بحيث تورّث الموارنة في لبنان كياناً سياسياً ناجزاً يكون الآخرون فيه خدمهم وتابعيهم ولا يملكون من الحكم شيئاً.

* * *

الفصل الحادي عشر

مرحلة الإنتداب الفرنسي (١)

تقدم أن الدول الأوروبية اتفقت في مؤتمر (بانرمان) على اصطناع كيان حاجز بين الشرق المسلم الآسيوي والغرب المسلم الإفريقي، فأعطى (بلفور) وعداً لليهود بتأسيس وطن قومي لهم في فلسطين لهذه الغاية، وانتدبت بريطانيا على فلسطين كي تُهيّء الظروف عملياً وعلى الأرض لإنشاء هذا الكيان وانتدبت فرنسا على لبنان كي تُهيّء الظروف أيضاً لإنشاء كيان آخر إلى جانب الكيان اليهودي وهو الكيان الماروني . . .

وأن الموارنة كانوا متحمسين فقط لضمّ البقاع وبيروت وطرابلس وصيدا دون بقية المناطق اللبنانية وخصوصاً جبل عامل لأن جبل لبنان أو منطقة نظام المتصرفية كان يحتاج إلى سهل خصب وميناء من جهة[1]، ولأن انضمام جبل عامل وبعلبك وعكار كان سيقلب المعادلة السكانية إذ سيتحول الموارنة من أكثرية في لبنان صغير الحجم إلى أقلية

(١) بشارة الخوري (حقائق لبنانية) ص ٨١.

في لبنان الكبير فيكونوا قد التجأوا إلى ما فرّوا منه...

ولذلك وافق البطريرك إلياس الحويك في اتصالات بينه وبين دافيد بن غوريون وحاييم وايزمن على ضم جبل عامل إلى الخارطة التي ستقام عليها إسرائيل... وأبدى الموارنة إنزعاجهم من ضم شمالي لبنان وبعلبك إلى لبنان[1]... غير أن السياسة الفرنسية كانت في وارد آخر فلم تكن فرنسا ترضى بأي شكل زيادة متر مربع واحد إلى الحصة الإنكليزية، وبالتالي أصرت على بقاء جبل عامل ضمن خارطة لبنان الكبير...

ولكن بقي عليها حلّ معضلة أخرى سوف تنتج عن ضم هذه المناطق الإسلامية (الخالصة في بعض المواضع) إلى جبل لبنان ذي الأكثرية المسيحية، وهذه المعضلة هي حصول الأكثرية الإسلامية التي قد تتحول في أي لحظة في المستقبل إلى عنصر غلبة لمصلحة المسلمين فينقلب المخطط الفرنسي القاضي بإنشاء دولة مارونية بمثابة رأس جسر للإستعمار الفرنسي في الساحل الشرقي للمتوسط إلى نتيجة عكسية تماماً قد تكون نشوء دولة معادية لفرنسا ولإسرائيل معاً ذات أكثرية إسلامية وأقلية مسيحية...

وهكذا أصبح على سلطات الإنتداب الفرنسي زيادة على إعلان لبنان الكبير تأسيس الضمانات والشروط والأسس التي تكفل وإلى الأبد بقاء السيطرة والهيمنة المارونية على الحكم والإدارة والجيش وكل مرفق من مرافق البلاد حتى ولو كان الموارنة أقلية وإبقاء المسلمين أعداداً مهملة من حيث الوزن والنوعية وإن كانوا أكثرية من حيث الكمّ؛ بحيث يكونوا أكثرية محكومة لا تملك من أمر الحكم شيئاً...

(١) (لبنان الكبير، مأساة نصف قرن) صادر في سلسلة دراسات القضية اللبنانية.

سنتعرض في هذا الفصل ـ العاشر ـ للسبل التي سلكتها سلطات الإنتداب لتأسيس النظام اللبناني المضمون للموارنة إلى الأبد:

فقد استمرت هذه الجهود طيلة مرحلة الإنتداب؛ حتى إذا غادر آخر جندي فرنسي لبنان سنة (١٩٤٦ م) لم يكن الموارنة بعده محتاجين إلى حضن أمهم الحنون، وأسست لهم وطناً مزرعة يسرحون فيه ويمرحون، وهذه السبل هي:

(أولاً): توجيه ضربة قاصمة للإمتداد الإسلامي خارج لبنان وللعمق المعنوي الذي ينشدّ إليه المسلمون اللبنانيون، فقد تقدّم وبصورة مختصرة أن المسلمين اللبنانيين كانوا عبر العصور يشكّلون رأس الحربة ومقدمة الجبهة الإسلامية عن هذا الثغر أمام غزوات الروم والصليبيين وغيرهم... ولذلك كانوا بمثابة قوة طليعية متقدمة، وكان يشكّل العالم الإسلامي الكبير عمقها المعنوي الأكبر الذي تلتجىء إليه إذا أصابتها حالة الضعف وتستمد منه القوة والإمداد لمواجهة أعدائها...

ولشدة هذا الإرتباط ووثاقته عبر التاريخ أصبحت أية هزيمة يصاب بها هذا العالم الإسلامي المترامي الأطراف تؤثر سلباً على هؤلاء المسلمين في لبنان، وأي نصر يحرزه هذا العالم الإسلامي يؤثر إيجاباً عليهم...

ولقد لاحظ الفرنسيون أن المسلمين سارعوا بمجرد انهيار الدولة العثمانية إلى مدّ اليد إلى وريثها القريب المسلم وهو الأمير فيصل ليس بشخصه بل لأن العمق الإسلامي في الداخل العربي الممتد في سوريا والعراق كان يمثّل بالنسبة للمسلمين اللبنانيين الإمتداد الحضاري والعقائدي والمعنوي لهم أمام التحالف الفرنسي الماروني... هذا الإمتداد ـ شكّل عنصر قوة للمسلمين في موازين القوى بينهم وبين

أعدائهم... فلم يكن أمام فرنسا من أجل قلب المعادلة لمصلحة الموارنة وكطريق من الطرق التي سلكتها لتثبيت سيطرتهم وهيمنتهم إلا توجيه ضربة لهذا العمق وقطع هذا الإمتداد فكان ما قدّمنا من دخول دمشق ومعركة ميسلون وإخراج الأمير فيصل وتقطيع أوصال سوريا إلى دويلات فإلى جانب إعلان لبنان الكبير كان إنشاء دولة دمشق ودولة العلويين وسنجق الإسكندرون المستقل... مما سيجعل المسلمين ـ بنظر فرنسا على الأقل ـ أمام خيار وحيد لا ثاني له وهو الخضوع لسيطرة الموارنة في لبنان الكبير حتى ولو كانوا أكثرية وكان النصارى أقلية.

(ثانياً): تكريس وتعزيز سيطرة الموارنة على البنيان الفوقي للدولة...

وقد تمثّل قبل كل شيء في إعادة ولاية «مجلس الإدارة» الذي كان خلال عهد المتصرفية وحلّته الدولة العثمانية عند دخولها الحرب، وكان مجلس الإدارة برئاسة حبيب باشا السعد وعدد مقاعده سبعة عشر مقعداً (سبعة للمسلمين وعشرة للنصارى)[1]...

ثم أخذ يمتد التعزيز للسيطرة المارونية إلى الإدارات والمؤسسات فامتلأت المراكز في جميع الإدارات والجيش والمرفأ وشركة مياه بيروت وخطوط السكك الحديدية بالموظفين النصارى وأصبحت جميع المرافق الإقتصادية والإدارية والتجارية توجه من قبل النصارى، وأما الشركات الأجنبية فقد أصبحت بشكل تام تحت سيطرتهم أيضاً...

هكذا... تحولت أجهزة الدولة تحت إشراف الفرنسيين إلى كيان يسيطر عليه الموارنة بالكامل؛ فكان هذا الضمان الثاني لبقاء سيطرتهم

(١) زين نور الدين زين (الصراع الدولي في الشرق الأوسط) ص ٨٥ ـ ٨٦.

الأبدية...

(ثالثاً): تعزيز وزيادة أعداد النصارى في لبنان؛ فقد استقدمت سلطات الإنتداب الكثير من الأرمن الذي قدموا إلى سوريا من أرمينيا نتيجة للمذابح التي وقعت هناك، وكذلك تدفّق السريان والكلدان والآشوريون من سوريا والعراق... حتى تضاعف عدد سكان بيروت من النصارى... وكان هذا سعياً من الفرنسيين لمواجهة النموّ السكاني عند المسلمين.

(رابعاً): حرمان المسلمين من التعلّم والتطوّر الثقافي والعلمي ووضع شروط للوصول إلى مركز من مراكز الدولة أو للحصول على مستوى من العلم المهني الحرّ يصعب على المسلمين توفيرها كاشتراط كون اللغة الفرنسية إلزامية في المدارس والجامعات فإن المدارس النصرانية كانت القادرة فقط على توفير هذا الشرط بسبب نصف قرن مضى من العناية والتعليم والإهتمام بهم من قبل المبشرين، بينما كان المسلمون بعيدين عن كل ثقافة فرنسية، وكان من النادر جداً أن تجد عندهم من يفقه اللغة الفرنسية عدا عن تدريسها الذي كان بالنسبة للمسلمين من المستحيلات آنذاك، وبما أن المدارس الإسلامية لم تكن بمستوى تخريج العنصر المثقّف الفرنسي، فقد حرمت من المساعدات التي نالتها المدارس النصرانية[1]...

ومع الإضافة إلى أن مدارس المبشرين وجامعاتهم كانت تحت إشراف دولهم وعناياتها... فما أن أطل عام (١٩٣٩ م) أي بعد عشرين سنة تقريباً من الإحتلال الفرنسي حتى كان عدد المدارس النصرانية والمدارس الأجنبية من فرنسية وأمريكية وإيطالية يساوي (١١٧٣)

(١) انظر: ساطع الحصري (تقارير عن أحوال المعارف في سوريا خلال سنة ١٩٤٥).

مدرسة مقابل (١٥٤) مدرسة إسلامية و (١٨٢) مدرسة حكومية[١].

ولقد مرّ في درس سابق أن هذه المعاهد والمدارس النصرانية كانت المصانع التي تؤمّن للكيان الماروني الحاكم الكادر السياسي الدائم ابتداء من رئيس الدولة إلى أصغر موظف في الإدارة. . .

بينما كانت المدارس الإسلامية والحكومية في حالة يرثى لها؛ حتى أن أميل أده صرف سنة (١٩٢٩ م) أربعمائة معلّم لأنهم لا يعرفون اللغة الفرنسية ولا يكفي إلمامهم بالنحو العربي، وأقفل عدداً كبيراً من المدارس الرسمية بحجة نقص المعلمين[٢]. . .

لقد كانت السيطرة على المدارس والجامعات وتوجيه المناهج الدراسية وسيلة لضمان تخريج أجيال من المتعلمين إن لم يكونوا موارنة مثقفين بثقافة فرنسية، فمسلمين مثقفين بثقافة فرنسية ولكن بأسماء إسلامية؛ فلم يكن التعليم فقط وسيلة لتعزيز سيطرة الموارنة بل كان أيضاً وسيلة لتلوين المثقّف المسلم وإبعاده عن دينه وأمته وتحويله إلى مجرد تابع للموارنة حتى ولو كان زعيماً من زعماء المسلمين. . .

(خامساً): تكريس الهيمنة المارونية على مجلس النواب:

فقد تميزت النسبة دائماً بين المسلمين والنصارى في مجلس النواب بغلبة واضحة لعدد النصارى على عدد المسلمين سواء في مجلس الإدارة الأول أم في المجالس التمثيلية اللاحقة؛ ففي مجلس النواب الأول كان عدد النواب النصارى (١٦) نائباً، وكان عدد المسلمين (١٤) نائباً. . . وفي المجالس اللاحقة كانت النسبة دائماً: (٩ إلى ٨) إلى أن انقلب الوضع الدولي خلال الحرب العالمية الثانية

(١) انظر: مسعود ظاهر (تاريخ لبنان الإجتماعي) ١٩١٤ ـ ١٩٢٦ ص ١٦٧ ـ ١٨١.
(٢) د. عمر فرّوخ (دفاعاً عن العلم دفاعاً عن الوطن) ص ١٣.

واجتياح فرنسا من قبل الألمان مما أدى إلى سقوط فرنسا وتحولها إلى دولة من الدرجة الثانية بل الثالثة.

فقد أدى هذا الوضع إلى أن يطمح الموارنة إلى الإستقلال التام عن دولة منهارة محتلة، وبما أن الفرنسيين الأحرار أتباع ديغول كانوا هم المسيطرون على لبنان وسوريا؛ فقد أرادت سلطات الإنتداب القيام بلعبتها الأخيرة قبل إعطاء الإستقلال للموارنة وذلك بتأمين سيطرة أفضل وأقوى للنصارى على مجلس النواب من خلال نسبة جديدة بين المسلمين والنصارى تصبح بعد الإستقلال أمراً واقعاً وضمانة تامة للموارنة. . .

فقد أقال الجنرال كاترو «الفرد نقاش» رئيس الجمهورية وسامي الصلح رئيس الحكومة من منصبيهما وعيّن مكانهما في المنصبين أيوب ثابت الماروني من غلاة أنصار «الفينيقية والقومية اللبنانية» فأصدر من أجل تعزيز الوجود النصراني في مجلس النواب مرسوماً بإعادة توزيع المقاعد في مجلس النواب وجعلها (٣٢) مقعداً للنصارى و (٢٢) مقعداً للمسلمين أي تصبح النسبة بينهما (٨ إلى ٥/٥)، وأصدر مرسوماً آخر بإعطاء حق الإقتراع للمغتربين لتحقيق أكثرية في الناخبين لمصلحة الموارنة وكان أكثرهم من النصارى آنذاك[١]. . .

وقد واجه المسلمون هذا الإجراء فقاطعوا الإنتخابات[٢] ومع ذلك فقد أعلن البطريرك الماروني أنطون عريضة عن تأييده لأيوب ثابت[٣] فخشي الجنرال كاترو تهدّم البيت اللبناني على رؤوس الموارنة عشية الإستقلال فاستقال أيوب ثابت وعيّن كاترو مكانه بترو طراد وتقرّر أن

(١) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ٤٣٥.
(٢) منير تقي الدين (ولادة الإستقلال) ص ٢٩ ـ ٣٠.
(٣) محمد جميل بيهم (قوافل العروبة. . .) ج ٢ ص ١١٢ ـ ١١٣.

تكون المقاعد (٥٥) مقعداً؛ (٣٠ للنصارى و ٢٥ للمسلمين) أي تصبح النسبة (٦ إلى ٥) وبقيت معمولاً بها إلى اليوم[١]... فكان مجلس النواب اللبناني بأكثريته المارونية بل وبمسلميه الموارنة في القالب والمسلمين في الإسم أداة طيّعة للموارنة طوال تأريخ الإستقلال.

(سادساً): وضع دستور للبنان يضمن إلى الأبد السيطرة المارونية:

فقد عيّنت وزارة الخارجية الفرنسية لجنة لوضع الدستور اللبناني مؤلفة من بترو طراد وشارل دباس والآشوري ميشال شيحا[٢]، فوضعوا الدستور بناء على مسودّة كانت وضعتها لهم وزارة الخارجية وكان أهم ما في الدستور هو جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية وجعل العَلَم مؤلفاً من الألوان الثلاثة الفرنسية تتوسطها الأرزة[٣] وإعطاء صلاحيات مطلقة لرئيس الجمهورية الماروني لا يملكها أي رئيس جمهورية في العالم فإنه في لبنان وحده هو الذي يعقد المعاهدات ويعلن الحروب ويحلّ مجلس النواب ويقيل الوزراء ويعيّنهم ويعيّن رئيس الحكومة ويقيله ويصادر الحريات ويعلن حالة الطوارىء ويصدّر العفو الخاص مجلس وهو الذي يولّي الموظفين ويصدّر المشاريع المرفوضة من قبل مجلس النواب بمرسوم ويصدّر مراسيم فتح الإعتمادات المالية الإستثنائية إضافة للميزانية العامة السنوية (فيستطيع مثلاً أن يفتح اعتماداً مالياً لشقّ طريق بين قرية وأخرى بدون العودة إلى وزير الأشغال ويستطيع أن يفتح اعتماداً بشراء السلاح الفلاني من البلد الفلاني بالمبلغ الفلاني بدون أن يحقّ لوزير الدفاع أو رئيس الحكومة مناقشته في ذلك... الخ).

---

(١) فتحي يكن ـ (المسألة اللبنانية من منظور إسلامي) ص ٩٢ ـ ٩٣.
(٢) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ٢١٢.
(٣) نفس المصدر ص ٢١٣.

(سابعاً): لم ينصّ الدستور على كون رئيس الجمهورية مارونياً فكان لا بد لسلطات الإنتداب فضلاً عن أن تحرص على أن يكون الرؤوساء اللبنانيون من الموارنة طيلة عهد الإنتداب أن تخوض معركة تكريس كون الرئيس مارونياً حتى يصبح الدستور نافعاً ولمصلحة الموارنة وإلا فإن مجرد وضع دستور فيه كل الصلاحيات المطلقة لرئيس الجمهورية بدون أن يكون رئيس الجمهورية مارونياً دائماً سيؤدي إلى خلاف ما تشتهي سفن فرنسا.

لقد سبق لسلطات الإنتداب أن عيّنت شارل دباس الأرثوذكسي رئيساً للبنان، وقد كان لتعيينه عدة بواعث مهمة، منها: أنه كان من أعضاء الجمعية المركزية السورية العميلة لفرنسا وكان من دعاة القومية اللبنانية والإنتداب الفرنسي خلال العهد العثماني[١]، وكان ذا ثقافة فرنسية وزوجته فرنسية[٢]...

ومنها: إن نظرة الأرثوذكس إلى الموارنة وحلفائهم الفرنسيين الكاثوليك كان فيها الكثير من الحقد الطائفي الموروث، وكان الأرثوذكس أكثرية في بيروت، وكانوا بسبب مركزهم وغناهم يؤثرون جداً في أتباع طائفتهم الأرثوذكس في سوريا ولبنان، فكان من المناسب لفرنسا أن تعيّن عميلاً لها يضمن لها إلى جانب ولاء الموارنة ولاء بقية مذاهب النصارى في سوريا ولبنان في أوائل مرحلة الإنتداب أي في المرحلة التي كانت تحتاج فيها فرنسا إلى تأييد عام لها من قبل جميع نصارى سوريا ولبنان حتى تظهر أمام مؤتمر (سان ريمو) وكأنها هي الوصية والحامية الوحيدة لنصارى الشرق إلا أن سلطات الإنتداب ما

---

(١) نفس المصدر ص ٢١٦.
(٢) بشارة الخوري (حقائق لبنانية) ج ١ ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

كانت لتسمح أبداً ليس فقط لأن يصبح مسلم رئيساً للجمهورية بل حتى لأن يترشح لهذا المنصب[1].

فما أن انتهت رئاسة شارل دباس سنة (١٩٣٢ م) حتى رشّح رئيس مجلس النواب محمد الجسر نفسه لرئاسة الجمهورية فعارض البطريرك الماروني أنطون عريضة هذا الترشيح فردّ محمد الجسر مطالباً بإجراء إحصاء عددي للمسلمين والنصارى ورفض الإنسحاب من المعركة... فاستدعاه المفوّض السامي الفرنسي (بونسو) وطلب منه سحب ترشيحه لرئاسة الجمهورية فرفض... فأبلغه تعليق العمل بالدستور وبالتالي حلّ مجلس النوّاب وتأجيل انتخاب رئيس للجمهورية وطلب من شارل دباس الإستمرار في رئاسة الجمهورية سنة أخرى[2]...

وهكذا كرّس الفرنسيون رئاسة الجمهورية وقفاً أبدياً على الموارنة... وتحوّل بعد الإنتداب إلى عرف رسمي إلى يومنا هذا...

* * *

---

(١) إسكندر رياشي (قبل وبعد ١٩١٨ ـ ١٩٤١) ص ٣٤ و ٣٩.
(٢) كمال صليبي (تاريخ لبنان الحديث) ص ٢٢٢.

الفصل الثاني عشر

الإستقلال ـ العهد الدستوري

(أولاً): قبل الإستقلال:

لقد تقدم في كل الدروس التأكيد على مسألة تاريخية مهمة وهي العلاقة الوطيدة والمتعددة الجوانب بين الموارنة من جهة وفرنسا من جهة أخرى، حتى لقد اعتبرتهم فرنسا جزءاً من شعبها ولبنان جزءاً من فرنسا، واعتبروا أنفسهم طيلة قرون جالية فرنسيّة تعيش في محيط إسلامي... فما هو وجه هذه الحالة التي نشأت في أوائل الأربعينيّات من القرن العشرين والتي تمثّلت في نزوع فئة من الموارنة يعتدّ بها إلى الإستقلال عن فرنسا؟ فهل الإستقلال تمثيلية؟ أم أن هناك عوامل وظروف وراء هذه الحالة؟، لا بد قبل الإجابة على هذه الأسئلة من عرض عدة نقاط كمقدمة:

(الأولى): لقد نجحت الحركة الوطنية السورية في تتويج نشاطها ضد الإنتداب الفرنسي بعقد المعاهدة السورية الفرنسية سنة (١٩٣٦ م) والتي كانت شبيهة بالمعاهدة البريطانية العراقية، لقد كانت هذه المعاهدة بديلاً لفكرة الإنتداب وتنظيماً للعلاقات بين فرنسا وسورية على

أسس جديدة، وقد ساعد على إبرام هذه المعاهدة إنتصار «الجبهة الشعبية» في فرنسا ووصول الإشتراكيين إلى الحكم... وقد نصّت المعاهدة فيما نصت على تعيين حدود سورية، مما كان يعني أن السوريين قد تنازلوا عن المناطق التي كانت تابعة تاريخياً لولاية الشام وهي: عكار والبقاع وجبل عامل والمدن الساحلية الأربع: طرابلس وبيروت وصيدا وصور، ووافقوا ولو بالإلتزام على تبعية هذه المناطق للبنان الكبير.

(الثانية): هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية أمام ألمانيا وتوقيعها للهدنة في سنة (١٩٤٠ م) وانتقال سوريا ولبنان إلى حكومة فيشي إلى سنة (١٩٤١ م) عندما دخلت القوات البريطانية مع قوات «فرنسا الحرة» إلى سوريا ولبنان، وكان الجنرال «كاترو» قد أعلن قبيل دخول القوات البريطانية الفرنسية إستقلال سوريا ولبنان.. إلا أنه بعد عام (١٩٤٢ م) وبعد أن أخذت الحرب تتحول إلى مصلحة الحلفاء أخذ الفرنسيون يتنصلون من إعلانهم، ولكن في نفس الوقت ابتدأت تظهر بوادر الحرب الباردة والتنافس الإستعماري بين بريطانيا وفرنسا، حتى أنه كان يتحوّل أحياناً إلى صراع مكشوف بين الدولتين الإستعماريتين.

(الثالثة): رسمت بريطانيا سياسة جديدة لها في الشرق الأوسط تكون هي فيها اللاعب الأوحد ولم تحتفظ لفرنسا في الشرق بأي دور أو إمتياز، فقد كانت بريطانيا قد خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة القوى اقتصادياً وعسكرياً ومرتهنة للدعم الأميركي الذي لعب دوراً حاسماً في انتصار الحلفاء في الحرب، وكان الإستعمار قد أخذ يلفظ أنفاسه الأخيرة كوسيلة من وسائل السيطرة ونهب الثروات، فاتّبعت بريطانيا في الشرق سياسة جديدة مبتنية على تشجيع ما أمكن من الدول على نيل استقلالها الوطني حتى ولو أدى الأمر إلى تقسيم كل دولة أو كل قومية إلى دولتين أو شعبين ثم تشجّع كلاً منها على نيل استقلاله عن

الآخر وعن الدولة المستعمرة على قاعدة: «فرّق تسد»، فإن هذه الدولة ستنشأ ضعيفة خائرة القوى مفلسة ومحتاجة إلى الدعم البريطاني الدائم لمواجهة مشاكلها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية الكبيرة والمعقّدة وقد تحتاج أيضاً إلى بريطانيا لمساعدتها بالدعم العسكري لمواجهة ع.و أو حرب تكون بريطانيا نفسها قد أشعلتها، ومع تركيب حكم موال لبريطانيا تصبح هذه الدول دمىً تدور في فلك السياسة البريطانية...

ولقد لعبت بريطانيا مع الدول العربية نفس اللعبة؛ فشجّعت الدول العربية على الإستقلال كلاً على حدة، فأنشأت إمارة شرقي الأردن، والمملكة العراقية والجمهورية السورية، ثم عملت على تشكيل «جامعة عربية» تكون بمجملها صديقة لبريطانيا... ولم يبق إلا لبنان كموطيء قدم في هذه الدائرة لفرنسا، فلم يبق إلا أن توجّه إليه الضربة ما قبل الأخيرة؛ فعملت على تشجيع حركة الإستقلال عن فرنسا، لإكمال دائرة الدول الإقليمية المتفرّقة والمنقسمة على بعضها والخاضعة للسياسة البريطانية كمقدمة لقيام المشروع الصهيوني في إسرائيل في حالة من التمزّق والإنقسام العربي والإسلامي والدائرة في فلك السياسة البريطانية، فكانت هذه الأوضاع بؤرة إجتماعية وسياسية مناسبة لنشوء الغدّة السرطانية إسرائيل.

أما النقطة الأولى: فقد اعتبر الموارنة المعاهدة السورية الفرنسية اعترافاً ضمنياً من قبل السوريين بأن المناطق الإسلامية التي كانت تابعة للشام تاريخياً هي الآن جزء من «لبنان الكبير»، مع ما في هذا الإعتراف من إقرار من قبل السوريين بالتركيبة الجديدة التي يسيطر عليها الموارنة في لبنان، ومن تخلّ من قبل السوريين عن الرباط التاريخي الذي يربط دمشق بالمسلمين اللبنانيين، مما أدى إلى شعور بالضعف عند المسلمين إنعكست في مظاهرات عنيفة قامت في بيروت وطرابلس احتجاجاً على

المعاهدة السورية إصطدم فيها المتظاهرون بالسلطة المنتدبة[1] وكما سببت المعاهدة في صدمة عندَ المسلمين انعكست ارتياحاً في أوساط النصارى تجلّى في الإنفتاح بين النصارى والحركة الوطنية في سوريا؛ فاجتمع البطريرك الماروني بالزعماء السوريين. . .

وأما النقطة الثانية: فإن هزيمة فرنسا في بداية الحرب العالمية الثانية واجتياح باريس من قبل الألمان أدى إلى إضعاف النفوذ الفرنسي في العالم عسكرياً وسياسياً، فها هي فرنسا دولة محتلة ضعيفة ليس لها وجود معتبر في العالم إلا ما يمكن أن يعطيها إياه الحلفاء وخصوصاً بريطانيا.

وقد بلغ شك الموارنة بقدرة فرنسا وبضماناتها حداً جعل البطريرك عريضة يقرر إرسال وفد من قبله برئاسة حميد فرنجية إلى أنقرة سنة (١٩٤٠ م) للإتصال بـ «فوبابن» السفير الألماني لدى تركيا وإبلاغه أن الموارنة غير مرتبطين ارتباطاً عضوياً بفرنسا وأنهم على استعداد لموالاة ألمانيا إذا أصدر هتلر بياناً يسلّم فيه للموارنة بنفس ما يسلّم له به الفرنسيون ويقدم ضمانته بدلاً عن الضمانة الفرنسية. . . كما دعا البطريرك عريضة في أجواء هزيمة فرنسا وشعور الموارنة بالخطر إلى مؤتمر «للطوائف اللبنانية» في بكركي للبحث في قضية الإستقلال[2].

---

(١) إذن؛ فقد كان معنى المعاهدة السورية الفرنسية بنظر المسلمين في لبنان هو التخلي من قبل سوريا عن المسلمين في لبنان الذين أخذوا بعدها يفتّشون على تحالف قوى ضد التحالف الماروني الفرنسي، فلم يجدوا أمامهم إلا القوى المارونية الأخرى المنسجمة مع بريطانيا، وبالتالي مع الحكّام العرب فوجد الزعماء المسلمون اللبنانيون قاسماً مشتركاً بينهم وبين هذا الفريق من الموارنة وهو الإنسجام والعلاقة مع الحكّام العرب فتمّت حبكة مثلثة الأطراف كان يديرها وينسج خيوطها الدبلوماسية البريطانية لإزالة النفوذ الفرنسي كلياً من الشرق الأوسط.

(٢) المارونية السياسية (كتاب السفير) ص ٢٧.

إذن؛ فبملاحظة هذه النقاط الثلاث نشأ داخل الموارنة نهج جديد لاحظ من جهة موازين القوى الجديدة في العالم وخصوصاً في الشرق الأوسط خصوصاً بعد الهزيمة المنكرة لفرنسا فاستبدل التبعية لفرنسا بالتبعية لبريطانيا ونظر حوله في المنطقة العربية فوجد نظام الملكية التابع لبريطانيا في العراق وإمارة شرقي الأردن التابعة لبريطانيا في الأردن والمملكة المصرية الخاضعة للنفوذ بل للإحتلال البريطاني وسوريا المتأثرة والمرتبطة بالنظام الملكي في العراق وفلسطين التي تحتلها الجيوش البريطانية وتنشط فيها الحركة الصهيونية. . . فأخذت تنفرز داخل الصف الماروني قوى مرتبطة بالسياسة البريطانية. . .

ولقد تجسّد الإنقسام داخل الموارنة بنشوء تكتّلين سياسيين؛ أحدهما: الكتلة الدستورية برئاسة بشارة الخوري وكان فيها كميل شمعون وتدعمها وتساندها الدبلوماسية البريطانية، والكتلة الوطنية برئاسة أميل إده وتدعمها وتساندها فرنسا وسلطات الإنتداب.

وقد انسجم تكتّل «الكتلة الدستورية» مع محيطه العربي العميل لبريطانيا بعد أن أدرك أن مستقبل فرنسا في الشرق لن يكون ممتازاً ولا مضموناً بعد هزيمتها في الحرب فحصلت إتصالات ولقاءات بين بشارة الخورَي وبين الحكّام العرب في سنة (١٩٤٢ م) أدت من جهة إلى أن تتهمه الكتلة الوطنية وبقية الموارنة بأنه (باع لبنان للإنكليز والعرب) ومن جهة أخرى إلى حصول علاقة قوية بينه وبين زعماء المسلمين في لبنان الذين إما كانوا على علاقة جيدة بالسياسة البريطانية كرياض الصلح وإما كانوا من الذين هم مستعدون للّقاء والتعاون مع كل من هو عدو للتبعية لفرنسا ولو كان يريد التبعية لبريطانيا. . .

ولقد باركت السياسة البريطانية إنفتاح الكتلة الدستورية المارونية على الحكّام العرب؛ فإنها قد ضمنت بذلك تأييد المسلمين للكتلة

الدستورية وبالتالي هزيمة الكتلة الوطنية المؤيدة لفرنسا، ولقد لعب الجنرال (سبيرس) ـ ممثّل الحكومة البريطانية في لبنان ـ دوراً هاماً في إنجاح لوائح الكتلة الدستورية في الإنتخابات التي جرت في: (٢٢ آب ١٩٤٣ م) وهزيمة لوائح الكتلة الوطنية المارونية، والملاحظ أن الكتلة الدستورية لم تحرز نجاحاً كبيراً في أوساط الموارنة ولكن حلفاءها حقّقوا انتصاراً في المناطق الإسلامية مما يدلّل على طبيعة الكتلتين المارونيتين. . .

وعلى كل حال: كانت الإنتخابات الأولى التي أعلنت نتائجها في (٥ أيلول ١٩٤٣ م) إنكساراً للتيار الموالي لفرنسا والذي كان ينادي ببقاء الإنتداب والتبعية لفرنسا وانتصاراً للتيار الموالي لبريطانيا والذي كان ينادي بالإستقلال والإنضمام إلى الجامعة العربية الدائرة في فلك السياسة البريطانية، وكانت هذه الإنتخابات هي المقدمة لأن تخوض بريطانيا معركة تعديل الدستور وانتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية وإعلان الإستقلال خلال شهر ونصف من تأريخ إعلان النتائج تخلّل هذه المدة اختيار رياض الصلح رئيساً للوزارة، وتخلّلها أيضاً لقاءات عديدة بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه من جهة والزعماء السياسيين السوريين والعرب من جهة أخرى بتشجيع من الجنرال (سبيرس) والبعثة البريطانية. . .

وعندما اشتدت معركة الإستقلال واعتقل زعماء الإستقلال كان لتدخّل الحكومة البريطانية دوراً حاسماً في الإفراج عنهم، فكان أول ما تلقّاه الجنرال (كاترو) الذي أرسله الجنرال (ديغول) لحل الأزمة في لبنان مذكّرة من الحكومة البريطانية تطلب فيها رسمياً الإفراج عن الزعماء اللبنانيين وإعادة العمل بالدستور، وقد جاء في المذكّرة البريطانية:

«إن اضطراب الأوضاع يمكن أن يمتد إلى سوريا وبالتالي أن يهدد

مواصلات بريطانيا الحربية ومجهودها الحربي في الشرق الأوسط».

وبما أن فرنسا كانت الجانب الهزيل في معسكر الحلفاء فلم يكن أمامها سوى القبول والإفراج عن الزعماء اللبنانيين فكان الإستقلال.

* * *

(ثانياً): بعد الإستقلال:

إستمر حكم الدستوريين متمثلاً برئاسة بشارة الخوري للبنان على فترتين:

(الأولى): إمتدت من سنة (١٩٤٣ م) إلى سنة (١٩٤٩ م).
(والثانية): إمتدت من سنة (١٩٤٩ م) إلى سنة (١٩٥٢ م).

وقد تخلل فترة حكمه تطورات مهمة كان لبعضها أبلغ الأثر في مستقبل لبنان والموارنة، فقد عزّز بعضها إنفصال لبنان الأبدي تحت الهيمنة المارونية مثل:

(أ): دخول لبنان إلى الجامعة العربية:

ففي (٢٤ شباط ١٩٤٣ م) أعلن (أنطوني إيدن) وزير الخارجية البريطاني في خطاب له في مجلس العموم:

«إن بريطانيا سوف تسعى لتحقيق الوحدة العربية إلا أن المبادرة يجب أن تصدر من العرب أنفسهم».

ولقد ساهمت بريطانيا في مساع مهمة لإنجاح الجامعة العربية التي كانت في الحقيقة تكريساً للإنقسام بين الدول العربية ومن أجل تنظيم العلاقات فيما بينها والإعتراف المتبادل بين الأنظمة بحدودها المرسومة وأنظمتها السياسية والإقتصادية والمالية والجمركية فلم تكن الجامعة العربية في النهاية إلا مؤسسة تتكرّس خلالها حالة التجزئة والإنقسام. . .

ولقد انضمّ لبنان إلى الجامعة العربية سنة (١٩٤٥ م) فتكرّس إستقلاله وانفصاله كأمر واقع وكدولة لها كيانها وسياستها واقتصادها، كما تكرّس واقع الإنفصال والتجزئة بالنسبة إلى بقية الدول العربية أيضاً.. وقد ساد القلق بعض الأوساط المارونية وخاصة البطريرك من هذا الإنضمام فطمأنته الحكومة بأنّ الجامعة العربية ليست إتحاداً فدرالياً لأنه ليس لها الشخصية المعنوية الدولية، كما أن مقرراتها ليست ملزمة إلا إذا قبلت بها الدول الأعضاء... فلا تمسّ سيادة لبنان واستقلاله والذي لن يذوب كيانه في أي كيان آخر...

وعزّز بعضها الآخر سيطرة الموارنة والمسيحيين على الحكم ومقدّرات البلاد والجيش مثل:

(ب): جعل الجيش خاضعاً لقيادة رئيس الجمهورية مباشرة:

فحتى سنة (١٩٤٩ م) لم يكن رئيس الجمهورية هو قائد الجيش الأعلى إلا أنه في تلك السنة أضيفت لصلاحيات الرئيس (قيادة الجيش العليا)، وهذا التدبير حسم بشكل كامل الترادف بين رئاسة الجمهورية و«الشرعية» لا من الناحية القانونية فحسب بل من الناحية العملية بمعناها العسكري أيضاً، فقد أصبح الضبّاط الموارنة يتصرفون «شرعياً» لأنهم يتلقون التعليمات من شخص رئيس الجمهورية، فلا أهمية لرأي رئيس الوزراء ولا لوزير الدفاع، بل ولا أهمية لقائد الجيش نفسه رغم أنه ماروني فقد أصبح للشرعية معنىً بسيط وواضح ومختصر هو: (إرادة رئيس الجمهورية الماروني).

ثم عمد بشارة الخوري إلى تعيين فؤاد شهاب الماروني قائداً للجيش الذي عمد بدوره إلى تعيين ضبّاط موارنة في المراكز الأساسية والإدارات الحساسة في الجيش، ثم يأتي بعدهم الضبّاط المسيحيون

وبعدهم الضباط المسلمون، هذا بالإضافة إلى تكثير عدد الضباط النصارى...

وقد تكرست الهيمنة المارونية على الجيش حتى أصبحت كقانون مقدّس يحرم اختراقه ومخالفته، فالولاء للنظام الماروني والإنتماء للأقلية المارونية هما الأساس لبناء أي جيش في لبنان، فأصبحت مؤسسة «الجيش» من أهم المؤسسات «الركائز» التي يعتمد عليها النظام الماروني ومفتاح رئيسي من مفاتيح سلطته فلم يقبل الموارنة بأي حجة وأي منطق التنازل عن الجيش أو إفساح المجال لسوى الموارنة كي يتبوّأوا فيه مناصب رئيسية أو ممسكة بزمام القرار فيه حتى أصبح الجيش اللبناني بمثابة إمبراطورية من حيث أن قائده مطلق الصلاحية، وأصبح الآخرون على اختلاف مراتبهم رعايا في هذه الإمبراطورية.

(ج): الإستفادة المالية لحواشي بشارة الخوري من سلطة رئاسة الجمهورية[1]:

فقد استطاع (هنري فرعون) و (ميشال شيحا) و (فريد شقير) وغيرهم من كبار رجال الأعمال مثلاً: تنمية ثرواتهم بشكل فاضح أضفى على عهد بشارة الخوري طابع الفساد والفضائح المالية مما ساهم إلى حدٍّ ما في إسقاطه فيما بعد.

ولقد لعب بنك (فرعون ـ شيحا) الذي كان يدير سياسة الدولة الإقتصادية وتشريعاتها المالية دوراً كبيراً في إنتخابات (١٩٤٧ م)، فقد أتى بأربعة وعشرين نائباً هم من زبائن البنك ومدينيه وصنائعه، فموّل البنك معركتهم الإنتخابية وأتى بهم نوّاباً لكي يستطيع بشارة الخوري

---

(١) اسكندر رياشي (الأيام اللبنانية) ص ٦٤. وكميل شمعون (أزمة في الشرق الأوسط) ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

تعديل الدستور وبالتالي التمكّن من تجديد رئاسته، وهذا ما وقع فعلاً سنة (١٩٤٩ م)...

وفي هذا العهد الإستقلالي الأول وبعد أن تكرّس إستقلال الكيان اللبناني الجديد برئاسة الموارنة وبسيطرة مارونية على مؤسساته من: (مجلس النواب والجيش وإدارة الدولة كالجمارك والأمن العام والأشغال العامة والبريد والبرق والتلفون والشركات ذات الإمتياز كشركة مرفأ بيروت وشركة كهرباء لبنان... إلخ) تكرّست التبعية السياسية للمسلمين للنظام الماروني وكان أعلى منصب للمسلمين في الدولة هو رئيس الوزراء الذي كان يخضع دائماً لرئيس الجمهورية، وإذا كان يجد أن سياسته لا توافق سياسة الرئيس كان يستقيل من منصبه لأنه لم يكن له أية سلطة يمارسها رغماً عن سياسة رئيس الجمهورية وأما رئيس مجلس النوّاب فكان منصباً شكلياً تشريفاتياً ليس له من أمر الحكم والسلطة شيئاً مطلقاً بل كان يستعمله الموارنة لعقد جلسات مجلس النوّاب والإعلان عن المراسيم ولا تسلّط عليه الأضواء ويكتسب قيمة ووزناً عند الموارنة إلا عندما تتسلّط عليه كاميرات التلفزيون والصحافة كل ست سنوات مرة واحدة ولمدة عدة دقائق وذلك عندما يعلن نتيجة إنتخاب رئاسة الجمهورية، فكان يعلن بكل اعتزاز فوز الرئيس الفلاني حتى أن بعضهم مثل: (كامل الأسعد) استعملته إسرائيل والمارونية عند إنتخاب الجزّار المقبور بشير الجميّل رئيساً للجمهورية...

إذن؛ كانت طبقة الزعماء السياسيين المسلمين طوال عهد الإنتداب والإستقلال أداة طيّعة بيد الموارنة وكانت حركتهم السياسية المعارضة للنظام مرهونة دائماً بمدى التزام النظام بمصالحهم الشخصية الإنتخابية، فكانوا يعارضون النظام على أساس أنهم جزء من العائلة الحاكمة... ولم يكونوا يخرجون عن هذه القاعدة إلا تحت تأثير الضغط الشعبي المحلّي أو تحت تأثير تبدّل موازين القوى جزئياً بين

الإسلام والإستعمار بأي نحو من الأنحاء فكانوا يتحركون ويعارضون لتبديل إمتيازاتهم عند الموارنة نحو الأحسن والأفضل ولكن دائماً أيضاً ضمن التركيبة وضمن العائلة فلم يكونوا يذهبون بعيداً في المعارضة إذا كانت المعارضة سوف تؤدي إلى كسر أصل التركيبة الحاكمة، وأما إذا كانوا سوف يذهبون إلى ذلك، وهذا كان من النادر حصوله في أوساط الطبقة الإقطاعية الإسلامية؛ فإن النظام الماروني والقوى المتحالفة معه كالصهيونية وغيرها كانوا يصفّون الحسابات معهم بطريقة أخرى كما حصل لمعروف سعد.

الفصل الثالث عشر

الإستقلال ـ العهد الشمعوني (١)

تقدّم أن الصراع البريطاني الفرنسي أحدث شرخاً في الصف الماروني أدى إلى أن تأتي بريطانيا إلى رأس السلطة في لبنان برئيس ماروني منسجم مع الحالة العربية العميلة لبريطانيا آنذاك، فمثّل ثنائي: (بشارة الخوري ورياض الصلح) الإنسجام الداخلي بين النصارى والمسلمين تحت مظلّة السياسة البريطانية... إلا أن أحداثاً مهمة خارجية وداخلية أدت إلى أن يعيد الموارنة النظر في حالة التوازن هذه التي «قامت في لبنان كانعكاس لإرادة المسلمين مع بعض الموارنة الإنسجام مع السياسة البريطانية من جهة، ولإرادة باقي الموارنة البقاء على التبعية لفرنسا، وقد أخلّت قوة بريطانيا المستفيدة من هزيمة فرنسا بهذا التوازن وأتت بوضع سياسي في لبنان مؤاتٍ لها من جهة أخرى»..

وهذه الأحداث المهمة التي حصلت في العالم وفي الشرق الأوسط هي:

(أولاً): قيام دولة إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية سنة (١٩٤٨ م) الذي أدى إلى أن تكون موازين القوى المحلية في الشرق الأوسط مائلة

ولمصلحة إسرائيل مما انعكس داخل التركيبة اللبنانية إعادة نظر عند الموارنة في مسألة التوازن المتقدّمة ومحاولة للعودة إلى إحكام السيطرة على الوضع السياسي اللبناني مستفيدين من إنقلاب موازين القوى - ونشوء دولة لليهود إلى جوارهم.

(ثانياً): أدت الإنقلابات العسكرية التي حصلت في سوريا إلى إقصاء الحزب الوطني الذي كان على علاقة وثيقة ببشارة الخوري ورياض الصلح عن الحكم وإلى الإتيان بحكّام عسكريين ميّالين أكثر للغرب أو لحزب الشعب المنفتح على العراق، وقد كرّس هؤلاء الإنفصال الإقتصادي بين سوريا ولبنان؛ الأمر الذي جعل المسلمين اللبنانيين يتأكدون من أن إستقلال لبنان قد أدى إلى إنفصالهم الإقتصادي عن الداخل العربي الإسلامي وعن سوريا بنوع خاص، وهذا ما انعكس قوة للموارنة إقتصادياً وسياسياً.

(ثالثاً): دخول الحرب الباردة إلى المنطقة:

فقد ساعد وضع الولايات المتحدة الأميركية كافة إمكاناتها الإقتصادية والعسكرية في الحرب إلى جانب الحلفاء دون أن تصاب الأراضي الأميركية بأي أذىً من الحرب إلى أن يحسم الحلفاء الحرب لمصلحتهم، ولكن دخول الولايات المتحدة الحرب أدى إلى خروجها عن عزلتها السياسية التي كانت معتمدة قبل الحرب، فقد أصبح على الأراضي الأوروبية عدة ملايين من الجنود الأميركيين يسيطرون على الجزء الغربي من أوروبا مع آلة حربية هائلة... وكان هذا على أنقاض ألمانيا النازية المدمرة وإيطاليا الفاشية وفرنسا المهزومة وبريطانيا التي وإن خرجت منتصرة بفضل أميركا إلا أنها كانت في حالة يُرثى لها من الدمار والخسائر ومع خروج اليابان مهزومة من الحرب بالقنابل الذرية، كانت الصورة في العالم الغربي هي وجود قوة وحيدة هائلة على المسرح الدولي هي الولايات المتحدة الأميركية وكان يقابلها في الجانب الآخر

قوة هائلة عسكرية وإقتصادية وسياسية أخرى هي الإتحاد السوفياتي الذي أصبح يسيطر على نصف أوروبا الشرقي.

وأما بريطانيا فإنها وإن كانت من الدول الظافرة في الحرب إلا أنها خرجت منها بمدن مدمّرة وأسطول بحري منكوب وجيوش قد خاضت معارك دموية في أفريقيا وأوروبا فإذا بها تجرّ وراءها نصراً معنوياً وهزيمة إقتصادية ومالية كبيرة، فقد أضاف تحرّر الشعوب المستعمرة من تحت هيمنتها في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية إلى مصائبها الإقتصادية مصائب أخرى ففقدت كثيراً من مواردها الإقتصادية الضخمة، بينما لا تنتج نفس الجزيرة أكثر من نصف حاجياتها من المواد الغذائية... فتحولت من دولة كبرى أولى قبل الحرب إلى دولة ثالثة بعد أميركا والإتحاد السوفياتي بعد الحرب، فلم تجد غير التبعية لأميركا والسير في ركابها سياسياً وإقتصادياً وما زالت.

وأما فرنسا فقد خرجت دولة منهارة بكل معنى الكلمة تحتاج إلى معونة الولايات المتحدة لإعادة إعمارها وبناء إقتصادها...

إذن؛ فقد انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين أو كتلتين: الشرقية والغربية، فبالإضافة إلى التباين الفكري والإقتصادي بين النظامين: الرأسمالي والشيوعي الإشتراكي، فقد ابتدأ الصراع بين الكتلتين فور إنتهاء الحرب وذلك على توزيع واقتسام غنائم الحرب ومناطق النفوذ في العالم بل حتى كان الصراع بينهما خلال الحرب، وأما بعد الحرب فقد امتد الصراع إلى مجالات ثانية، فقد أحكم الروس سيطرتهم على أوروبا الشرقية فشكّلوا مجموعة من الدول الإشتراكية التي تدور في فلكهم، بينما ساعدت أميركا ألمانيا وفرنسا ودول أوروبا الغربية على النهوض الإقتصادي لمواجهة السوفيات وامتد هذا الصراع إلى جميع أنحاء العالم وأخذ كل من الكتلتين يفتّش على حلفاء له ويقوّي علاقته بهم بشتى الطرق وعلى الخصوص المساعدات الإقتصادية

والتسليحية منها فأخذت دول العالم الأخرى حتى دول العالم الثالث تدخل ميدان الصراع بين الكتلتين؛ فهذه مائلة للغرب وتلك للشرق... فوصل الصراع بين الكتلتين حداً أن لم تعد تسمح أميركا ولا الإتحاد السوفياتي بوجود دولة محايدة في العالم لا مع هذا ولا مع ذاك، وإلا فسوف يحصل فيها إما انقلاب أميركي أو انقلاب سوفياتي وهكذا... لمن سبق ويضرب أولاً ويتغلغل أكثر من الآخر...

وكان الميدان الإقتصادي من ميادين الحرب بين الكتلتين فقد لجأت أميركا إلى محاربة الإتحاد السوفياتي من خلال المساعدات والمشاريع الإقتصادية التي تقدم المعونات إلى الدول الفقيرة كي لا تسمح للشيوعية بالتغلغل في هذه الدول، ومن هذه المشاريع مشروع (مارشال) لإنعاش أوروبا، ومبدأ (ترومان) الذي كان يقضي بمساعدة الشعوب الحرة التي تحاول الوقوف في وجه الشيوعية... وكان من نقاط هذا المشروع (النقطة الرابعة) التي تنص على تقديم مساعدات إقتصادية وفنية للدول الفقيرة... وقد دخل لبنان في هذا المشروع لنيل هذه المساعدات...

ولكن منذ سنة (١٩٥٠ م) تبين للولايات المتحدة أن المساعدات الإقتصادية لا تكفي وأنه لا بد من ربط هذه الدول بالولايات المتحدة بطريقة أخرى، فأصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بياناً سنة (١٩٥٠ م) جاء فيه أنها متفقة على ضمان استقلال بلدان الشرق الأوسط، وقد تبع هذا البيان ظهور مشروع «الدفاع المشترك» الذي كان من المطلوب أن تنضمّ إليه الدول العربية...

وقد زار سفير الولايات المتحدة بشارة الخوري وطلب منه الإنضمام إلى مشروع الدفاع المشترك هو وإسرائيل وبعض الدول العربية، وبما أن بشارة الخوري لم يكن على وفاق مع الحكّام العسكريين الجدد الموالين للغرب في سوريا، وكان يعتقد بوجوب البقاء

على حالة التوازن مع المسلمين الرافضين للتعامل مع الغرب حليف إسرائيل عدوّة العرب خلافاً لبقية الموارنة الذين أرادوا الإستفادة من وجود إسرائيل والدعم البريطاني الأميركي فقد كان موقفه السياسي غير متناسب مع الوضع السياسي المحلي والدولي، فعملت الدبلوماسية البريطانية على إقصائه والإتيان بعميلها الأساسي في لبنان: كميل شمعون رئيساً للجمهورية... فاستفادت من الفضائح المالية والفساد الإداري في عهده ومن النكسة التي تلقاها الجيش اللبناني في حرب فلسطين... وكانت قد كسرت جناحه المسلم باغتيال رياض الصلح في عمان... فتألفت برعاية الدبلوماسية البريطانية كتلة واحدة من كميل شمعون وحميد فرنجية وبيار إده وكمال جنبلاط والحزب الشيوعي والحزب القومي السوري لمعارضة حكم بشارة الخوري...

وبعد إضراب عام شعبي دعت إليه هذه الكتلة إستقال من منصبه تاركاً الأمر لإنتخاب كميل شمعون لرئاسة الجمهورية...

إذن؛ فقد أدى قيام دولة إسرائيل وقيام حكومات عسكرية موالية للغرب في سوريا ودخول الحرب الباردة إلى المنطقة التي حتّمت دخول لبنان في الأحلاف الغربية إلى تقوية الموارنة في لبنان وبالتالي إلى إنهاء حالة التوازن التي كانت قائمة بين بعض الموارنة والمسلمين بسبب الصراع الفرنسي البريطاني الذي تحوّل الآن إلى حلف واحد ترعاه أميركا ضد الإتحاد السوفياتي، وبما أن إسرائيل كانت جزءاً لا يتجزّأ من هذا الحلف الغربي، فقد وقف المسلمون حياله وحيال كل من يدعو إليه موقف العداء ووقف الموارنة حياله وحيال كل من يدعو إليه موقف التحالف والصداقة... هذا كله أدى إلى أن يعمل الموارنة على قلب التوازن لمصلحتهم والإتيان بكميل شمعون رجل الإستخبارات البريطانية الأول في الشرق الأوسط رئيساً للجمهورية.

إذن؛ فقد جاء كميل شمعون نتيجة لطغيان التحالف مع الغرب في

المنطقة العربية في الوقت الذي كانت فيه الجماهير العربية والإسلامية بعد نكبة فلسطين تعيش حالة العداء مع الغرب حليف إسرائيل وتخوض صراعاً ضد وجوده سواء المباشر كما في تونس والجزائر وعدن وفلسطين أم غير المباشر في سائر الأقطار العربية والإسلامية، وسيتبين أن هذه الروح المعادية للغرب وإسرائيل سوف تكون أحد العوامل الأساسية في تفجير الصراع سنة (١٩٥٨ م) وفي كل السنوات اللاحقة إذ سوف تحمل الأجيال المسلمة في لبنان هذه الروح جيلاً بعد جيل، وفي كل فترة كانت هذه الروح ترتبط بحالة سياسية عربية أو دولية فكانت تلك الحالة أو تلك الموازين الدولية تؤثر على إشتعال أوار هذه الروح المعادية لإسرائيل والغرب صعوداً أو هبوطاً، فقد تصل إلى حالة من البرودة والجمود إذا كانت الموازين الدولية في غير مصلحة المسلمين، وقد تصل إلى الإنفجار إذا كانت هذه الموازين في مصلحة المسلمين وهكذا...

وقد رافق مجيء كميل شمعون إلى رأس السلطة في لبنان في (١٨ أيلول ١٩٥٢ م) حدوث ثورة (٢٣ تموز ١٩٥٢ م) في مصر التي قادها ضبّاط من الجيش وأدت إلى القضاء على الملكية وإقصاء الملك فاروق آخر أحفاد محمد علي عن عرش مصر، وكان هذا الإنقلاب في الوضع المصري نذيراً بعواقب وخيمة للإستعمار البريطاني الذي كان يسيطر على مصر وكانت قواته تمسك بقناة السويس...

إلا أنه من سنة (١٩٥٢ م) إلى سنة (١٩٥٤ م) لم تحصل في مصر حالة حادّة بين المصريين والبريطانيين بحيث تؤثر كثيراً على الوضع في لبنان فاستطاع كميل شمعون سنة (١٩٥٣ م) تمرير وتعزيز وتثبيت سيطرته على مجلس النواب فقد استفاد من الإجماع على انتخابه (الذي تحقق في الأوساط الشعبية ثم في المجلس النيابي تعبيراً عن الإستياء العام من الفساد الإداري والفضائح المالية والإخلال بالتوازن الطائفي في

الإدارة) وعيّن حكومة من أربعة موظفين من خارج المجلس على رأسها خالد شهاب سفيره في عمان الذي مرّر في معمعة الوعود بالإصلاح تعديل قانون الإنتخابات على أساس الدائرة المنفردة وتخفيض عدد النوّاب من (٧٧) إلى (٤٤) نائباً بحجة رفع مستوى التمثيل الشعبي، وكان كميل شمعون يهدف من وراء ذلك إلى ضرب الزعامات الإسلامية والإتيان بزعامات جديدة من الدرجة الثانية تكون خاضعة له، فإن تحويل الإنتخابات من دائرة المحافظة إلى الدائرة الفردية يجعل أي رجل أعمال أو زعيم عشيرة أو عائلة قادراً على أن يرشّح نفسه ويواجه في دائرته الفردية زعيماً إسلامياً كبيراً يستمد شعبيته من المحافظة ككل، فكان حشر الزعيم الكبير في دائرة فردية يؤدي إلى إفقاده رصيداً كبيراً من الأصوات بحيث أنه يمكن أن لا يكون له في تلك الدائرة الفردية حتى ولا صوت واحد إلا صوته.

وبعد أن نفّذ له خالد شهاب الذي أتى به من خارج المجلس إرادته بتعديل قانون الإنتخابات وتخفيض عدد النوّاب أقاله وأتى بصائب سلام من داخل المجلس، وبما أن المجلس الذي أُنتخب سنة (١٩٥١ م) كان صنيعة لبشارة الخوري، فقد حرك شمعون في داخله معارضة نيابية ضد صائب سلام، ثم أقنعه بحل المجلس للتخلص من المعارضة النيابية التي تهدد حكومته، فحلّه، فانصبّ هذا الحل في سلة كميل شمعون الذي كان يهدف من وراء الحل الإتيان بمجلس خاضع له.

فاستطاع كميل شمعون بذلك إقصاء زعامات إسلامية تاريخية عن مجلس النواب... والإتيان بمجلس للنواب تدين أكثريته له بانتخابها، ومع كون المجلس الجديد مؤلفاً من (٤٤) نائباً، فقد أصبحت الأكثرية (٢٣) نائباً، أي يكفي لحكومة مؤلفة من عشرة نوّاب الحصول على (١٣) صوتاً فقط للحصول على الثقة، وكان معنى هذا كله إستفراد

كميل شمعون بالحكم والإتيان برموز إسلامية طيّعة له...

من هنا ابتدأت الزعامات الإسلامية بتشكيل حالة من المعارضة فطالب بعضهم بتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وتعيين نائب للرئيس.

فقد ترافقت سيطرة كميل شمعون مع بدء صعود نجم جمال عبد الناصر في مصر الذي أخذ يطرح شعارات قومية معادية لإسرائيل وللغرب ومع تدشين الإتحاد السوفياتي لسياسة الإنفتاح والتدخّل في الشرق الأوسط الذي كان حتى هذا الوقت حكراً على الغرب، فنشأت بذلك حالة دولية ومحلية شجعت المسلمين على الوقوف في وجه التفرّد الشمعوني...

ثم حقق جمال عبد الناصر خطوة أخرى في مواجهة الغرب وبريطانيا، فقد وقّع مع بريطانيا إتفاقية جلاء قواتها من قناة السويس سنة (١٩٥٤ م)، وكان هذا الإنسحاب البريطاني جزء من إنهيار الإستعمار القديم الذي كان لا بد أن يتبعه تقدم من قبل الكتلتين الشرقية والغربية لملء الفراغ الذي حصل بسبب هذا الإنسحاب، فدعت بريطانيا إلى تأسيس حلف بين تركيا والعراق لمواجهة الشيوعية ثم انضمت هي إليه مع إيران والباكستان، وقد عرف هذا الحلف بـ«حلف بغداد» الذي عارضه عبد الناصر وشنّ عليه حرباً شعواء.

وفي ربيع (١٩٥٥ م) عقد مؤتمر (باندونغ) في أندونيسيا الذي ضمّ الدول الإفريقية والآسيوية مدشناً سياسة اللا إنحياز والحياد الإيجابي بين الشرق والغرب وكان من جرّاء ذلك أن انقسمت الدول العربية على بعضها، فبينما أعلنت سوريا ومصر انضمامهما للمعسكر الحيادي أعلنت الأردن والعراق الإنفتاح والتعاون مع الغرب.

ثم عقدت مصر إتفاقية شراء السلاح مع (تشيكوسلوفاكيا) مدشنة

بذلك سياسة التسلّح من الشرق لمواجهة إسرائيل.

وفي تموز (١٩٥٦ م) أمّم جمال عبد الناصر قناة السويس وبدأ سياسة التعاون مع الإتحاد السوفياتي بعد أن اختلف مع واشنطن.

كل ذلك كان يشكّل حالة قوة في الميزان بين العرب والمسلمين من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، لمصلحة العرب والمسلمين، مما سوف يؤثر جداً في الميزان الداخلي بين المسلمين اللبنانيين والموارنة لمصلحة المسلمين اللبنانيين.

وفي تشرين (١٩٥٦ م) قامت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر تحت ستار حماية الملاحة في قناة السويس فكادت تنشبّ أزمة دولية خطيرة، ثم عقد العرب اجتماعاً للقمة طالبوا فيها بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا فرفض كميل شمعون قطع هذه العلاقات فاستقال رئيس الحكومة اللبنانية احتجاجاً وكان ذلك إيذاناً بابتداء مقدمات الإنفجار الأول الذي سيقع سنة (١٩٥٨ م).

لقد كان لبروز جمال عبد الناصر وإنسحاب القوات البريطانية ومعارضة عبد الناصر لحلف بغداد وانضمامه لتيار عدم الإنحياز وشرائه للسلاح من الشرق، ثم لتأميمه قناة السويس ثم لصموده وعدم سقوطه أمام العدوان الثلاثي الذي أشعل حالة العداء للغرب وإسرائيل في كل مكان وخصوصاً في بيروت بالغ الأثر في التركيبة اللبنانية، حيث انعكس كل ذلك قوة في الصف الإسلامي فازداد موقف المسلمين في لبنان قوة وأصبح تأثيرهم على سياسة لبنان الخارجية أكبر وبات من العسير على الحكومات اللبنانية إتباع سياسة خارجية موالية للغرب، فاضطر سامي الصلح رئيس الحكومة إلى حضور مؤتمر (باندونغ) ووقف الزعماء المسلمون قاطبة صفاً واحداً مع القاهرة إبتداء من سنة (١٩٥٥ م)، وبعد ظهور حلف بغداد لم يقبل رشيد كرامي رئيس الحكومة الوقوف

موقف الحياد بين مصر وحلف بغداد، بل اختار في بيانه الوزاري التعاطف مع السياسة المصرية وأن لبنان لن ينضم إلى حلف بغداد وعندما وقع الاعتداء الثلاثي على مصر عام (١٩٥٦ م) كان تأييد المسلمين في لبنان لمصر عارماً . . .

فانتقل الزعماء المسلمون من الخضوع كلياً لكميل شمعون ومن كونهم مجرّد أدوات ـ في خدمة سياسته إلى حالة من التعارض والرفض لسياسته حتى أنهم راحوا يطالبون بإعادة الوحدة الإقتصادية مع سوريا وبإحصاء السكان وإلغاء الطائفية ورفع مستوى المناطق الإسلامية ويقاطعون مأدبة الإفطار التي كان يقيمها رئيس الجمهورية سنوياً.

بل ثمة ظاهرة أخرى برزت في مجال السياسة والحكم تجلّت ابتداء من سنة (١٩٥٥) وهي أن رؤساء الوزارة أصبحوا يتّخذون مواقف مستقلة نوعاً ما عن رئيس الجمهورية وأصبحت الحكومة تبدو كسلطة ذات رأسين أو كتحالف بين ممثلي فريقين غير متفقين كل الإتفاق: المارونية ذات الميول للغرب والإسلام السياسي العروبي ذي الميول الناصرية المعادية لإسرائيل . . .

إلى هنا أثّرت الأحداث على الساحة العربية الإسلامية في إحداث حالة من الصعود في الوضع الإسلامي في مواجهة الموارنة . . .

فجاءت أحداث كمشروع (إيزنهاور) والإنضمام إليه والوحدة بين سوريا ومصر وإسقاط الزعامات الإسلامية في انتخابات (١٩٥٧ م) محطات بارزة في الطريق نحو انفجار (١٩٥٨ م) وسقوط الشمعونية أي سقوط عهد إلحاق لبنان بالغرب والسيطرة المارونية التامة ومجيء الشهابية أي عهد عودة التوازن بين المسلمين والنصارى والإنسجام مع الوضع العربي العام المعادي لإسرائيل الذي كانت الوحدة بين مصر وسوريا عاملاً قوياً فيه، وسيأتي ذلك في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

الفصل الرابع عشر

الإستقلال ـ العهد الشمعوني (٢)

إلى آذار (١٩٥٧ م) وتحت تأثير الضغط الإسلامي الذي كان يستمد قوته من الصعود المصري السوري في مواجهة أميركا وبريطانيا وإسرائيل إختار كميل شمعون سياسة الإنحياز إلى الغرب من دون أن يجسّد هذا الإنحياز بالإنضمام رسمياً إلى أي حلف من الأحلاف الغربية في المنطقة بل اكتفى باتّباع سياسة موالية للاستراتيجية الغربية . . .

ولكن في آذار (١٩٥٧ م) أعلن الرئيس الأميركي: (أيزنهاور) عن «مشروع» يقضي بتولّي الولايات المتحدة تنسيق وسائل الدفاع الغربية في الشرق الأوسط، والتعاون مع الدول العربية للدفاع عن المنطقة ضد «الخطر الأحمر»، وأرسل الرئيس (أيزنهاور) موفداً عنه هو (جايمسي ريتشاردز) لمفاوضة الدول العربية حول هذا الشأن . . .

لقد مثّل هذا المشروع بالنسبة للموارنة ردّاً على المسلمين في لبنان الذين ارتفع مستوى إحساسهم بالقوة بعد مؤتمر عدم الإنحياز وفشل العدوان الثلاثي على مصر وصفقة السلاح مع الشرق، وبعبارة أخرى: بعد صعود نجم جمال عبد الناصر . . .

لقد تطوّرت الأحداث في المنطقة العربية في عشر سنوات بشكل سريع جداً، فساهم كل حدث منها في أن يسلك الموارنة أو المسلمون في لبنان كل ضد الطرف الآخر سياسة تتناسب مع هذا الحدث، فقد كان لإنسحاب بريطانيا من مصر وهزيمة العدوان الثلاثي وصفقة السلاح أثر كبير في أن يجدّد المسلمون مطالبهم بحقوقهم وبتحسين أوضاعهم ضمن التركيبة اللبنانية... ولذلك ما أن أعلن (أيزنهاور) عن مشروعه حتى سارع الموارنة إلى الإنضمام إليه في سبيل مواجهة المدّ الإسلامي الذي يستمد قوته من محور القاهرة ـ دمشق، ففي (١٦ آذار ١٩٥٧ م) صدر بيان مشترك لبناني ـ أميركي يعلن إنضمام لبنان إلى المشروع الأميركي، وكان هذا إيذاناً صريحاً ليس فقط بدخول لبنان رسمياً في سياسة الأحلاف واختياره للحلف الغربي الحامي والمدافع عن إسرائيل التي هي العدو الديني والقومي والوطني للمسلمين في لبنان، بل كان هذا أيضاً إيذاناً باتّباع سياسة خارجية معادية لمصر وسوريا ولجمال عبد الناصر، فاعتبر المسلمون في لبنان أنّ كميل شمعون فتح طريق المجابهة مع مصر وسوريا وبالتالي إمتدادهما المعنوي داخل لبنان، وكردّ فعل مباشر وقف الزعماء السياسيون المسلمون في لبنان بقوة في وجه السياسة الشمعونية، فاستقال سبعة نوّاب من البرلمان إحتجاجاً على سياسة كميل شمعون، وامتدّ التأثر بهذه السياسة إلى أوساط الجماهير، فأيّد المسيحيون سياسة شمعون واعتبروا سياسة هؤلاء النوّاب وغيرهم مهدمة للدولة، بينما أيّد المسلمون هؤلاء، وأخذ البيانات والبيانات المضادّة تصدر من هؤلاء وأولئك... ثم امتدّ النزاع إلى مجالات أخرى فأصبحت الدعوة إلى تجديد ولاية شمعون مدعومة من الموارنة وكل من يؤيّد سياسته الغربية وأصبحت الدعوة إلى عدم التجديد له مدعومة من المسلمين وكل من عارض هذه السياسة.

وجاءت الإنتخابات النيابية في أيار (١٩٥٧ م) لتعطي الصراع

أبعاداً أخرى، فقد عمل الرئيس شمعون على تأمين أكثرية نيابية مؤيّدة له من أجل تأمين تجديد ولايته مدة ست سنوات أخرى، وكان معنى ذلك منع المعارضة المؤيدة لجمال عبد الناصر من الوصول إلى مجلس النواب، وبما أن الجماهير الإسلامية كانت متأثرة جداً بجمال عبد الناصر في ذلك الوقت فقد تحوّل الزعماء السياسيون التقليديون تحت ضغط هذه الجماهير إلى زعماء ناصريين فأصبحت المعركة الإنتخابية بينهم وبين كميل شمعون معركة كسر عظم، وكانت نتيجة الإنتخابات سقوط الزعماء المسلمين، ففشل صائب سلام وعبد الله اليافي في إنتخابات بيروت رغم إقتراع أكثرية المسلمين لهم، ذلك أن دائرة بيروت الإنتخابية كانت تضم (٤٠٪) من المسيحيين الذين اقترعوا ضد لائحتهما، كذلك فشل كمال جنبلاط في الشوف وأحمد الأسعد في الجنوب...

«ويقال: إن المخابرات الأميركية أنفقت على هذه الإنتخابات عشرات الآلاف من الدولارات آنذاك»[1]...

وقد شكّل هؤلاء مع غيرهم من خارج الحكم جبهة للمعارضة ذات طابع إسلامي، بينما شكّلت سلطة الرئيس شمعون مع الكتائب وباقي المسيحيين الجبهة المؤيدة للغرب والمعادية لجمال عبد الناصر.

لقد كان لمجيء أكثرية شمعونية إلى المجلس النيابي بعد إنتخابات أيار (١٩٥٧ م) وسقوط معظم الزعماء المسلمين إيذاناً بتصعيد الصراع نحو العنف.

وفي شباط (١٩٥٨ م) إنضمّ عامل جديد من عوامل القوة إلى الصف الإسلامي في مواجهة التحالف الماروني ـ الأميركي، ألا وهو

(١) جوناثال رندل مراسل الواشنطن بوست (حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي) ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

إعلان الوحدة بين مصر وسوريا برئاسة جمال عبد الناصر تحت إسم: «الجمهورية العربية المتحدة»، الأمر الذي ألهب حماس الجماهير الإسلامية، فقد أيقظ قيام أول وحدة بين قطرين عربيين آمال الوحدة في نفوس العرب الذين صدموا بنكبة فلسطين، وكانت الجماهير الإسلامية في لبنان ولوجودها في دائرة صراع مع حليف الغرب وإسرائيل وهم الموارنة من أشد الجماهير العربية تأثراً بالوحدة حتى لقد اعتبرت الوحدة من جانب الجماهير الإسلامية في لبنان إيذاناً بحسم الصراع داخل لبنان مع الموارنة لمصلحة المسلمين، بينما كان ردّ فعل والموارنة بالعكس من ذلك تماماً حتى أن اعتراف السلطة اللبنانية بالجمهورية العربية المتحدة تأخّر أسبوعاً كاملاً...

وكان أن صعّدت المعارضة الإسلامية في أساليبها فطالبت: «برفض مشروع (أيزنهاور) لأنّ ما يهدد لبنان ليست الشيوعية بل الخطر الإسرائيلي، وأن «الفراغ» الذي كانت أميركا تحاول ملئه ـ بعد انسحاب القوات البريطانية من السويس ـ ما هو إلا محاولة للعودة إلى سياسة الأحلاف العسكرية».

ثم أخذت تقوى الإتصالات بين المعارضة الإسلامية وبين الحكومة الوحدوية في دمشق وأخذت الأسلحة تتدفّق على المعارضة، في نفس الوقت الذي أخذت فيه الأسلحة تتدفق على الموارنة والكتائب من دول حلف بغداد، فقد وصل من تركيا إثنتان وعشرون طائرة داكوتا محمّلة بالسلاح والذخيرة[1]، كما تلقّى شمعون خمس مئة رشاش من إسرائيل، وقد اعترف إسحاق رابين في مذكّراته بأنه تعاون مع كميل شمعون حينما كان في قيادة المنطقة الشمالية ليضعا حداً لتسرب السلاح

(١) فؤاد عمون (سياسة لبنان الخارجية) ص ٦٢.

من سوريا إلى المعارضة الإسلامية[1]...

وفي ربيع (١٩٥٨ م) إنفجر الصراع العسكري وبدأت الحرب الأهلية الثانية بعد مئة سنة تقريباً من الحرب الأهلية الأولى فتبين أن الصراع في لبنان في جوهره واحد، وشرع المسلمون بوضع المتاريس عند النقاط الحيوية في مدينة بيروت وحفروا الخنادق واشتعل القتال بين النصارى والمسلمين حتى الجيش اللبناني الذي حرص قائده فؤاد شهاب على أن لا يزجّه كله في المعركة إلى جانب السلطة تجنّباً لحدوث إنشقاق فيه قد لا تحمد عقباه، شاركت وحدات منه في ضرب ومهاجمة المعارضة الإسلامية في بعلبك والهرمل، كما شارك الطيران اللبناني في قصف القرى الإسلامية، فيما قامت قوة من الجيش اللبناني بمحاولة إقتحام قرية (عرسال) فصدّت وقتل قائدها[2].

ورغم ذلك فقد بقي الجيش اللبناني إحتياطاً إستراتيجياً للنظام فحافظ على بقاء المؤسسات والمقرّات الحكومية ومنع المعارضة من إحداث حالة نصر على السلطة المارونية، كما لم يكن لدى هذه السلطة القوة الكافية لقمع المعارضة وإحراز نصر عليها، إلى أن أعلن السفير الأميركي في بيروت أنّ مبدأ (أيزنهاور) الذي انضم إليه لبنان يسمح للرئيس كميل شمعون أن يطلب المساعدة الأميركية[3]...

وفي أول تموز (١٩٥٨ م) إستدعى كميل شمعون سفراء أميركا وبريطانيا وفرنسا وطلب تدخّل الأسطول السادس الأميركي لمصلحة

(١) جوناثال رندل مراسل الواشنطن بوست (حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي) ص ١٦٤.
(٢) مجلة الشراع العدد ١١٣ ـ ١٤ أيار ١٩٨٤ ص ١٤ ـ ١٥.
(٣) مايلز كوبلاند (لعبة الأمم) ص ٢٧٣.

السلطة المارونية، إلا أن واشنطن لم تستجب لطلبه على الفور، فقد كان قد اقترب موعد نهاية عهد كميل شمعون وقد يكون الإتيان برئيس جديد وسيلة لتهدئة خواطر المسلمين. . .

ولكن في غمرة الحوادث؛ جرى في العراق إنقلاب عسكري في (١٤ تموز ١٩٥٨ م) أطاح بحكومة نوري السعيد والأسرة المالكة مما قوّى من مشاعر المسلمين في لبنان ودخل عامل قوة في حسابهم ضد السلطة المارونية فإن حدثاً مثل هذا قد يكون مشجّعاً للمعارضة على الإستمرار في القتال حتى الإستيلاء على الحكم هذا من جهة الحكم.

وأما من جهة الولايات المتحدة فإن إنهيار حكومة نوري السعيد كان يعني بقاء لبنان إلى جانب سوريا المتحدة مع مصر بدون حليف عربي قوي له مما سيضعّف وضعه السياسي والعسكري، وهنا إستجابت واشنطن لطلب الرئيس شمعون فأنزلت في: (١٥ تموز ١٩٥٨ م) ـ أي بعد يوم واحد من إنقلاب (١٤ تموز) في العراق ـ أربعة عشر ألف جندي من مشاة البحرية الأميركية إلى السواحل اللبنانية.

وقد إستقبل الموارنة هذا الإنزال بمظاهر الفرح والسرور فقد كان عامل حسم للصراع في مصلحة الموارنة تماماً كالإنزالات الرومية والصليبية والفرنسية عبر التاريخ وكالإجتياح الصهيوني الذي سيحصل فيما بعد. . .

كما ذهب فؤاد شهاب قائد الجيش بنفسه لإستقبال القائد الأميركي، فحتى وإن حرص فؤاد شهاب طوال الحرب الأهلية هذه على أن لا يظهر بمظهر المعادي صراحة للمسلمين إلا أنه كان يعتبر الإنزال الأميركي مظاهرة قوة وعرض عضلات غربي سوف يساهم إلى حدّ بعيد في تقويته هو شخصياً حينما سوف يصبح رئيساً للجمهورية فيكون مجيئه إلى الحكم كي يساوم المسلمين على سياسة داخليّة وخارجية جديدة

مستنداً إلى دعم الولايات المتحدة الأميركية، ولذلك اكتفى الأميركيون بالتواجد في بيروت والساحل ولم يحاولوا الإنتشار والصدام مع قلب المعارضة في عمق المناطق الإسلامية، ولكنهم من جهة أخرى شرعوا في مفاوضات وإتصالات لإنقاذ السلطة المارونية من الإنهيار فوصل إلى بيروت بعد يوم واحد من الإنزال الأميركي أي في (١٦ تموز ١٩٥٨ م) وكيل وزير الخارجية الأميركي موفداً من الرئيس الأميركي، وبعد محادثات ومشاورات معه ومع فؤاد شهاب والمؤيدين والمعارضين إتفقوا على أن يكون فؤاد شهاب هو رئيس الجمهورية المقبل. . . وفعلاً تم إنتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية في (٣١ تموز) وبقي كميل شمعون إلى انتهاء ولايته في (١٣ أيلول ١٩٥٨ م)[١]. . .

لقد كانت الحرب الأهلية إختباراً جديداً أثبت ارتباط المسلمين في لبنان بالداخل العربي والإسلامي، وارتباط الموارنة بالخارج الغربي المعادي للإسلام والحليف لإسرائيل. . . وقد استفادت الزعامات السياسية الإسلامية من هذه الحرب في تثبيت مصالحها ومراكزها في السلطة ولكن هذه الحرب أنتجت أيضاً أمراً أهم بكثير من كون الزعماء الإسلاميين تحت شعار: «لا غالب ولا مغلوب» عادوا ليستفيدوا من السلطة المارونية، وهو أن هذه الحرب منعت الموارنة من جرّ لبنان إلى أحلاف إستعمارية معادية للداخل العربي والإسلامي فسيظهر أن من ملامح حكم فؤاد شهاب هو إنتهاج سياسة غير معادية لمصر وسوريا وذلك بعدم الدخول في أي حلف إستعماري معادي لهما. . .

إذن؛ فقد جاءت الوحدة بين مصر وسوريا لتضيف عنصر قوة في الميزان الإسلامي في مواجهة الموارنة، فجاء الإنزال الأميركي ليعيد

(١) انظر: كتاب السفير (المارونية السياسية) ص ٩٥. وكتاب لعبة الأمم لمايلز كوبلند ص ٢٧٤.

التوازن بين الموارنة والمسلمين كما كان عليه قبل كميل شمعون... فالتقى فؤاد شهاب بعبد الناصر، وأعاد السفير المصري إلى بيروت واعتبر مشروع (أيزنهاور) في حكم الملغى وطلب إنسحاب القوات الأميركية وعدّل قانون الإنتخابات ثانية ولكن على أساس دائرة القائمقامية لا المحافظة ولا الدائرة الفردية، وجاء بمشروع المساواة في الوظائف...

كل ذلك كان نتيجة لأحداث جرت في المنطقة العربية كثورة مصر، وانسحاب القوات البريطانية، ومؤتمر (باندونغ)، وصفقة السلاح، وفشل العدوان الثلاثي، ووحدة مصر وسوريا، وثورة (١٤ تموز) في العراق.. هذه الأحداث إنعكست على المرآة اللبنانية حالة قوة في الوضع الإسلامي أدى إلى الصدام المسلّح مع الموارنة سنة (١٩٥٨ م). هذا الصدام المسلّح الذي خشيت الولايات المتحدة أن يؤدي إلى أن يفقدها لبنان بعد مصر والعراق، فتدخّلت بأسطولها فمنعت المسلمين من إسقاط النظام الماروني وأعادت التوازن الذي كان قائماً قبل شمعون ونسخت كل السياسات الشمعونية... وإن كان المسلمون في الحقيقة لم يستطيعوا الإستفادة إلى أقصى الحدود من هذا الإختلال في الموازين لمصلحتهم ولذلك لعوامل عديدة فكرية وبنويّة تنظيمية وسياسية لا مجال الآن لذكرها...

* * *

الفصل الخامس عشر

الشهابية (١)

تميّز عهد فؤاد شهاب بحصول حوادث عربية وعالمية كان لها أبعد الأثر في سياسته الخارجية والداخلية وهي:

(أولاً): إنهيار حلف بغداد الإستعماري.

(ثانياً): قيام الوحدة بين مصر وسوريا وتشكيل الجمهورية العربية المتحدة.

(ثالثاً): إنتصار ثورة الجزائر وخروج فرنسا مهزومة منها.

(رابعاً): إنتصار الثورة الكوبيّة واشتعال حرب فيتنام بتأييد ودعم لا حدود له من المعسكر الإشتراكي.

(خامساً): تدشين الجنرال ديغول بعد استقلال الجزائر لسياسة منفتحة على العرب خلافاً للسياسة الأمريكية.

لقد انعكست هذه الحوادث إيجابياً في كفّة المعسكر الإسلامي العام في لبنان، فقد حرص فؤاد شهاب بعد انهيار حلف بغداد وقوة عبد الناصر وامتداد تأثيره إلى الداخل اللبناني على عدم الدخول في

أحلاف عسكرية مع الغرب واعتبر اتفاق (ريتشاردز ـ مالك) الذي انضمّ بموجبه لبنان إلى مشروع أيزنهاور بحكم الملغى وغادرت قوات المارينز الأميركية بيروت في (٢٧/١١/ ١٩٥٨ م). . .

وكنتيجة لقوة الوحدة المصرية السورية وأثرها في الساحة اللبنانية تمت إعادة سفير الجمهورية العربية المتحدة عبد الحميد غالب إلى بيروت بعد أن كانت حكومة شمعون قد طلبت إبعاده، وتلا هذه العودة اجتماع عقد على الحدود اللبنانية بين جمال عبد الناصر وفؤاد شهاب، ولأول مرة منذ الإستقلال يعيّن وزير خارجية مسلم، بعد أن كان هذا المنصب حكراً على النصارى. . .

ونتيجة لقيام الوحدة وتحت تأثير إنتصار الجزائر وكوبا إشترك لبنان في مؤتمر بلغراد للدول غير المنحازة ولم يقاطع الإتحاد السوفيتي، وتمّ اعتبار الدول الإشتراكية دولاً صديقة خلافاً لسياسة شمعون، وانتهز فؤاد شهاب التقارب الفرنسي ـ العربي في عهد ديغول لإقامة علاقة وثيقة مع فرنسا بدون معارضة إسلامية داخلية. . وكقاعدة عامة يمكن القول: إن فؤاد شهاب قد اعتبر السياسة الخارجية نابعة من التوازن بين النصارى والمسلمين، وطالما أن المسلمين مرتبطون بالعرب فلا بد من إرضائهم بإرضاء العرب.

بهذا تمّ لفؤاد شهاب إنتزاع فتيل أي تفجير قد يحصل ضده في الجانب الإسلامي فقد اصطفّ إلى جانبه جميع الزعماء المسلمين بعد انسجامه مع السياسة العربية والدولية العامة لعبد الناصر ولدولة الوحدة، وبما أن الزعامات الإسلامية الإقطاعية كان ما زال لها ذلك الأثر العميق عند عامة المسلمين اللبنانيين، فقد ضمن فؤاد شهاب حالة من السكون والهدوء إن لم نقل التأييد له، وبذلك بقي لفؤاد شهاب العمل على القضاء على عوامل الإنفجار الداخلية. . .

فقد أدرك أن من مشاكل الموازنة ومن أسباب ثورة (١٩٥٨ م) ومن أسباب عداء المسلمين للنظام الماروني هو الحرمان الذي يعانيه المسلمون سواء على مستوى مناطقهم أو على مستوى الوظيفة العامة في الدولة. .

فقد سيطر النصارى ـ كما تقدّم ؛ في أول عهدي الإستقلال بسبب الإنحياز التام للسلطة إلى جانبهم وبسبب عدم ارتباط مسلمي المناطق بالعاصمة إقتصادياً ووظائفياً وسكّانياً على البنية الفوقية والتحتية للدولة واستأثروا بكل شيء، أضف إلى المستوى التعليمي الذي أثمره قرن كامل من جهود المدارس التبشيرية وإلى إقبالهم على الوظيفة الخاصة والعامة عندما كانت الوظيفة العامة لها وزنها السياسي والمالي والإجتماعي. . . في الوقت الذي كان لا يزال فيه أهل الجنوب والبقاع وعكار يعانون من الضيق الإقتصادي والمعيشي بسبب إنقطاع رزقهم بإقفال أسواق سوريا وفلسطين في وجوههم بقيام إسرائيل وانفصال سوريا عن لبنان. . . فأخذوا يتّجهون تدريجياً إلى بيروت للعمل وبالتالي للسكن والتعلّم فأخذت تقوى شيئاً فشيئاً القوة البشرية الإسلامية وتتكثّف مناطقهم السكنية وتمتد حتى أحاطت بيروت من جميع الجهات وتغلغلت في داخلها، فأخذ المسلمون في بيروت وضواحيها يشكّلون الأغلبية الساحقة ولكونهم هم الفقراء فقد انتشرت في أوساطهم التيّارات السياسية التغييرية المختلفة من قومية ووطنية. . .

ولقد رأى فؤاد شهاب بأمّ عينه أثر المسلمين وقوتهم وشدة ارتباطهم بالداخل العربي ـ الإسلامي، فعمل على ترويض وتدجين هذه الحالة من خلال إدخال المسلمين في أُطر الدولة وذلك بفتح مجال الإنتساب إلى الوظيفة العامة ومن خلال استيعاب الضغط الإقتصادي بتخفيف أعبائه جزئياً، فأسس مجلس الخدمة المدنية والمصرف المركزي ومجلس التخطيط ومصلحة الإنعاش الإجتماعي والصندوق

الوطني للضمان الإجتماعي.

وفي نفس الوقت قدّم الإمتيازات للزعامات الإسلامية المشاركة في ثورة (١٩٥٨ م) من خلال: توزير مسلم لوزارة الخارجية لأول مرة منذ الإستقلال، وتعديل قانون الإنتخابات إلى مستوى القائمقامية من مستوى المحافظة لإرضاء الأحزاب ولا إلى مستوى الدائرة الفردية لإرضاء الزعامات، وتعديل قانون الوظائف، وطرح قانون المناصفة بعد أن كانت الوظيفة عشوائية عشائرية خاضعة للموارنة مئة بالمئة في عهدي بشارة الخوري وكميل شمعون.

ففي سنة (١٩٤٦ م) كانت نسبة الموظفين الموارنة في الدولة (٣٩٪) والسُنّة (٢٩٪) الشيعة (٥/ ٢٪) والروم (١٩٪) والدروز (٥/ ٦٪).

وفي سنة (١٩٥٥ م) أصبحت نسبة الموارنة (٤٠٪) والسُنّة (٢٧٪) والشيعة (٥/ ٣٪) والروم (١٢٪) والدروز (٧٪) ـ (لاحظوا ارتفاع نسبة الشيعة على حساب نسبة السُنّة) مع أن الإحصاء التقريبي للسكان كان: الموارنة (٢٠٪)، الشيعة (١٨٪)، الدروز (٦٪).

وأمام ارتباط المناطق الثلاث بسوريا وفلسطين وتأثّر الحالة الشعبية هناك بالنظام القائم في سوريا والمتحد مع مصر، فقد عمل فؤاد شهاب على ربط هذه المناطق بالعاصمة فجرى في عهده إدخال الكهرباء والماء وشقّ الطرق إلى نحو (١٧٠٠) قرية ذات أكثرية إسلامية...

لقد تمّ كل ما ذكرناه في عهد فؤاد شهاب تحت سيطرة إدارة قوية حديدية هي الجهاز العسكري للمخابرات المعروف بالشعبة الثانية والذي كان مؤلفاً من الإداريين والفنيين التكنوقراط، يشرف عليهم مجموعة من الضبّاط الخاضعين مباشرة لتوجيه فؤاد شهاب شخصياً أو سكرتيره إلياس سركيس.

لقد عمل هذا الجهاز على ضبط وتوجيه السياسة الداخلية الجديدة للموارنة في عصر فؤاد شهاب والتي تمثّلت بإعطاء الإمتيازات للزعامات وإرضاء المسلمين اللبنانيين بإشراكهم نسبياً في الدولة وبناء مؤسسات مرّ ذكرها يستفيدون منها، وبسلوك سياسات مؤاتية للناصرية والتيار القومي العربي من أجل تخفيف تأثير جمال عبد الناصر والعرب في تفجير الساحة الداخلية ... وذلك حتى لا تتحوّل هذه الإمتيازات الجديدة للمسلمين في الداخل وهذه السياسات في الخارج إلى عامل قوة عند المسلمين من خلال إمساك النظام والمؤسسات بجهاز إستخباراتي حديدي يشرف عليه الموارنة.

ولكن في نفس الوقت لم تقنع سياسة فؤاد شهاب جميع الموارنة فأصرّوا على:

(أولاً): إبقاء المراكز الحساسة في أيديهم وهي:

موظّف ماروني على رأس قيادة الجيش، مديرية رئاسة الجمهورية، الأمن العام، الجمارك، التربية الوطنية، الإعلام، الخارجية، الداخلية، رئاسة محكمة التمييز، الإدّعاء العام التمييزي، رئاسة مجلس الخدمة المدنية.

(ثانياً): التخفيف من سياسة التقارب مع العرب.

(ثالثاً): عدم بناء مؤسسات تلحق الضرر بالإقتصاد الحرّ الذي مقدّراته في أيديهم.

ولكن قوى الشعبة الثانية وقمعها ساهم إلى حد بعيد في عدم وصول المعارضة المارونية لفؤاد شهاب إلى مستوى التأثير في سياساته إضافة إلى عوامل أساسية منها وحدة مصر وسوريا وقوّة جمال عبد الناصر وشعبيّته الطاغية آنذاك وآثار حوادث (١٩٥٨ م) التي ما زالت ماثلة للعيان.

في نفس الوقت أثّرت سياسة فؤاد شهاب داخل الصفّ الإسلامي بإحداث عدة شروخ فيه أهمها استيعاب الزعامات الإسلامية الكبرى بسبب الإمتيازات التي أعطاها إيّاها وبسبب إتّباعه سياسة خارجية مؤاتية لريح عبد الناصر في وقت كان ما زال للزعامة السياسية فيه في لبنان الأثر العميق في الوجدان الشعبي، ولقد أدّى ذلك إلى عزل القوى الثورية التغييرية وتقزيمها بعد أن خرجت عامّة الشعبية الناصرية من دائرة الصراع مع النظام... فاستطاعت الشعبة الثانية والمخابرات العسكرية التنكيل بها أشدّ التنكيل فاشتدت حملة الإرهاب والقمع والإغتيال في وجه نموّ الحركات القومية والوطنية، وكان الشرخ الثاني هو إنتقال الصراع من (إسلامي عام ـ ماروني) على الوظيفة إلى صراع (إسلامي ـ إسلامي) فالوظائف الحسّاسة التي كانت للموارنة كان محظوراً الحديث فيها وبقي الموارنة خارج معركة تقاسم الحصص في الوظائف العامة خصوصاً وأنه ابتداء من أواسط الستينات ارتفعت نسبة غلاء المعيشة وأصبحت الوظيفة العامة لا تسمن ولا تغني من جوع فانصرف نفس الموارنة عن طلبها، ومع أن المسلمين إنبروا للمطالبة بحصّتهم في المراكز الحساسة فقد تلهوا بكل أسف باقتسام الحصص في الوظائف العامة... فانتقلت المعركة إلى داخل الصف الإسلامي (أيّهم يأخذ وظائف أكثر تحت هيمنة الماروني) بدلاً من أن تكون المعركة هي معركة إزالة الهيمنة المارونية عن الجميع.

إذن تميّز عهد فؤاد شهاب بـ:

(أولاً): إنسجام الزعامات الإسلامية وشعبياتها بالتالي مع النظام الماروني.

(ثانياً): ضرب اسفين بين هذه الزعامات وشعبيّاتها وبين الحركات الثورية المستقلة عنها في الشارع الإسلامي أدى إلى قمعها بكل راحة.

(ثالثاً): رمي عظمة الوظائف العامة وتقاسم حصصها داخل المسلمين، فانتقلت المعركة إلى داخلهم...

(رابعاً): إستيعاب التطور الديمغرافي للمسلمين بإنشاء إدارات تحت سيطرة الموارنة.

(خامساً): تغيير المنحى التاريخي للصراع الذي كان عبر التاريخ بين قوى إسلامية مرتبطة بالداخل العربي والإسلامي وقوى أخرى دخيلة مرتبطة بالأجنبي المعادي للداخل العربي والاسلامي وطرح منحى جديد مشوّه وغير واقعي يجعل منتهى طموح المسلمين وآمالهم في الحصول على حصة في الحكم وعلى المزيد من المشاركة في المؤسسات والإدارات الخاضعة للموارنة، مع ما يؤدي ذلك من الإلهاء ونقل الصراع إلى حالة من التنافس والعداء الثانوي بين نفس الطوائف الإسلامية مما كان له أبلغ الضرر بعد ذلك.

* * *

الفصل السادس عشر

الشهابية (٢)

فؤاد شهاب هو الذي اختار شارل حلو ليخلفه بعد أن رفض إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية ثانية وذلك بسبب إدراكه لخواء نهجه في الإدارة والحكم ولعقم إبقاء حالة التوازن داخل الساحة اللبنانية وفي السياسة الخارجية، ففضّل ترك إنهيار ما بناه على يد غيره وانصرف هو إلى الظلّ يدير المرحلة الثانية من المعركة بواسطة (الشباب)، وشارل الحلو ديبلوماسي ماروني متعصّب وصحافي سابق، وكان سفيراً للبنان في الفاتيكان مما جعله قريباً لحالة العداء للمسلمين في ركنها الأساس.

وقد اختار فؤاد شهاب له المعاونين أمثال إلياس سركيس وأحمد الحاج وضبّاط الشعبة الثانية، وكان من المفروض أن تؤمّن الأكثرية الشهابية البرلمانية التي كانت في معظمها من الزعامات الإسلامية تغطية جيدة لشارل الحلو يمرّر بواسطتها ما يشاء من القوانين والمراسم خصوصاً وأن الضباط الشهابيين أشركوا كمال جنبلاط في كل الحكومات فتحولت المعارضة في عهد شهاب إلى معارضة شكلية. . . على أن يتّبع شارل حلو نفس السياسة التي اتّبعها فؤاد شهاب في التوازن الداخلي

والخارجي. . . إلا أن عوامل عديدة محلية وخارجية عديدة طرأت في عهد شارل حلو الذي كان ميّالاً في الحقيقة للسياسة المارونية المعادية للعرب والمسلمين، ولم يكن يريد تطبيق السياسة الشهابية، فانفتح على المعارضة المارونية وأهمل مشاريع فؤاد شهاب فتدهورت العلاقة بينه وبين شهاب، وكان شارل حلو يحاول دائماً إدارة دفّة السياسة الخارجية والداخلية باتجاه معادي للعرب والمسلمين ومؤات لإسرائيل وللمارونية المحلية المعارضة لفؤاد شهاب والشعبة الثانية، ولكن ضباط الشعبة الثانية ظلوا يلعبون نفس الدور الذي لعبوه في عصر فؤاد شهاب، أضف إلى تغلغلهم وسيطرتهم على كامل مؤسسات الدولة إبتداءاً بالجيش، وعلى مجلس النواب حيث الأكثرية النيابية شهابية وحيث كان زعماء المسلمين من أركان الشهابية. . .

كل ذلك أعطى أهمية كبيرة لضباط الشعبة الثانية على كل المستويات السياسية والإقتصادية والإنتخابية والعسكرية مما جعل لهم تأثيراً مباشراً على الأحداث. وبالتالي جعلهم يفرضون على شارل حلو الاستمرار في سياسة فؤاد شهاب.

وقد استغلت المارونية ظاهرة تسلّط الشعبة الثانية فقوّت من معارضتها، وبقي شارل الحلو على الحياد في الظاهر بسبب قوة الإدارة الشهابية ومع المعارضة في السر خصوصاً بعد أن وقعت نكسة (١٩٦٧ م) وهزيمة العرب، وقد ظهر ميل شارل الحلو إلى المعارضة المارونية للشهابية في طلب تشكيل الحكومة سنة (١٩٦٤ م) من الحاج حسين العويني رجل النظام السعودي في لبنان في الوقت الذي كان فيه العداء على أشده بين جمال عبد الناصر والنظام العميل لأميركا في السعودية، فحتى ولو كان حسين العويني قريباً من الشهابيين في لبنان إلا أنه لم يكن للشهابيين أنفسهم الذين كانوا يشكّلون أكثرية في مجلس النواب وكان عميدهم رشيد كرامي قد نجح في الإنتخابات، فكان المفروض حسب الأصول البرلمانية إختيار رئيس حكومة من أكبر تكتّل

برلماني. . . ولكن شارل حلو طلب من حسين العويني رجل السعودية تشكيل الحكومة، فألّفها من خارج المجلس مع أنه يوجد في المجلس أكثرية شهابية، ولكن وزير داخليته تورّط في مساعدة ريمون أده عضو الحلف الثلاثي الماروني على النجاح في إنتخابات فرعية مما كشف عن الوجه الحقيقي لشارل حلو إلا أن الشعبة الثانية ضغطت على الحكومة وأجبرتها على تقديم استقالتها وبعدها طلب شارل حلو من رشيد كرامي تشكيل الحكومة فلم يستطع بسبب ضغط كمال جنبلاط المعارض للشعبة الثانية فقدّم استقالته فطلب شارل حلو من عبد الله اليافي الذي كان خارج المجلس أيضاً تشكيل الحكومة مع أنه يوجد أكثرية نيابية شهابية في المجلس ويمكن لكرامي أن يشكّل حكومة شهابية تنال ثقة المجلس. . . كل ذلك يدل على أن شارل حلو كان يحاول إرضاء الشعبة الثانية والشهابية، بينما هو في الحقيقة يريد هدم ما بنته الشهابية ورمي الدولة في أحضان الموارنة (الحلف الثلاثي فيما بعد) وإسرائيل.

إلا أن ضغط (الشباب) عليه أعاد كرامي ثانية إلى رئاسة الوزارة حتى سنة (١٩٦٨ م).

إذن فقد ابتدأت في عهد شارل حلو أول أزمة داخل النظام بين الشهابية والموارنة فابتدأ الصراع المكشوف بين الشعبة الثانية والأحزاب السياسية المارونية التي ستتحوّل فيما بعد إلى معارضة مارونية قوية للشهابية حتى تسقطها سنة (١٩٧٠ م) وتأتي بسليمان فرنجية.

وهذه العوامل التي طرأت في عهد شارل حلو من سنة (١٩٦٤ م) إلى سنة (١٩٧٠ م) كان لها أبلغ الأثر في رسم خريطة الحركة السياسية للمسلمين والموارنة هي:

١ ـ إنعقد سنة (١٩٦٤ م) مؤتمر القمة العربي الأول وقرر الزعماء العرب تحويل مجرى نهر الأردن وحماية مشاريع التحويل عسكرياً،

وكان للبنان نصيب في هذا الجهد العسكري مما جعل الموارنة يعدّون إسهام لبنان أو إشراكه من قبل العرب في هذا الجهد العسكري ميلاً للعرب وانجرافاً مع المسلمين ضد إسرائيل مما سوف يحقق عنصر قوة للمسلمين داخل لبنان في ميزان الصراع مع الموارنة، أضف إلى أن أميركا اعتبرت دخول لبنان في هذا المشروع حافزاً لكي تقوم إسرائيل بنشاط عدواني ضدّ لبنان مما جعل الموارنة يعتبرون هذه السياسة الخارجية مما يلحق الأضرار بالسياحة والتجارة والمركز المالي للبنان وبالتالي الإضرار بالسيطرة الإقتصادية للموارنة المستندة إلى الغرب.

٢ ـ بروز العامل الفلسطيني:

ففي سنة (١٩٦٥ م) ظهرت نشاطات عسكرية خاصة فلسطينية سمّيت بالعمل الفدائي وأعلنت عن نفسها بعملية عسكرية هي نسف نفق عيلبون، ثم تكررت العمليات العسكرية وازدادت، وبرز العمل الفلسطيني العسكري كعامل جديد على الساحة المحلية والعربية... وأخذت إسرائيل تقوم بإجراءات إنتقامية مختلفة ضد سوريا والأردن حيث كانت قواعد العمل الفدائي.. ولم يكن لبنان بعد قد تحوّل إلى مركز لإنطلاق العمل العسكري ضد إسرائيل ولكن الشعبة الثانية سلكت ضد بعض مظاهر المشاركة الفلسطينية في العمل ضد إسرائيل من خلال لبنان مسلك القمع والمطاردة والتصفية الجسدية لكوادر فلسطينية (جلال كعوش، صفّته الشعبة الثانية في مخفر السعديات)، ولم تكن تتنافى في سياستها هذه مع السياسة العربية العامة، فكما قمعت الشعبة الثانية المعارضة المارونية للشهابية، هذه المعارضة التي لم تقبل الإستمرار في سياسة فؤاد شهاب في إرضاء العرب من أجل إرضاء المسلمين اللبنانيين، فكذلك قمعت الشعبة الثانية بالتنسيق مع العرب العمل الفدائي ونكّلت به، فتجاوبت مع العرب من الناحيتين، لأن مجلس الدفاع العربي كان أجاز لكل جيش عربي منع أي

عمل عسكري لا يدخل في نطاق الخطة العربية المشتركة العسكرية...

بقي العمل الفدائي غريباً مطارداً منكّلاً به بصمت وبدون أي اعتراض أو أي إعلام لإنحراف الجماهير العربية وراء أوهام عبد الناصر ولثقتها المطلقة آنذاك بقدرة الجيوش العربية على تحرير فلسطين.

٣ ـ هزيمة (٥ حزيران ١٩٦٧ م) المنكرة التي تلقّتها الأنظمة العربية وخصوصاً عبد الناصر على يد إسرائيل، فاجأت الجماهير العربية ورمتها في أحضان اليأس من إمكانية التحرير... في نفس الوقت الذي انفجرت فيه المقاومة الفلسطينية بشكل حادّ وعنيف تكرّس بانتصار في معركة الكرامة بين الفدائيين الفلسطينيين وجيش الدفاع الإسرائيلي التي انتهت بترك اليهود لآلياتهم المحترقة في ساحة المعركة... هذه المعركة ألهبت حماس الجماهير العربية.. وخصوصاً في لبنان، فعاد الأمل إلى النفوس بعد ظلام الهزيمة.

لقد كان لإنطلاق الثورة الفلسطينية وهزيمة (١٩٦٧ م) الأثر العميق في السياسة اللبنانية فقد سار شارل حلو والشهابيون على منوال إرضاء العرب من أجل إرضاء المسلمين اللبنانيين في الداخل من سنة (١٩٦٤ م) إلى سنة (١٩٦٧ م)، حتى أنه اقترح على سوريا ومصر اشتراك لبنان في الحرب حين اشتعالها سنة (١٩٦٧ م) خوفاً من نهوض إسلامي معادي للموارنة في لبنان يقضي عليهم نهائياً سواء هزم العرب في هذه الحرب انتقاماً أم انتصروا نتيجةً، ولحسن حظّه (كما يقول شارل حلو) توقفت الحرب بعد أيام...

إنطلاق الثورة الفلسطينية بعد الهزيمة وبروز الشعور المعادي لإسرائيل بشكل حادّ رفع من مستوى العداء الإسلامي الماروني في لبنان، ودخول المخيّمات في لبنان في دائرة النشاط العسكري الفلسطيني وتقدّم التنظيمات والأحزاب العقائدية لتحل في المكان الذي شغر بسبب

هزيمة الأنظمة وعبد الناصر في الوجدان العربي والمسلم، شكّل سمة العمل السياسي في الشارع الإسلامي.

أضف إلى أن هزيمة العرب في هذه الحرب أعطت الموارنة فرصة الإنقضاض على الحكم فأعلن الحلف الثلاثي (إده، شمعون، الجميل) وطرحت مسألة الإبتعاد عن العرب وعن عبد الناصر خلافاً للسياسة الشهابية.

لقد كان شارل حلو في الواقع ميّالاً للمعارضة المارونية ويؤيّد سياستهم التي تريد قلب التوازن في السياسة الخارجية والداخلية الذي أقامه فؤاد شهاب ولكن بسبب قوة الشعبة الثانية مارس شارل حلو لعبة الإزدواجية والثنائية بين الشهابية والشعبة الثانية من جهة وبين المعارضة المارونية من جهة أخرى... ولكن بعد هزيمة (١٩٦٧ م) وظهور إسرائيل بمظهر القوة العسكرية التي لا تقهر إنعكس الأمر في ميزان القوى الداخلي اللبناني فتألّف الحلف الثلاثي الماروني لقلب التوازن الداخلي والخارجي لمصلحة الموارنة ولإرغام شارل حلو على ترك الإزدواجية واتّباع سياسة الوجه الواحد مع العرب والمسلمين.

فكما كانت النكسة عامل ضعف عند المسلمين وقوة للموارنة أبرز الحلف الثلاثي كانت المقاومة الفلسطينية عامل قوة عند المسلمين من جهة التدريب والتسليح والتنظيم والدعم والمال... إلخ، فابتدأت بذلك مقدمات التصادم الذي سيقع عام (١٩٧٥ م) ويفجّر الحرب الأهلية.

كل ذلك أدى إلى إرباك الشعبة الثانية والشهابية، فالمقاومة الفلسطينية تعبر الحدود والجيش اللبناني لا يريد قتال إسرائيل والحدود أصبحت سائبة... فوقعت الشهابية بين مطرقة المسلمين والمقاومة والأنظمة العربية المهزومة وبين سندان الموارنة والحلف الثلاثي مما

اضطر الشعبة الثانية إلى التفتيش سراً على ضمانات غربية من العواصم الكبرى تضمن عدم هجوم إسرائيل على لبنان انتقاماً من العمل الفدائي... إرضاء للموارنة والحلف الثلاثي...

ولكن ذلك لم يكن يناسب الإتجاه الإسلامي الذي كان يريد إنضمام لبنان إلى جهود العرب من أجل إزالة آثار العدوان، فرضخت الشهابية من جهة أخرى للمسلمين وحاول شارل حلو الحصول على مئتي مليون ليرة بموافقة مجلس النواب لتعزيز الجيش فوقف الموارنة في وجه المشروع...

أثّرت هزيمة (١٩٦٧ م) وانطلاق الثورة الفلسطينية كثيراً في حالة التوازن التي أسسها فؤاد شهاب وتابعتها الشهابية والشعبة الثانية بعده وبالتالي في الوزن الشعبي للشهابية فخسر الشهابيون معركة (١٩٦٨ م) الإنتخابية وجاء برلمان خال من أكثرية شهابية فحاول شارل حلو تأسيس حكومة من المجلس هذه المرة ولكنها تعكس ميزان القوى الجديد الذي لم يكن في مصلحة الشهابية فاصطدم بالشعبة الثانية فقام بتمثيلية الإستقالة من رئاسة الجمهورية فوقف معه البرلمان والموارنة والحلف الثلاثي فارتبكت الشعبة الثانية ورضخت لحكومته الرباعية التي شكّلها من عناصر بعيدة عن الضغط الشهابي: (عبد الله اليافي، حسين العويني (سنيّان)، بيار الجميّل، وريمون اده (مارونيان))، ولكن هذه الحكومة إنهارت أمام عملية الإعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي في (٢٨ كانون الأول ١٩٦٨ م)... التي قوّت من تيار المقاومة الفلسطينية والقوى الإسلامية المعادية لإسرائيل وللموارنة فرضخ شارل حلو للشعبة الثانية وللعودة إلى تشكيل حكومة ترضي العرب والمقاومة والمسلمين بالتالي فطلب من رشيد كرامي تشكيل حكومة ما لبثت أن استقالت بعد صدام (٢٣ نيسان ١٩٦٩ م) بين الجماهير الإسلامية المؤيّدة للمقاومة الفلسطينية ورجال الدرك والشرطة والجيش، والذي وقع ضحيته قتلى

وجرحى، هنا لم يستطع شارل حلو أن يبقى على حالة الإزدواجية بين الحلف الثلاثي الماروني وسياسة العداء للعرب والمسلمين وللمقاومة الفلسطينية من جهة، وبين المقاومة الفلسطينية وأنصارها المسلمين اللبنانيين والأنظمة العربية المهزومة من جهة أخرى، فقد كان الضغط الإسلامي والعربي عليه قوياً فاضطره إلى عقد إتفاقية القاهرة التي نصّت على تنظيم التواجد العسكري الفلسطيني في لبنان وبقيت نصوصها سرية..

اعتبر الحلف الثلاثي والبطريرك هذه الإتفاقية نصراً ساحقاً للمسلمين فإنها كرّست حق الفلسطينيين في ممارسة عملهم العسكري المسلّح إنطلاقاً من الأراضي اللبنانية مع ما يستتبع ذلك من تأثير في المسلمين اللبنانيين على صعيد التدريب والتسليح والتنظيم مما سيقلب موازين القوى المحلية لمصلحتهم...

لقد كانت الشعبة الثانية والشهابية ترى أنه لا بد من الدخول في صيغ مشتركة مع المسلمين اللبنانيين المتأثرين بمصر وسوريا والمقاومة، وأن ذلك هو وحده الكفيل بامتصاص القوة الإسلامية وتجبيرها ووضعها في خدمة النظام الماروني من خلال سياسة خارجية مرضية لمصر وسوريا وسياسة داخلية يسيطر عليها رجال الشعبة الثانية.

وكان شارل حلو ومن خلفه الحلف الثلاثي والموارنة والبطريرك يرون أن هزيمة عبد الناصر والعرب في حرب (١٩٦٧ م) وانتصار إسرائيل الساحق قضى إلى الأبد على ضرورة سلوك سياسة خارجية أو داخلية مرضية للعرب والمسلمين.

جاءت سنة (١٩٧٠ م) ومعها أحداث مهمة:

(الأولى): مشروع روجرز الذي وافقت عليه مصر فحصل الخلاف السياسي بين مصر وبين المقاومة الفلسطينية مما أدى إلى رفع الغطاء

الناصري عنها وتصفيتها في أيلول عمان (١٩٧٠ م) وانتقال ثقلها إلى لبنان عسكرياً وإدارياً..

(الثانية): إنهيار الشهابية، ففي هذه الأجواء العربية غير المؤاتية خاضت الشهابية معركة إسترداد السلطة فرشّحت إلياس سركيس ورشّح الحلف الثلاثي سليمان فرنجية حتى يحصلوا على أصوات المسلمين المعارضين للشعبة الثانية..

إذ كان ترشيح أحد أركان الحلف الثلاثي سوف يؤدي إلى خسارة هذه الأصوات التي لم تكن مستعدة ولا بأي حال من الأحوال أن تعطى لمرشّح من الحلف الثلاثي فكان أن ربح سليمان فرنجية بفارق صوت واحد.

(الثالثة): موت جمال عبد الناصر بعد عدة أيام من انتخاب سليمان فرنجية...

هذه أحداث مهمة ستؤثر جداً في العهد الزغرتاوي الذي سيكون المقدمة لإنفجار الصراع العسكري الدموي على أوسع مداه سنة (١٩٧٥ م).

وقد رحّبت واشنطن وموسكو معاً بمجيء سليمان فرنجية، فالأولى كانت ترى في الشهابية والشعبة الثانية جهازاً يمرّر علاقة جيدة مع الأنظمة العربية الحليفة لموسكو وبالتالي وضعاً جيداً للمقاومة الفلسطينية وإضعافاً للحلف الثلاثي والتيار الماروني الإسرائيلي، والثانية كانت ترى في الشعبة الثانية جهازاً قمعياً بوليسياً ضد المقاومة وأنصارها وخصوصاً جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية حليفة موسكو وفرس رهانها في لبنان.

* * *

الفصل السابع عشر

العهد الزغرتاوي (١٩٧٠ م ـ ١٩٧٦ م)

لقد كانت فترة (١٩٦٩ م ـ ١٩٧٠ م) فترة تصاعد النشاط العسكري العربي ضد إسرائيل إن على مستوى الأنظمة كما في حرب الإستنزاف التي شنّها جمال عبد الناصر على قناة السويس أو على مستوى حرب العصابات الفلسطينية التي تصاعدت عبر الحدود الأردنية واللبنانية حتى بلغت ذروتها في أوائل سنة (١٩٧٠ م) بينما على جبهة حرب الإستنزاف كان على قناة السويس، لا يكاد يمرّ يوم من دون حصول اشتباك بين الجيش المصري والجيش الاسرائيلي في البر والبحر والجو، وقد أقلق هذا الوضع الولايات المتحدة فتحركت لإنهائه على جبهتي الأردن ومصر، بقيام الملك حسين في الأردن بأول بوادر الصدام مع المعسكرات الفلسطينية وبإرسال وزير الخارجية الأميركي روجرز إلى مصر الذي اقترح على جمال عبد الناصر مشروعاً يتضمن وقفاً لإطلاق النار.

وإلى عشية مجيء روجرز إلى مصر كانت العلاقة بين جمال

عبد الناصر والثورة الفلسطينية في أحسن حالاتها، فقد اعتبر جمال عبد الناصر الجبهة التي فتحتها الثورة الفلسطينية من الأردن ولبنان عاملاً مساعداً في جبهة الإستنزاف التي فتحها على قناة السويس[1].

ولكن ما إن قبل جمال عبد الناصر بمبادرة روجرز حتى حدث شرخ في الصف الفلسطيني المصري، إذ بادرت جميع القوى الفلسطينية إلى حرب إعلامية ضد جمال عبد الناصر فارتفع التأييد السياسي الذي كان يؤمنه عبد الناصر للفلسطينيين مما أدى إلى عزل الوضع الفلسطيني عن تأييد القوى القومية والوطنية المتأثرة بعبد الناصر على مستوى الأنظمة والجماهير، فواجهت الثورة الفلسطينية الملك حسين حينئذٍ منفردة بعيدة عن التأييد الناصري فانعكس ذلك الأمر في هزيمة أيلول في عمان وما أعقبها من مجازر ارتكبها الجيش الأردني في حق الشعب الفلسطيني، ثم معارك جرش وعجلون التي انتهت بخروج آخر مقاتل فلسطيني من الأردن إلى لبنان وبالتالي أدت إلى إقفال الجبهة الأردنية أمام الثورة الفلسطينية إلى اليوم وإلى فتح الجبهة اللبنانية أيضاً إلى اليوم.

كان انتقال الثورة الفلسطينية بقياداتها ومكاتبها وكوادرها إلى لبنان أهم عامل طرأ على الوضع اللبناني في أوائل السبعينات فأثّر في الموازين العسكرية والسياسية بين الموارنة والمسلمين في لبنان، وأحدث ترجيحاً لكفّة المسلمين عموماً إن على مستوى البنية الفوقيّة الرسمية الإسلامية في الدولة اللبنانية (التجمّع الإسلامي، السيد موسى الصدر والنوّاب والوزراء الشيعة) أو على مستوى الحركة الوطنية

(١) وقد أدى ذلك أيضاً إلى تقوية الوضع السياسي للثورة الفلسطينية في مواجهة الملك حسين بسبب التأييد الذي حظيت به من جمال عبد الناصر.. وقد ظهرت هذه التقوية في معارك حزيران مع الجيش الأردني حيث أحرزت الثورة الفلسطينية إنتصاراً عليه في عمان.

والأحزاب والقوى القومية.

وكان من أوائل الإستفادات التي طرأت قيام تحالف برلماني معادي للشعبة الثانية من كمال جنبلاط وتكتّل الوسط والحلف الثلاثي، حيث كان لكل طرف مصلحته في إسقاط سلطة الشعبة الثانية ومرشّحها إلياس سركيس، أما كمال جنبلاط والحركة الوطنية ومن ورائهم الثورة الفلسطينية فلأن الشعبة الثانية كانت تمثّل قوة القمع والتصفية ضد الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية فاجتمعت مصلحتهم مع مصلحة تكتّل الوسط والحلف الثلاثي في زحزحة أعدائهم السياسيين في التكتّل الشهابي، وبما أن ترشيح أحد أعضاء الحلف الثلاثي المعادي للعرب وعبد الناصر لم يكن ليحظى بتأييد المسلمين وتكتّل الوسط وكمال جنبلاط وخشية من أن يؤدي ترشيح مرشحين للرئاسة مقابل إلياس سركيس إلى إضعاف الجبهة المعادية للشعبة الثانية والشهابيين وبالتالي إلى صعود مرشّحهم إلياس سركيس فقد اضطر الحلف الثلاثي إلى القبول بترشيح سليمان فرنجية من تكتّل الوسط لضمان أصوات المعارضين للشعبة الثانية من المسلمين والحركة الوطنية، وقد أدى ذلك إلى نجاح سليمان فرنجية على إلياس سركيس بفارق صوت واحد، هذا النجاح أدخل البلاد في حقبة جديدة بعد مضيّ إثنا عشر عاماً على حكم جهاز المخابرات العسكرية المعروف بالشعبة الثانية، هذه الحقبة تميّزت بعنوان الحقبة الزغرتاوية التي نقلت الإمتياز الرئاسي الماروني لأول مرة إلى زغرتا وأعادت صائب سلام إلى رئاسة الحكومة وفتحت الطريق أمام علاقة جيدة بين رئاسة الحكومة السُنيّة والثورة الفلسطينية سوف تستمر إلى أيام الحرب الأهلية حيث سيكون لهذه العلاقة الدور الكبير في التأثير على الجانب المسلم من البنية الفوقية للدولة اللبنانية وما يحدثه ذلك من إنشقاقات حادة في هذه البنية ساعدت إلى حدّ كبير في إشعال الحرب الأهلية..

وفي (٢٨ أيلول ١٩٧٠ م) توفي جمال عبد الناصر وجاء أنور السادات على رأس السلطة في مصر ولم يكن بعد قد أظهر رؤيته في حلّ الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن هذه الرؤية سوف يكون لها الأثر الكبير بعد حرب تشرين في إحداث الشرخ الحاد داخل الصف العربي وانقسامه إلى معسكر الرفض والصمود والتصدي ومعسكر القبول والإستلام، وهذا الشرخ سيكون عاملاً مهماً من عوامل الدخول السوري إلى لبنان وعوامل اشتعال الحرب الأهلية. . .

وفي سنة (١٩٧١ م) وقعت الحركة التصحيحية في سوريا وأعقبها إنفتاح إقتصادي وسياسي سوف يؤدي إلى إدخال لبنان في دائرة التجاذب السوري الغربي والسوري العربي واستعماله عنصراً إقليمياً ذا منافع سياسية واقتصادية لسوريا إن على مستوى الغرب أو العرب.

وشهدت سنوات (١٩٧١ م/ ٧٢/ ٧٣) تصفية الوجود الشهابي في السلطة ومحاكمة ضبّاط الشعبة الثانية وإقالتهم ونقلهم وتعيينهم في السلك الدبلوماسي وغيره مما قوّى من مركز القيادات العسكرية والضبّاط المتعاطفين مع الحلف الثلاثي والمعادين للمسلمين وللثورة الفلسطينية إذ أن كل ضبّاط ماروني كان لا يخلو أمره من إحدى حالتين فهو إما أن يكون تابعاً للشعبة الثانية والشهابية وإما أن يكون تابعاً لأحد أركان الحلف الثلاثي: (إده، الجميّل، شمعون)، مما يعني أن تصفية الجيش من ضبّاط الشعبة الثانية كان سوف يؤدي حتماً إلى إستفراد الضبّاط التابعين للحلف الثلاثي بقيادة الجيش إذ لم تكن تسمح البنية الفوقيّة للجيش اللبناني بأن يستلم الضبّاط المسلمون أية مسؤولية أو قيادة تؤدي إلى تأثيرهم في قرارات الجيش، ومن هنا أخذ الجيش يرتبط مع الكتائب والأحرار بتحالفات واتفاقيات وعلاقات سرية إبتدأت بالتدريب والتسليح وانتهت باشتراك الجيش بضبّاطه وأفراده وآلياته وكل

طاقاته إلى جانب الكتائب والأحرار في الحرب الأهلية ضد المسلمين والفلسطينيين والحركة الوطنية.

وكما شهدت هذه السنوات الثلاث إنهيار الشعبة الثانية وسيطرة الحلف الثلاثي على قيادة الجيش اللبناني شهدت تصاعداً في العمل العسكري الفلسطيني من جنوب لبنان وبالتالي تطوراً في عمليات الإنتقام الإسرائيلية من الغارات الجوية والإختراقات البرية التي وصلت سنة (١٩٧٢ م) إلى بلدة قانا في وسط الجنوب لأول مرة منذ إشتعال الحدود اللبنانية بالعمليات العسكرية سنة (١٩٦٨ م). . .

وبما أن الشعبة الثانية كانت قد زالت من السلطة فزال معها قمع الثورة الفلسطينية بالتنسيق مع الأنظمة العربية فقد حلّ محلّها قيادات للجيش تابعة للكتائب والأحرار أخذت على عاتقها الصدام مع الثورة الفلسطينية وغطّت ذلك الصدام بتأييد الشارع الماروني الذي أخذ يتحرك ويتظاهر مؤيداً للجيش بعد كل معركة بينه وبين الفلسطينيين. . .

وقد أدى هذا إلى موقف معاكس داخل المسلمين عموماً تمثّل بتأييد الثورة الفلسطينية والتظاهر دعماً لها بعد كل معركة بينها وبين الجيش، وهكذا ابتدأت ترتسم في الأفق علامات الحرب الأهلية.

إذن إمتدّ الصراع إلى البنية الفوقية للدولة اللبنانية فوقف رئيس الجمهورية والوزراء والنوّاب والموظفون الكبار النصارى إلى جانب الجيش في صدامه مع المقاومة ووقف رئيس الحكومة السُنّي ومعظم الوزراء والنوّاب والموظفون المسلمون إلى جانب المقاومة. . إلى أن حصل حادث ڤردان الذي قصم ظهر البعير فحدث الشقّ الأول في العهد الزغرتاوي وابتدأت مقدمات الزلزال، فقد نجحت المخابرات الإسرائيلية (الموساد) ـ في (١٠ نيسان ١٩٧٣ م) في التسلل إلى بيروت عبر بعض السفارات الأجنبية وتوجيه ضربة لقيادة

الثورة الفلسطينية فاغتالت ثلاثة أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هم: كمال عدوان وأبو يوسف النجّار وكمال ناصر (   ).

وقد أحدث ذلك هزّة عنيفة داخل المسلمين خصوصاً مع توجيه تهمة التقصير إلى قائد الجيش اللبناني، ظهر في التشييع الجماهيري الحاشد للقادة الثلاثة وفي مطالبة المسلمين والثورة الفلسطينية بالسماح لها بإدخال السلاح الثقيل إلى المخيّمات وقد قوبل هذا الطلب بالرفض من قبل رئاسة الجمهورية فقدّم صائب سلام استقالته احتجاجاً.. فسقط بذلك تحالف تكتّل الوسط وعاد صائب سلام إلى إسلامه وعاد سليمان فرنجية إلى مارونيته.

إنعكس هذا الخلاف إطلاقاً ليد قيادة الجيش في المبادرة والهجوم على المخيّمات الفلسطينية تصعيداً منها للتقاتل الداخلي وتهيئة للحرب الأهلية، فقصفت بالطيران المخيّمات الفلسطينية ودارت معارك أيار/ ١٩٧٣ م بين الفصائل الفلسطينية والجيش فأظهرت هذه الفصائل تفوّقاً ميدانياً لها على الجيش وأبرزت قوتها العسكرية..

فكلّف سليمان فرنجية أمين الحافظ الذي كان سيصبح رئيساً للحكومة لأول مرة لولا معارضة الثورة الفلسطينية والزعامات الإسلامية الذين اعتبروا تكليفه محاولة للإتيان برئيس حكومة مسلم ضعيف ومطواع للموارنة وبالتالي سوف يكون أداة بيد فرنجية ضد المقاومة الفلسطينية..

في تشرين الأول من سنة (١٩٧٣ م) قامت مصر وسوريا مشتركتين بهجوم واسع النطاق فاجأ إسرائيل، فتقدّم الجيش السوري باتجاه الجولان وعبر الجيش المصري قناة السويس واقتحم خطّ بارليف فنشبت في صحراء سيناء أعنف المعارك العسكرية منذ الحرب العالمية الثانية إنتهت بانتصار جزئي للجيش المصري عاد وخسره بسبب تقاعس قيادته

ولجوئها إلى الحلول السياسية في الوقت الذي كان فيه الكلام لمن قدمه أثبت على الأرض فحصلت ثغرة الدفرسوار وانقلب الوضع العسكري على السويس إلى ما يشبه التوازن بين إسرائيل ومصر بعد أن كان مائلاً لمصلحة مصر بشكل واضح.. كذلك حصل نفس الشيء في الجولان.

لقد أدى شبه التوازن العام الإستراتيجي الذي نشأ بين العرب وإسرائيل نتيجة لحرب تشرين والذي يعدّ بذاته انتصاراً للأنظمة العربية في مصر وسوريا إلى إحداث مجموعة من التبدلات المهمة في الساحة، فقد انعقد مؤتمر الرباط واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثّلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وكان هذا أول فخ تقع فيه الثورة الفلسطينية فقد أراد العرب الإستفادة من النصر الجزئي الذي أحرزوه في الحرب في المجال السياسي واعتقدوا إمكان قطف ثمرات وانتصارات سياسية من ذلك النصر الجزئي كأن يدفعوا إسرائيل والعالم الغربي إلى الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كي يتخلّصوا وإلى الأبد من القضية الفلسطينية فاعتبروا أن تنازل منظمة التحرير عن مبدأ تحرير كامل التراب الفلسطيني قد يكون عاملاً مساعداً في ذلك.. وكان أن تبنّت منظمة التحرير مبدأ الدولة الفلسطينية تحت تأثير العامل العربي والسعودي بشكل خاص حيث كانت السعودية قد ظهرت كدولة مؤثرة في الدول العربية بعد حرب تشرين وبعد تمثيلية قطع النفط وارتفاع أسعاره... وقد أدى هذا الموقف العربي والفلسطيني إلى زعزعة الموقف العربي العام وانقسامه إلى معسكرين رئيسين هما معسكر التسوية السلمية وعلى رأسه مصر والسعودية والأردن ومعسكر الصمود والتصدّي ويضم ليبيا وسوريا والعراق والجزائر واليمن الديمقراطية.. كذلك انقسم الموقف الفلسطيني إلى جبهة القبول بدولة فلسطينية وجبهة الرفض...

لقد كان لحرب تشرين وللإنتصار الجزئي الذي أحرزه العرب فيها

والذي أدى إلى إحداث حالة من شبه التوازن الإستراتيجي بين العرب وإسرائيل إنعكاساً طبيعياً على الساحة اللبنانية، إنضم إلى قوة المقاومة الفلسطينية ووقوفها أمام الجيش اللبناني في أيار/ ١٩٧٣ م، وتمثّل في مجموعة من الظواهر السياسية وضعت المسلمين في لبنان في وضعيّة المنتصر الذي يريد الإستفادة من انتصاراته العسكرية في المجال السياسي فحصل أوسع اجتماع جماهيري ضخم في بعلبك للإستماع إلى خطاب ناري للسيد موسى الصدر، ورفع السلاح لأول مرة بشكل واسع وملحوظ في اجتماع إسلامي جماهيري فكان أضخم وأول تحرّك جماهيري مسلح تحت راية زعامة دينية من الرتبة الأولى للمطالبة بالإنصاف من النظام الماروني، ولأول مرة في تأريخ لبنان قام رشيد كرامي بطرح مسألة الرئاسة الأولى واعتبر أن حصرها في الموارنة أمر غير دستوري وأنه سيرشّح نفسه لرئاسة الجمهورية، بل وصل الأمر إلى أن يذهب سليمان فرنجية الماروني (الذي رفض في أيار السماح للثورة الفلسطينية باستخدام السلاح الثقيل للدفاع عن المخيّمات) إلى الأمم المتحدة لإلقاء كلمة العرب أمام الجمعية العامة.

كل ذلك أشعر الموارنة بالخطر الداهم من المسلمين اللبنانيين الذين تطوّرت علاقتهم بالمقاومة إلى مستوى التسلّح والتدرب في قواعدها... فتكون أسباب الحرب الأهلية قد وضعت على نار حامية مقدمة للإنفجار.

* * *

الفصل الثامن عشر

العهد الزغرتاوي (١٩٧٠ م - ١٩٧٦ م)
(الحرب الأهلية)

(ألف): عوامل الحرب الأهلية:

(أولاً): العامل العربي:

عندما اصطدم الجيش اللبناني بالمقاومة الفلسطينية أوفدت الجامعة العربية موفداً لحل النزاع سنة (١٩٧٣ م) إثر صدامات نيسان وأيار، ولكن بعد حرب تشرين وانقسام العرب إلى معسكرين كبيرين لم يمكن للجامعة العربية أن ترسل موفداً بسبب حالة الإنقسام وعدم الإنسجام بين الأنظمة، وكان ذلك إيذاناً بخروج الوضع العربي العام عن التأثير المباشر في ضبط الوضع العام داخل لبنان وبالتالي كان يعني ذلك تعويم الوضع اللبناني فاندفعت كل القوى اللبنانية لإحراز مواقع قوة لها في التركيبة الداخلية.

فقد كانت نتيجة حرب تشرين/ ٧٣/ أن غيّرت مصر دورها كعدوّة

رئيسة لإسرائيل وكحاملة للواء القضية الفلسطينية وكحليفة للإتحاد السوفياتي في صراعه ضد الولايات المتحدة... لتصبح مصر دولة مسالمة تتطلع نحو الغرب وإلى الولايات المتحدة بالخصوص معتقدة بأن جميع أوراق الحل في أيدي الولايات المتحدة.

وكان الأثر المباشر لهذا التحوّل المصري: إنقسام العالم العربي إلى معسكرين: مصر وتدعمها السعودية والأردن، ويدعو إلى حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي، وليبيا والعراق والجزائر وسوريا الذين شكّلوا جبهة الصمود والتصدي أو جبهة الرفض العربية..

وقد امتد هذا الإنقسام إلى الساحة اللبنانية بأشكال مختلفة، فبعض الأنظمة العربية كالسعودية وقفت مع الموارنة ضد السوريين وحلفائهم ووقفت مع الإسلام السُنّي ضد الإسلام الشيعي الذي وقف مع سوريا، وامتدت الخلافات إلى التنظيمات والصحف والمؤسسات فكانت الساحة اللبنانية مبرزاً لحالة الصراع القائمة في المنطقة العربية.

وقد وجدت سوريا نفسها وحيدة بعد خروج مصر من المعركة وبعد فكّ الإرتباط في سيناء ولم يعدّ بواسطتها أن تحصل منفردة على انسحاب كامل أو جزئي للقوات الإسرائيلية من الجولان بواسطة إتّفاق مماثل بسبب إخراج مصر من المعركة مع إسرائيل أفقد سوريا عنصراً ضاغطاً على الولايات المتحدة وإسرائيل قد كان يمكن أن يدفعهما إلى إبرام إتفاق مماثل معها كالإتفاق الذي أبرم مع مصر، وبخروج مصر لم تعد الولايات المتحدة وإسرائيل تعيران القوة السورية اهتماماً فحتى ولو لم يحصل معها اتفاق فهي لا تستطيع منفردة التأثير على الوضع ولا شنّ حرب على إسرائيل بناء على نظرية كيسنجر مخطط السياسة الأمريكية آنذاك (لا حرب بدون مصر).. ولكن سوريا طبّقت الشطر الآخر وهو (.. ولا سلم بدون سوريا..).

وبما أنها لا تستطيع الدخول منفردة في حرب مع إسرائيل للإختلال الحاد في التوازن العسكري بينهما، فقد لجأت إلى تقوية وضعها السياسي داخل الأسرة العربية وإلى تكوين محور قوي سياسياً وعسكرياً مع ولبنان والثورة الفلسطينية.. لمواجهة إسرائيل وأميركا والضغط عليهما من خلال هذا المحور من جهة، ولمواجهة مصر والسعودية داخل العالم العربي..

فكان أمامهما خطوتان رئيسيتان: إدخال لبنان معها في مواجهة اسرائيل والتحالف مع منظمة التحرير.

أما العراق فقد ارتفع نجمه بعد حرب تشرين لا بسبب محاولة المشاركة المسرحية في الحرب والتي لم تتم لحسن حظ العراق بل بسبب ارتفاع أسعار النفط بعد الحرب وبسبب مزايداته الكلامية والإعلامية وبسبب دعمه لأطراف فلسطينية ولبنانية تعمل داخل لبنان وسوريا كانت خارجة عن البرنامج السوري وتعتبر بنظر سوريا أصوات ناشزة داخل الساحتين اللبنانية والفلسطينية مما أدى إلى خلق مشاكل عديدة لسوريا في لبنان والشرق الأوسط وبالتالي دفع سوريا إلى لجم هذا الجانب الفلسطيني الخاضع لسيطرة العراق وإلى محاولة ترويض الجانب الفلسطيني الذي أخذ خطاً يميل إلى مصر والسعودية.. كل ذلك أدى إلى نشوب صراع خفي هدفه ترويض مجمل الوضع الفلسطيني ولجمه لينسجم مع التوجّه السوري العام نحو إقامة محور سوري لبناني فلسطيني قوى في مواجهة إسرائيل واميركا، وقد كان للثورة الفلسطينية هامش سياسي تتحرّك فيه فتخرج عن هذه الإستراتيجية السورية سياسياً سواء بارتباط بعض فصائلها بالعراق أم بليبيا أم بالسعودية، وكذلك كان للثورة الفلسطينية هامش عسكري تتحرك فيه هو لبنان...

وفي نفس الوقت كان يشكّل العامل الإسرائيلي الأميركي بواسطة الموارنة في لبنان خطراً على هذا المحور العتيد من خلال مشاريع تصفية المقاومة الفلسطينية وإخراجها من لبنان مما سيفقد سوريا العنصر الإيجابي في الثورة الفلسطينية وهو قدرتها على التحرّك والضغط على أميركا وإسرائيل من خلال لبنان إذ لا تستطيع سوريا أن تسمح بممارسة هذا الدور من أراضيها لما سيؤدي إليه من جرّ سوريا إلى حرب غير متوازنة مع إسرائيل.. فكان على سوريا أن تتدخّل لتحمي وجود الثورة الفلسطينية في لبنان في نفس الوقت الذي كان عليها أن تتدخّل للجمها والقضاء على الإختراقات العربية فيها والخارجة عن الإستراتيجية السورية، فاجتمع سببا لجم الثورة الفلسطينية وحمايتها ليشكّلا عاملاً أساسياً من عوامل الحرب الأهلية والتدخّل السوري في لبنان.

(ثانياً): العامل الصهيوني:

لقد رأت إسرائيل دائماً أن أي كيان ماروني يقوم في لبنان سوف يكون ظهيراً لها، فالعداء مشترك للإسلام والمسلمين والتحالف الأبدي مع الغرب مشترك بينهما، ولقد حرصت إسرائيل على الإتصال بالكيان الماروني عبر عشرات السنين بعد الإنتداب وبعد الإستقلال عبر علاقات ولقاءات ورسائل وإتصالات عبّرت عن نفسها بتعابير مختلفة، كمطالبة الموارنة بدولة يهودية ودولة مارونية من قبل رئيس أساقفة بيروت الماروني المطران مبارك وتصريحه للجنة التحقيق الدولية، وكخطّة العمل الإسرائيلية التي قدّمت لكي تبحث في المؤتمر الصهيوني سنة (١٩٤٦ م) والتي تضمّنت تقسيم لبنان إلى دولتين، ومثلها مشروع بن غوريون في رسالته إلى رئيس الوزراء موشي شاريت سنة (١٩٥٤ م)

ومشروع دايان.. ولكن إسرائيل كانت تنتظر الظروف الذاتية والموضوعية كي تقدم على مشروعها الكبير في إقامة كيان ماروني عميل لها في لبنان.. ولقد حصل الظرف الموضوعي مع بدايات النشاط الفلسطيني في لبنان وتصاعد قوة المقاومة الفلسطينية ووصول العرب إلى حالة من شبه التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل بعد حرب تشرين مما رجّح كفّة الجانب الإسلامي في لبنان من زعامات وقوى وطنية وقومية ودفعها إما إلى المطالبة بالمشاركة الفعلية في الحكم وإما إلى الدعوة إلى قلب أصل النظام الماروني... هذا الظرف الموضوعي وضع الموارنة في حالة اختيار للحلفاء في المنطقة، وأمام سوريا والمقاومة والتنظيمات لم يبق أمام الموارنة إلا إختيار إسرائيل التي أدركت دخول الموارنة في الظرف الموضوعي فأخذت بتصعيد الموقف العسكري وتعنيفه رداً على الهجمات الفلسطينية عبر الحدود فتصاعد مقابل ذلك الردّ الفلسطيني وتصاعد معه التحالف مع عموم المسلمين في لبنان وتصاعد بالمقابل شعور الموارنة بضغط العامل الفلسطيني وخطره على الكيان الماروني وهنا اكتمل الظرف الموضوعي وأصبح وضع الموارنة جاهزاً لتلقّي السلاح والدعم من إسرائيل لاصطياد عدّة عصافير دفعة واحدة: ضرب الثورة الفلسطينية وإخراجها من لبنان، وبناء كيان ماروني ولو في منطقة من لبنان بحيث ينشأ كيان ديني حليف لإسرائيل في المنطقة... فكان وضع الموارنة بذلك قد أصبح جاهزاً للهجوم على الفلسطينيين وحلفائهم من المسلمين وإطلاق الرصاصة الأولى في الحرب الأهلية.

(ثالثاً): العامل الدولي:

لا شك أن الحرب الأهلية كانت من امتدادات الحرب الباردة، فقبل سنة (١٩٦٧ م) كانت مصر مركزاً للنفوذ السوفياتي في المنطقة العربية، وبعد سنة (١٩٦٧ م) إنتقل تركيز النفوذ السوفياتي إلى سوريا

والعراق ومنظمة التحرير، وبعد وفاة عبد الناصر وإخراج الخبراء السوفيات من مصر وانضمام مصر إلى المعسكر العربي - الأميركي ركّز السوفيات على الثورة الفلسطينية، وبعد سنة (١٩٧٣ م) وارتفاع أسعار النفط وطروء حالة من الغنى المادي على الأنظمة العربية المصدّرة للنفط فقوي دور السعودية ودور بعض الأنظمة النفطية خفّ الاعتماد على السوفيات (ليبيا، العراق، الجزائر..).. مما أظهر أن الساحة الوحيدة التي يستطيع السوفيات أن يمارسوا دوراً مهماً فيها هي الساحة اللبنانية للوجود الكامل لمنظمة التحرير فيه وللتبعية الكاملة التي كانت تعيشها الحركة الوطنية اللبنانية للإتحاد السوفياتي.

فامتدّ الصراع بين القوى العظمى إلى الساحة اللبنانية، فالولايات المتحدة تعمل على تصفية الثورة الفلسطينية التي أصبحت آخر وجود سوفياتي، والسوفيات يعملون على الدفاع عنها مع أن بعضها كان ميّالاً للسعودية وعرب أميركا.

(رابعاً): العامل الفلسطيني:

لقد شكّل الشعب الفلسطيني ومن ثم مقاومته المسلحة الجسر المادي والحسّي بين وجدان المسلمين في لبنان وشعورهم الدائم بالإرتباط العميق بالداخل الإسلامي من جهة وواقع الصراع مع المارونية التي اتخذت سمة الهيمنة والتسلط في الوعي الإسلامي من جهة أخرى، وما أن تفجّر العمل العسكري عبر الحدود اللبنانية ضد إسرائيل حتى تحوّل المجتمع الإسلامي في لبنان إلى حصن كبير للمقاومة، يساعدها ويدافع عنها ويؤيدها بكل اتجاهاته وميوله..

وعندما أخذت تتكرر صدامات الجيش والمقاومة (١٩٦٨ م/ ١٩٦٩/ ١٩٧٣ م) وصدامات الكتائب والأحرار مع المقاومة (١٩٧٠ م كمين كوع الكحالة) و(١٩٧٣ م في معارك الدكوانة تل الزعتر)،

وكان الموارنة يؤيدون الجيش ضد المقاومة وكانت تتضح الصورة تدريجياً عند المسلمين وأن عدوهم هو الحلف الماروني الصهيوني وصديقهم كل من يدافع عن الثورة الفلسطينية... فقام العامل الفلسطيني بدور الفرز التاريخي للبنانيين وإعادة الموارنة إلى أصولهم من العداء السافر للمسلمين وأصبح بذلك لبنان جاهزاً للدخول في الحرب الأهلية.

(خامساً): العامل الإقتصادي والإجتماعي:

إلى أوائل زمان الإنتداب كانت المناطق التي ألحقت بجبل لبنان فيما بعد تعتمد كلياً على إنتاجها الإقتصادي الذاتي المتداخل بالأسواق المجاورة في سوريا وفلسطين والأردن، بل كانت علاقات التبادل التجاري اليومي ترسم خطوطها بين جبل عامل والبقاع وعكار وطرابلس من جهة وبين فلسطين والأردن وحوران والشام وحمص وحماة من جهة أخرى فتشكّل الشريان الإقتصادي الذي يموّن الحياة الإجتماعية في هذه المناطق.. ولم يكن هناك في المقابل أية علاقة إقتصادية واجتماعية بين هذه المناطق وبين جبل لبنان وبيروت، بل كان الجبل وبيروت قد دخلا في علاقات تجارية ومالية مع أوروبا عبر البحر مما أدى إلى تأسيس الإستقطاب الغربي للإقتصاد اللبناني في مرحلة ما بعد الإنتداب والإستقلال...

وما أن وقع الإنتداب ومن بعده الإستقلال حتى انقطعت تلك العلاقات الإقتصادية بين هذه المناطق وجيرانها في سوريا والاردن وفلسطين وتوقفت حركة التبادل وأصاب هذه المناطق ركود إقتصادي أدى إلى نشوء حالة من الفقر في الوقت الذي ازدهرت علاقة بيروت والجبل بأوروبا بسبب الإنتداب والإستقلال، ثم تدفّقت رؤوس الأموال العربية على لبنان ونشطت حركة السياحة وقطاع الخدمات وقويت حركة

إنتقال البضائع والتجارة عبر بيروت إلى الداخل العربي... فازدهرت الطبقات التي تهيمن على القطاع المالي والتجاري والمصرفي وعلى قطاع الخدمات ومعظم هؤلاء من النصارى في نفس الوقت الذي ركد فيه الإقتصاد والتجارة في جبل عامل والبقاع والشمال فنشأ تباين طبقي حاد داخل الوطن الواحد... وحصل الفارق الإجتماعي والحياتي والإقتصادي بين جبل لبنان من جهة وبقية مناطق لبنان من جهة أخرى.

كل ذلك أدى إلى حركة نزوح قوية من الأرياف والمناطق إلى بيروت وضواحيها فحصل تضخّم سكّاني هائل عرف فيما بعد بـ: (حزام البؤس) فنشأت حركة مطلبية سياسية وبسبب قرب هذه المناطق من المخيمات أدى وجود الثورة الفلسطينية إلى علاقات تنظيمية عسكرية تمثّلت في البداية بالتسليح والتدريب، فدخلت المشكلة الإجتماعية في صلب الصراع مع الموارنة، فأصبح للتناقض الماروني الإسلامي حيثية أخرى: فالطبقات والفئات الصناعية والتجارية والمصرفية أكثرها مسيحية، والعمّال والفلاحون والمستخدمون والفقراء والعاطلون عن العمل تقريباً كلهم مسلمون.. فأضيف إلى الصراع الظلم الإجتماعي.. وهذا العامل أدخل الأحزاب اليسارية والوطنية في جبهة واحدة ضد النظام مع المقاومة الفلسطينية التي كانت في نفس الوقت حليفة للزعامات الإسلامية المختلفة فنشأت إمتدادات قوية واسعة ضد الموارنة ابتداء من الزعامات الإسلامية التي اعتبرت قوة المقاومة الفلسطينية وانتصار العرب الجزئي في تشرين فرصة ذهبية للمشاركة الفعلية في الحكم إلى الأحزاب والحركات الوطنية والتقدمية المرتبطة بموسكو وبالعراق وليبيا التي اعتبرت الدعم القوي من قبل هذه الدول إضافة إلى قوة المقاومة وانتصار العرب فرصة ذهبية لإسقاط الحكم وإقامة نظام تابع لها مكانه، إلى المقاومة الفلسطينية التي وجدت في طرفي الزعامات الإسلامية واليسار فرصة لتحقيق قيام نظام مؤاتي للثورة

وبرنامجها على أنقاض النظام الماروني.

بينما مثّل الصدام مع الثورة الفلسطينية تحت شعار إخراج الغرباء من لبنان مصلحة للموارنة من خلال التخلّص من عامل القوة عند المسلمين والذي هو المقاومة بقدرتها ونشاطها وقوّتها، ومصلحة لإسرائيل من خلال القضاء على الثورة الفلسطينية بعد أن أنجز الملك حسين حصّته بإخراجها من الأردن، وعلى الأقل إغراقها في حرب أهلية داخلية تستنزفها وتحرف مسارها وتشتت جهدها...

وهكذا شكّلت هذه العوامل الخمسة الجذور والأسباب العامة للحرب الأهلية.

ومع إطلالة (١٩٧٥ م) واحتجاج الكتائب على الوجود الفلسطيني المسلّح في جنوب لبنان ومطالبتهم باستفتاء حوله، ومع قمع التظاهرات التي أقامها صيّادوا الأسماك في صيدا في (٢٥ شباط) (ضدّ الإمتياز الذي أعطى لشركة بروتئين لصيد الأسماك والتي أسسها كميل شمعون) ومقتل معروف سعد بيد الجيش اللبناني ثم الإشتباك مع الجيش مما أدى إلى مظاهرة تأييد للجيش من قبل الموارنة ثم تشييع معروف سعد ملفوفاً بالعلم الفلسطيني... كان الوضع قد نضج تماماً ولم يبق إلا الطلقة الأولى...

* * *

الفصل التاسع عشر

العهد الزغرتاوي (١٩٧٠ م ـ ١٩٧٦ م)

(باء): الحرب الأهلية:

في (١٢ نيسان ١٩٧٥ م) سُئل رئيس وزراء إسرائيل: لماذا لم تردوا على عملية (سافوي)؟ فأجاب: سنترك هذه المهمة لعناصر لبنانية من داخل لبنان...

وهكذا؛ ففي اليوم التالي (١٣ نيسان ١٩٧٥ م) قتل الكتائب مجموعة من المدنيين الفلسطينيين في كمين نصبوه لأوتوبيس عائد إلى مخيّم تل الزعتر، تبع ذلك اشتباكات واسعة النطاق بين الفلسطينيين والكتائب، ثم لجأ الموارنة إلى التفجير العسكري الشامل فأقاموا المتاريس بسرعة في الدكوانة وعين الرمانة ثم شرعوا في عمليات القنص والخطف على الهوية، ولإعطاء سليمان فرنجية مجال تأسيس حكومة عسكرية تأتي بالجيش اللبناني إلى الشارع إلى جانب الكتائب والأحرار إستقال الموارنة من الحكومة، فقدّمت الحكومة إستقالتها فألّف سليمان فرنجية في (٢٣ أيار) حكومة عسكرية برئاسة العميد المتقاعد نور الدين الرفاعي إلا أنه تحت ضغط الزعامات والشارع الإسلامي والمقاومة

الفلسطينية لم يصمد أكثر من ثلاثة أيام، فقدّم إستقالته، فأثبتت الزعامات الإسلامية رفضها للخضوع للرئاسة المارونية وعدم القبول برئاسة للحكومة تمرّر إنزال الجيش وضرب المقاومة، وفعلاً؛ فبعد وساطة سورية كلّف فرنجية رشيد كرامي القريب من سوريا والمقاومة والذي أصرّ على عدم دعوة الجيش إلى التدخّل في المعارك التي كانت تنشب في كل مكان رغم تعيين قائد جديد للجيش هو حنا سعيد مكان إسكندر غانم المتهم بالتعاون مع الكتائب.

واستمرت الأوضاع على هذا المنوال، أي: قنص واشتباكات وتبادل قصف بين الأحياء والمتاريس، وخطف على الهوية خصوصاً من قبل الكتائب الأحرار وحرّاس الأرز الذين مارسوا أبشع الجرائم المنبعثة عن حقد ديني على الإسلام والمسلمين، ثم وقف إطلاق نار، ثم عودة إلى الإشتباكات بدون أن يحصل من أي طرف قلب للموازين العسكرية على الأرض، وفي نفس الوقت كانت الأسلحة تتدفّق على جميع الأطراف فتحولت المناطق وبيروت خصوصاً إلى ترسانة إضافة إلى السرعة في التدريب والتجهيز إستعداداً لقلب الموازين.

وفي (١٩ كانون الثاني ١٩٧٦ م) شرع الموارنة في محاولة قلب الموازين العسكرية على الأرض من خلال تصفية الجيوب الإسلامية الفلسطينية واللبنانية المتفرقة والمحاصرة والمعزولة عن بعضها البعض داخل المناطق المسيحية وهي: تل الزعتر وضبيه والكرنتينا والمسلخ وحارة الغوارنة والنبعة، محاولين بذلك إحراز انتصارات عسكرية ذات مردود معنوي داخل الموارنة وتصفية الوجود الإسلامي والفلسطيني واللبناني في المنطقة الشرقية، فقاموا بهجوم واسع على منطقة المسلخ والكرنتينا وهدموا الأكواخ التنكيّة ونكّلوا بالمدنيين وذبحوا الأسرى وبقروا بطون الحوامل وقتلوا الأطفال في أبشع صورة من حفر الصلبان في أجساد القتلى بعد تشويهها وسحل الأسرى بعد ربطهم بسياراتهم

والتمثيل بالجثث وإلتقاط صور لكل ذلك مما أظهر حقيقة الحقد الديني ومشاعر التشفّي...

ثم هاجموا حيّ الغوارنة ومخيّم ضبية الصغيرين المنعزلين وفعلوا بهما ما فعلوا بغيرهما، ولم يبق صامداً داخل المنطقة الشرقية سوى تل الزعتر والنبعة...

وكان الرد الإسلامي الفلسطيني ـ الوطني قوياً باقتحام الدامور والجيه والسعديات وإسقاط المعقل الثاني للمارونية خارج المنطقة الشرقية بعد زحلة... ولقد أدى ذلك إضافة إلى تزايد قوة المسلمين العسكرية التي ظهرت جليّة في معركة إسقاط الدامور ومعارك الأحياء في بيروت وإلى انفراط مجموعات إسلامية من الجيش اللبناني تحت إسم: جيش لبنان العربي؛ مما هدّد إذا تفاقم الوضع وتوسّعت حركة الإنفراط هذه بانفراط أصل الجيش اللبناني وخروج المسلمين منه...

كل ذلك أدى إلى تفاقم الوضع الماروني وظهور حالة من الخلل في التوازن العام لمصلحة المسلمين والفلسطينيين والحركة الوطنية فاستسلم سليمان فرنجية ولكنه وجّه استسلامه باتجاه سوريا التي كانت تنتظر.

وطبعاً قبلت سوريا الطلب وابتدأت مرحلة من النشاط السياسي باتجاه تكريس التدخّل السوري، ولأجل كسب الزعامات الإسلامية والشارع الإسلامي اتفق السوريون مع سليمان فرنجية على إعلان الوثيقة الدستورية فأعلنها في (٢٤ شباط) فلم يجد فيها اليسار اللبناني حلاً مرضياً بعد أن كان يرى أنه يسيطر على معظم الأراضي اللبنانية بالتعاون مع الفلسطينيين، بينما تعيد الوثيقة تكريس النظام الماروني وتلغي كل ما حصلت عليه الحركة الوطنية من انتصارات، كذلك رفض الفلسطينيون الوثيقة الدستورية إذ رأوها تغطية للتدخّل السوري وحرماناً للثورة الفلسطينية من إحكام قبضتها على النظام اللبناني بعد أن كان ذلك قاب

قوسين أو أدنى. . .

ولإسقاط الوثيقة الدستورية حرّك الفلسطينيون عزيز الأحدب للقيام بانقلاب تلفزيوني في (١١ آذار ١٩٧٦ م) كل ذلك أنتج بداية انقسام في الصف السوري الفلسطيني مما أشعر الموارنة بالقوة والدعم بعد الإنهيار المعنوي بسبب سقوط الدامور، وقد انعكس ذلك في حالة إعلان للضباط الموارنة والمسيحيين عن ولائهم لسليمان فرنجية وانضمامهم إلى القوات المسيحية العاملة على الأرض بعد أن كانوا حريصين على إبقاء ذلك سرّاً طوال فترة الإشتباكات. . .

ولكي تحسم الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية الوضع العسكري دخلت القوات الإسلامية والوطنية واليسارية معركة الجبل وقصف قصر بعبدا بالمدفعية. . فتفاقم الوضع الماروني مجدداً تحت الضغط العسكري في الجبل وأخذت مدن الجبل تنهار وأشرف التحالف الإسلامي الفلسطيني اليساري على قلب المناطق المارونية في نفس الوقت الذي لم تكن سوريا فيه قد نقلت تدخّلها في الحرب الأهلية إلى مستوى الدخول العسكري المباشر بسبب الموقف الأميركي والإسرائيلي المتخوّف من الدخول السوري، ولكن بعد إشتداد الضغط الفلسطيني اليساري على النظام الماروني في بيروت والجبل.

كانت الخطوة الأولى لسوريا انتخاب رئيس جديد للجمهورية مكان سليمان فرنجية قبل انتهاء ولايته على أن لا يباشر مهامه إلا بعد انتهاء ولاية سليمان فرنجية، فمن جهة تستجيب للشعور العام الإسلامي الذي طرح طيلة فترة الإقتتال شعار إستقالة رئيس الجمهورية، ومن جهة أخرى يكون الرئيس الجديد جاهزاً للتعاون مع سوريا على أساس أنها هي التي أتت به وفعلاً فتحت القصف المدفعي الكثيف ومحاولة اليسار والفلسطينيين منع انتخاب إلياس سركيس استطاع مجلس النواب انتخابه في (٨ أيار ١٩٧٦) ترافق ذلك مع بداية دخول طلائع القوات السورية

إلى لبنان فطالبتها الحركة الوطنية بسحب قواتها من لبنان، فانسحبت الصاعقة من جبهة القوى الوطنية والإسلامية والفلسطينية احتجاجاً على موقف الحركة الوطنية مما وضع المعسكر الإسلامي الفلسطيني اللبناني في بدايات الإنشقاق الداخلي وبالتالي تصاعد العداء والحرب الكلامية والإعلامية بين سوريا ومؤيديها داخل المقاومة واليسار وبين بقية الأطراف الفلسطينية واليسارية التي اتّهمت سوريا بالتآمر مع أميركا ضد المقاومة واليسار وساندها في ذلك العراق وليبيا.

وطوال شهر حزيران من سنة (١٩٧٦ م) استمر الدخول السوري مما أدى إلى اشتباك مع اليسار والمقاومة في صوفر وصيدا وبالتالي إلى ظهور بوادر تفكيك الجبهة الإسلامية الوطنية واليسارية.

ولقد كان موقف الزعامات الإسلامية متردداً بين (سوريا) و (المقاومة واليسار) فمع رغبتهم في أن ينهي التدخّل السوري الحرب الأهلية كانوا لا يرغبون في أن يؤدي التدخل السوري إلى سحق (المقاومة واليسار) لمصلحة الموارنة.

وتحت ضغط ليبيا والعراق ومنظّمة التحرير اجتمع وزراء الخارجية العرب وقرروا إرسال قوات عربية للفصل مما اعتبرته سوريا دخولاً على خطّها في لبنان ورفضه الموارنة وطالبوا بالتدخّل السوري، وهكذا انقلبت المواقف:

فأصبح الموارنة ضد التدخل العربي (بعد أن كانوا معه)، وأصبح الفلسطينيون والمسلمون واليسار مع التدخّل العربي (بعد أن كانوا ضده)، وضد التدخّل السوري (بعد أن كانوا يطالبون به).

ولقد ضعفت الجبهة الإسلامية بخروج قوى منها مثل: الصاعقة والمحرومون والقوى القومية والوطنية كالناصريين والزعامات السُنيّة البيروتية في نفس الوقت الذي تماسك فيه الصف الماروني.

إضافة إلى بروز ثمار العلاقات والإتصالات المباشرة بين الموارنة وإسرائيل عبر تدفّق الأسلحة والمعدات بشكل كثيف من إسرائيل عبر مرفأ جونية حيث بلغ حجم المساعدات الإسرائيلية المرسلة إلى شهر تموز/ ١٩٧٦ م نسبة دفعت أحد الدبلوماسيين الأميركيين في بيروت إلى القول: (إن المسيحيين يتدبّرون أمرهم جيداً بمساعدة إسرائيل حتى أنه لا داعي لأن نتدخّل، على افتراض أننا نتجرّأ على ذلك)، وقد شملت المساعدات المحروقات والمدفعية الثقيلة ودبّابات (السوبر ـ شيرمان) الأميركية الصنع والآلات الأليكترونية المتقدمة وحتى الثياب.

وعبر مرفأ جونية كانت الوفود والزيارات تتبادل بين المنطقة الشرقية وتل أبيب فتتوجّه المجموعات العسكرية المارونية من الكتائب والأحرار لتلقي الدورات العسكرية في إسرائيل وتأتي الوفود العسكرية والإستخبارات الإسرائيلية للدعم والمشاورة ودراسة الأوضاع العسكرية على الأرض. . .

إذن؛ فقد كانت الريح مؤاتية للموارنة عربياً وإسرائيلياً بسبب الدعم الكثيف من إسرائيل، بينما كانت تعاني الجبهة الإسلامية الوطنية الفلسطينية من التمزّق والتفكيك وانفجار الخلافات مما سمح للموارنة بتشديد الضغط على النبعة فسقطت في االثامن من آب بعد حصار طويل وسقط بعدها تل الزعتر في الثاني عشر من آب حيث ارتكب الموارنة المجازر بحقّ المسلمين لبنانيين وفلسطينيين. . . وقد شاركهم ضبّاط إسرائيليون في هذه المجازر.

ومع بداية أيلول بدأت موجة من الإنفصال التدريجي للزعماء التقليديين من جبهة القوى الإسلامية الوطنية وأخذت تتفجّر الخلافات بينهم.

وفي تشرين الأول/ ١٩٧٦ م إنعقد مؤتمر الرياض بمشاركة مصر

والسعودية والكويت وسوريا ولبنان ومنظّمة التحرير، وقرر إرسال قوات الردع العربية إلى لبنان على أن تكون القوات السورية عمادها الأساس. . وهذا هو واقع الحال.

* * *

الفهرس

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر الإستقلال ـ العهد الدستوري

الفصل الثالث عشر

الفصل الرابع عشر

الفصل الخامس عشر

الفصل السادس عشر

الفصل السابع عشر

الفصل الثامن عشر العهد الزغرتاوي (١٩٧٠ - ١٩٧٦)
(الحرب الأهلية)

الفصل التاسع عشر العهد الزغرتاوي (١٩٧٠ - ١٩٧٦)

يطلب من :

دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع

تلفون وفاكس: ٨٣٤٢٦٥ - ٣١٧٤٢٥ - تلكس: ٢٠٧٧٧ MCS - ٢٢٥٩٧ بلاغ.

ص.ب: ٢٥/٢٨٦ غبيري - بيروت - لبنان.